الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعةأحمد دراية_ أدرار_

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية

قـــســـم العلوم الإنســـانـــيـــة

الرقم التسلسلي:

رقم الجرد:

اتفاقية كامب ديفيد و أثرها على الصراع العربي الإسرائيلي1978-1979

مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في التاريخ

تخصص تاريخ حديث ومعاصر

إعداد الطالبتين:

- فتيحة جغلوش

-مبيريكة بوعافية

إشراف الأستاذ:

-عبد الكريم بلبالي

السنة الدراسية: 1437/1436 هـ – 2016/2015 م

بسم الله الرحمن الرحيم

إهـداء

إلى من أوصى الله بهمابرا،وارتبط رضاه برضاهما،وقال الله فيهما:

"**وَقَضَى رَبُّكَ أَلاَّتَعْبُدُواْ إِلاَّإِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا**"سورة الإسراء,الآية» 23.

أهديها إلى من نشأت في أحضانها،وتغذيت بحنانها وعطفها، التي رعتني بقلبها قبل عيونها،وبدعواتها وصلواتها: **أمي الحنون** مهجتي روحي وضياء عيوني.

إلى الشمعة التي تحترق لتنير دربي، وتحمل كدر العيش والحياة من أجلي:**أبي العزيز**.

إلى من أنعم الله علي بوجودهم فجعلوا من حياتي ربيعا، فلا طعم للدنيا دونهم إخواني وأخواتي الأعزاء؛ " **محمد، عمر، عبد الحميد، عدنان** "وصاحبتي القلب الحنون " **فاطمة وكلثوم**" وزوجيهما

إلى زوجة أخي؛ "**سهام**"

إلى من أدخل إلى قلبي البهجة والفرحة، وجعل مني عمة: البرعم الصغير "**مرتضى**".

إلى شموع الضياء " **أمنة، فاروق،هشام،هاجر،صلاح الدين**".

إلى من جمعني به القدر،الغالي على قلبي "**عبد المجيد**".

إلى عمي" **محمد**" حفظه لله،وعمتيَّ "**عائشة،خديجة**" وأبنائهم.

إلى كل أخوالي "**عبدالقادر، الطيب، التهامي، أحمد**".

إلى كل من يحمل لقب "**جغلوش، عجلاني، دريفي**".

إلى من شاركتني الحلوة والمرة، وقاسمتني إنجاز هذا البحث "**مبيريكة** " وإلى عائلتها الكريمة.

إلى كل من عرفني بهن القدر ويعز عليَّ فراقهم:

"**وسيلة،وسيلة،زهرة،سلمى، كريمة،حنان،خديجة،نورة،عائشة،لطيفة،يمينة،نصيرة،فتيحة**"

.إلى من حفظت أسماؤهم في القلب لا خطت على الورق.

إلى كل معلم ومدرس درسني خلال مشواري الدراسي.

إلى كل طلاب دفعة 2016 بقسم التاريخ

إلى كل هؤلاء أهدي عملي المتواضع

فتيحة

إهداء

إلى الروح الطاهرة التي تدفق طهرها نقاءً سخيا تسامت أملا وطموحا...

فكانت روحه مهرا لأمله المشرف، والدي الكريم رحمه الله "**عبد السلام**".

إلى التي جعلها الله بحكمته أرأف الناس على حالي، فهي منبع الحب والحنان، وهي الشمعة التي تحترق ببطء لتنير لي درب المستقبل، فكانت دعواتها البلسم الشافي لجروحي، وهي التي أحبتني دون مقابل، وسهرت الليالي لراحتي أمي الحبيبة "**عائشة**".

إلى الذي شجعني على مواصلة دربي لنيل الشهادة، ثم دفعني بكل ثقة لخوض الصعاب، إلى من كان ولا يزال سندي في الحياة، إلى من أفنى حياته في سبيل تعليمي ونجاحي، إلى رمز الكفاح والعطاء المستديم أخي الحبيب الذي أعتبره بمثابة أبي الثاني "**محمد**"

إلى سندي في الحياة إلى من فضلوني على أنفسهم إلى من أحمل لهم كل مشاعر الشوق والحب، إلى من تمنوا لي أن أحقق الحلم وأن أكون ذا شأن، إلى من عشت معهم كل الأيام حلوها ومرها وشاركتني الأفراح والهموم. أخواتي العزيزات: **لالة، عاية، رقية، زينب**. وإلى زوجة أخي **مريم**.

إلى الذي كان شمعة البيت وجوهر الروح إلى الأمير الغالي أخي الصغير"**عبد اللطيف**".

إلى رياحين حياتي، إلى أغلى هدية من الله "**ريماس، عبد السلام**"

إلى أختي **فاطمة** وأبنائها، وزوجها، **الزهرة** وزوجها، **صفية** وزوجها.

إلى **خالاتي، وأخوالي** وزوجاتهم وأبنائهم، خاصة خالي **أبابة** وزوجته **مريم**، وزوجة خالي **خديجة**.

إلى كل أبناء وبنات عمي خاصة **أميزار**، وإلى كل من يحمل لقب "**بوعافية**"

إلى أخواتي الذين لم يشاركوني ظلمة الرحم إلا أنهم كانوا لي نِعم السند، من جمعتني بهم الأقدار على المحبة "**سهام وأخواتها، عائلة بن الدين، عائلة سماعيلي** خاصة **لطيفة**"،

إلى التي كانت بمثابة أمي "**زكاري فاطمة**".

إلى من شاركتني أعباء هذا البحث، صديقتي العزيزة"**جغلوش فتيحة**".

إلى من جمعتني بهم الجامعة فكانوا رمزا للصداقة والعفة والوفاء "**نجاة، نصيرة، سمية، خضرة**".

إلى كل الذين عرفتهم مذ بداية مشواري الدراسي، أساتذةً وطلابا.

إلى كل طلاب وطالبات كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بأدرار دفعة **2016**

إلى كل من يحبني بعاطفة صادقة.

مبيريكة

شكروعرفان

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة ووفقنا إلى إنجاز هذا العمل،

ونتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى

الله عز وجل بعدما خط قلمنا طيلة فترة هذا العمل ذكرا وشكرا وثناءً وهو الذي

أمدنا بالعون والتوفيق. ونثني بالصلاة والسلام على سيدنا محمد ﷺ.

فإن الجهد لا يكتمل حتى ينسب لكل ذي فضل فضله، ونخص بالذكر الأستاذ

الفاضل والمحترم "**عبد الكريم بلبالي**"

فنشكره جزيل الشكر، لأنه لم يبخل علينا بمعلوماته وآرائه، ولا بنصائحه وإرشاداته،

كما نتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ الفاضل المحترم "**عبد الله جعفري**"، والذي

أعاننا رغم كثرة انشغالاته وضيق وقته، فأعانه الله في عمله.

كما لا ننسى الأستاذة الكريمة "**مليكة الزوبير**" على وقوفها معنا

إضافة إلى جميع أساتذة قسم التاريخ.

دون أن ننسى الأساتذة الذين درسونا وأمدونا بالمعرفة، ونتمنى لهم الرقي والازدهار

وعلى رأسهم الدكتور القدير "**امبارك جعفري**" أعانه الله في عمله.

كما نشكر جميع من قدم لنا يد المساعدة من قريب أو من بعيد.

ولهم منا أطيب التشكرات والعرفان على ما قدموه لنا.

مبيريكة وفتيحة

مقدمة

مقدمة:

لطالما مثّلت منطقة الشرق الأوسط، بؤرة توتر شديد في العالم، بسبب الصراع العربي الإسرائيلي الذي جاء نتيجةً حتمية لإعلان قيام دولة إسرائيل في قلب البلاد العربية. فمنذ نشأة الكيان الصهيوني بتحالف بين الصهيونية العالمية والقوى الإمبريالية الكبرى، وسَطَ الرفض العربي والإسلامي له، بدأت مرحلة جديدة في تاريخ المنطقة حيث شهدت حروباً وفترات توتر، وقد ميّز هذه المرحلة عدم الاستقرار الذي دام أكثر من نصف قرن، فالنزاع القائم بين العرب وإسرائيل ليس نزاعاً عادياً بين دولتين، بل هو صراعٌ قومي تمثلُ الأمةُ العربية بأسرها أحد أطرافه.

لذا فأي تفكير في إدخال تغيير على هذا الوضع يجب أن يتسم بموافقة الأمة، فقد شهدت محاولاتَ تسويةٍ للنزاع العربي الإسرائيلي، قصْدَ التوصل لحل سلمي، فطُرحت بهذا الصددِ العديدُ من المبادرات والمشاريع والاتفاقيات من مختلف الأطراف، والتي كان من بينها اتفاقية كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل.فهذه الاتفاقية نظراً لموضوعها والأطرافِ المشاركة فيها، والظروف التي أدت إلى إبرامها، والنتائج المترتبة عنها، شكلت دافعاً لتكون موضوع بحثنا هذا، الموسوم ب:اتفاقية كامب ديفيد 1978م-1979م وأثرها على الصراع العربي الإسرائيلي، وهي عبارة عن اتفاقية تم التوقيع عليها في 17سبتمبر1978م، بين الرئيس المصري "**محمد أنور السادات**"، ورئيس وزراء إسرائيل "**مناحيم بيغن**"، بعد 12يوما من المفاوضات في المنتجع الرئاسي كامب ديفيد في ولاية "ميريلاند"، القريب من عاصمة الولايات المتحدة واشنطن، حيث كانت المفاوضات والتوقيع على الاتفاقية تحت إشراف الرئيس الأمريكي السابق "**جيمي كارتر**"

- دوافع اختيار الموضوع:

ويرجع اختيارنا لهذا الموضوع لعدة أسباب وهي:

- أن الصراع العربي الإسرائيلي يشكل حلقة من حلقات تاريخنا العربي المعاصر، التي لم يتم التوصل بعد لحل نهائي لها، بالإضافة إلى أننا لا ننكر جهل الجيل الجديد لجوهر الصراع في الشرق الأوسط، وقلة وعيه بالاتفاقية، وإن كان على دراية فمعلوماته لا تتعدى حرب الكرامة 1973م.
- حاولنا إثراء مستوى المعرفة التاريخية للاتفاقية وفهم الأبعاد الحقيقية وانعكاساتها على الصراع العربي الإسرائيلي.

- إشكالية الموضوع:

ولدراسة هذا الموضوع طرحنا الإشكالية التالية:فيما تمثلت هذه الاتفاقية؟وما حجم انعكاساتها على الصراع العربي الإسرائيلي؟

ولتحليل فصول هذه الدراسة طرحنا مجموعة من التساؤلات الفرعية كانت كالتالي:

- في أي ظروف سياسية تمت هذه الاتفاقية وفي أي توازن إقليمي تم التوصل إلى اتفاق كامب ديفيد؟

- ماهو مضمون هذه الاتفاقية؟ وهل يحق لكل من مصر وإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية أبرام معاهدة فيما بينهم لتحديد أسس حل قضية الشعب الفلسطيني؟ وهل يحق لهم إلزام أطراف أخرى في الصراع بقبول هذه الأسس؟

- هل حقيقة تم التوصل إلى هذا السلام؟ وماهو مسار الصراع بعد إبرام هذه الاتفاقية؟

- وماهي الآثار المترتبة عن إبرام هذه الاتفاقية، وانعكاساتها على موضوع وأطراف الصراع؟

- صعوبات الدراسة:

وكما لا تخلو أية دراسة من الصعوبات والمشقات، فقد واجهتنا مجموعة من الصعوبات يمكن تلخيصها فيما يلي:

1-صعوبة الحصول على المادة العلمية المتعلقة بصلب الموضوع، خاصة وأن جلها كتب إلكترونية.

2-كما أن الموضوع لا يزال يسيل حبر العديد من النقاد والمؤرخين بفتح أبواب لا تنهي الجدل والاختلاف، مما صعب علينا مهمة تنسيق المعلومات فيما بينها.

- الدراسات السابقة:

لقد حاولنا الإلمام بالموضوع إلماماً شاملاً، إلا أننا لم نجد دراسة تتطابق مع موضوع دراستنا، لكننا تحصلنا على دراسة تتضمن موضوعنا في جزئية، وتتمثل في دراسة قامت بها: نوال عليليش وفاطمة عفيان، بعنوان: أهم مشاريع التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي 1978م-2002م، قسم التاريخ والجغرافيا، المدرسة العليا للأساتذة في الأدب والعلوم الإنسانية ببوزريعة، 2007م-2008م، سعت هذه الدراسة إلى إبراز أهم مشاريع التسوية التي كانت إما بمبادرات دولية أو إقليمية محلية، مثلت منعطفا في تاريخ المنطقة، ومنحت الكيان الصهيوني شرعية في الوجود، وقد ساعدتنا هذه الدراسة في فهم الموضوع ورسم خطة له.

-المنهج المتبع:

أما بالنسبة لمنهج الدراسة فقد اعتمدنا على المنهج التاريخي الوصفي، لسرد الأحداث والوقائع، إضافة إلى المنهج التحليلي لتحليل أجزاء الدراسة وفصولها.

- خطة الدراسة:

من أجل الإجابة على التساؤلات المطروحة، والتعمق أكثر في جوانب الموضوع، وضعنا خطة:بدأناها **بمقدمة،** طرحنا من خلالها إشكالية الموضوع، وأربعة فصول جاءت كما يلي:

الفصل الأول:تناولنا فيه لمحة عن الصراع العربي الإسرائيلي قبل 1978م، حيث قسمناه إلى ثلاث مباحث، تطرقنا في **المبحث الأول** للحروب العربية الإسرائيلية، التي مثلت المرحلة الأولى من الصراع العربي الإسرائيلي، التي تميزت بالتصادم المباشر باندلاع حرب 1948م وحرب 5 جوان 1967م فحرب 1973م.وفي **المبحث الثاني** عالجنا مشاريع التسوية قبل سنة 1978م، أما **المبحث الثالث** فارتأينا أن نشير فيه إلى بعض الاتفاقيات العربية الإسرائيلية.

أما **الفصل الثاني**:تطرقنا فيه إلى الظروف التي مهدت لعقد الاتفاقية، التي كانت حدثاً بارزاً في تاريخ المنطقة، ففي **المبحث الأول** تناولنا الظروف المحيطة بالاتفاقية، سواء كانت دولية أو محلية والأطراف المشاركة فيها، ثم تطرقنا في **المبحث الثاني** إلى ذكر اللقاءات والاتصالات السرية بجنيف، أما **المبحث الثالث** فتطرقنا فيه إلى خطاب السادات أمام الكنيست الإسرائيلي.

وانتقلنا في **الفصل الثالث**:إلى اتفاقية كامب ديفيد والمواقف منها، فتعرضنا في **المبحث الأول** إلى التوقيع على الاتفاقية، أما **الثاني** فكرنا فيه بنودها، أما بالنسبة **للمبحث الثالث** فتعرضنا فيه إلى المواقف من الاتفاقية سواء كانت دولية أو عربية.

أما **الفصل الرابع والأخير**: خصصناه للآثار والانعكاسات المترتبة عن الاتفاقية، فأشرنا في **المبحث الأول** إلى أثرها على مصر، وفي **الثاني** تناولنا أثرها على إسرائيل، أما **المبحث الثالث** والأخير فتطرقنا فيه إلى أثرها على الصراع العربي الإسرائيلي.

– أهم المصادر والمراجع المعتمدة:

وبُغية إثراء البحث والإلمام بجميع فصوله، اعتمدنا على مجموعة من المصادر والمراجع والمجلات، فمن **المصادر** اعتمدنا "محمد إبراهيم كامل"في كتابه السلام الضائع في كامب ديفيد، "الفريق سعد الدين الشاذلي"في كتابه مذكرات حرب أكتوبر 1973م، ومن **المراجع** اعتمدنا على "محمد محسن الصالح"في كتابه "فلسطين:دراسات منهجية في القضية الفلسطينية"، "محمد سعيد حمدان"في كتابه:"سياسة مصر تجاه القضية الفلسطينية1948م-1956م"، "ومحمد حسنين هيكل"في كتابه: المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل عواصف الحرب وعواصف السلام.

وأنهينا هذه الدراسة **بخاتمة،** حاولنا فيها تلخيص أهم النقاط الأساسية التي توصلنا إليها في الدراسة,بالإضافة إلى ملاحق ذات صلة بالموضوع.

الفصل الأول:لمحة تاريخية عن الصراع العربي الإسرائيلي قبل 1978م.

- المبحث الأول:الحروب العربية الإسرائيلية

أولا- حرب 1948

ثانيا-حرب 1956م العدوان الثلاثي على مصر

ثالثا-حرب 1967

رابعا-حرب أكتوبر 1973م

- المبحث الثاني:مشاريع التسوية السلمية قبل سنة 1978م.

أولاً: مشاريع التسويةالسلمية 1948-1967م.

ثانيا-المشاريع الدولية

ثالثاً: مشاريع التسويةالسلمية 1967-1978م.

- المبحث الثالث:الاتفاقيات العربية الإسرائيلية قبل 1978م.

تعتبر القضية الفلسطينية من أهم القضايا الراهنة المطروحة على الساحة السياسية الدولية والتي تشتمل أهم محطات الصراع العربي الإسرائيلي, منذ إعلان قيام دولة إسرائيل، وإلى وقتنا الحاضر، والذي انتهى بتدخل الولايات المتحدة الأمريكية وإعادة الوضع لحالته السابقة، واللجوء إلى إقامة مشاريع التسوية السلمية في الفترة التي تلت نشأة الكيان الصهيوني، وإلقاء الضوء على الكثير من المشاريع العربية الإسرائيلية وقرارات مجلس الأمن مثل قرار(242) في سنة 1967م، وقرار (338) في سنة 1973م، كما عملت إسرائيل بشتى الطرق والأساليب على عزل مصر من جبهة المواجهة العربية، بالتنسيق مع الولايات المتحدة الأمريكية ابتداءً من قبول مصر بإعلان وقف إطلاق النار، ثم سياسة هنري كيسنجر التي توجت بفك الارتباط بين الجبهتين المصرية والسورية، ثم توقيع اتفاقية "سيناء" الثانية في 01 سبتمبر1975م.

المبحث الأول: الحروب العربية الإسرائيلية.

1- حرب 1948:

هي أول حرب كانت للعرب بعد ولادة الدولة الصهيونية، اِعتبرها العرب نكبة، وسمّاها الإسرائيليون "حرب الاستقلال".

نشبت هذه الحرب عقب الإعلان عن قيام دولة إسرائيل على أرض فلسطين يوم 15 ماي 1948م، حينما قامت القوات العربية (مصر، سوريا، الأردن، لبنان، العراق) بدخول فلسطين لمنع قيام الدولة العبرية[1].

بدأت المرحلة الأولى من الحرب منذ صدور قرار التقسيم 29 نوفمبر 1947م حتى انتهاء الانتداب البريطاني ودخول الجيوش العربية في 15 ماي 1948م، ففي هذه الفترة تحمل الفلسطينيون العبء، وتمكن أبناء فلسطين من الصمود وتحقيق انتصارات وانجازات هامة، وفي الوقت الذي كان اليهود يحسّنون أوضاعهم بالتجنيد واستيراد كميات ضخمة من الأسلحة، كانت أسلحة الفلسطينيين -في نفس الوقت- تتناقص وذخيرتهم تنفذ. وتتابع سقوط مدن فلسطينية هامة مثل: "طبريا" في 19 أفريل، و"حيفا" في 22 أفريل، و"بيسان"، و"صفد"في 12 ماي، و"يافا"في 14 ماي، ورغم ذلك إلا أن الفلسطينيين بشكل عام حافظوا على نحو 80-82%من أرض فلسطين حتى لحظة دخول الجيوش العربية[2].

وقد تمكنت الجيوش العربية من تحقيق انتصارات ونجاحات في البداية حيث تمكن الجيش المصري من السيطرة على "خط المجدل"، "الفالوجة"، "بيت جبرين"، "خط أسدود"وعزل المستعمرات الصهيونية في "النقب"،

(1)- منصور الحميري: "**الحروب العربية الإسرائيلية**"، مجلة الوسط السياسي، ع 2074، 11ماي2008م الموافق لـ 05جمادى الأولى 1429هـ، د. ص.

(2) - محمد محسن صالح: **فلسطين دراسات منهجية في القضية الفلسطينية**، ط1، مركز الإعلام العربي، مصر، 1424هـ/2003م،ص ص 293، 294، 295.

وتحرك الجيش الأردني ليركز فرقه في وسط فلسطين في مناطق "القدس"، "رام الله"، "اللد"و"الرملة"، بينما تركز الجيش العراقي في مناطق "جنين"و"نابلس"و"طول كرم"، وسيطر الجيش السوري على "سمح"شمال شرقي فلسطين، وتركز جيش الإنقاذ في مناطق "الجليل الأعلى" شمال فلسطين، وسيطر اليهود على "عكا" في 17 ماي 1948م[1].

وتمكن اليهود أثناء فرض الهدنة الأولى[★] في (11 جوان- 8 جوان1948م) بقرار مجلس الأمن الدولي من إعادة تنظيم قواتهم وتطويرها كماً وتدريباً وتسليحاً، بينما أغلق باب شراء السلاح دولياً في وجه العرب، وعندما اندلعت الجولة الثانية من القتال في 9-17 جويلية1948م تمكن اليهود من توسيع دائرة احتلالهم فاحتلوا خلال ثلاثة أيام مدينتي "اللد" في 10 جويلية، و"الرملة" في 12 جويلية كما احتلوا أجزاءً من شمال ووسط فلسطين.[2]

ثم بدأت الهدنة الثانية بقرار مجلس الأمن في 12 جويلية حيث استفاد منها اليهود في تحسين مواقعهم وتوسيع احتلالهم، ووجدت القوات المصرية نفسها معزولةً في "المجدل" و"أسدود"، فقامت بالانسحاب منها، وعقدت الهدنة مع اليهود في 24 فيفري 1949م.أما القوات الأردنية التي كانت تتواجد في "النقب" تم تجاوزها بسهولة في حملة سريعة من قِبل الصهاينة، وأنشأوا ما يعرف الآن "بميناء ومدينة ايلات" في 10مارس، أما العرب فقد صمدوا في أقصى شمال فلسطين الذي تم احتلاله في الفترة ما بين 29-31 أكتوبر 1948م. وبذلك أكملت القوات اليهودية احتلالها 77% من أرض فلسطين مقيمة عليها كيانها الصهيوني"إسرائيل"[3].

نتائج الحرب:

لقد تركت حرب فلسطين 1948 آثاراً عميقة على جميع الدول العربية التي شاركت بها، وكانت نقطة تحول كبيرة في تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي حيث كانت لها آثارٌ عديدة. من أهمها:

- خسارة الفلسطينيين؛ تمثلت في خسارة الأرض الفلسطينية والشهداء الذين ضحوا من أجل أرض فلسطين المقدسة، يضاف إلى ذلك بروز مشكلة اللاجئين التي كانت من أخطر المشاكل التي نتجت عن هذه الحرب.
- الدولة العبرية سيطرت على الرقعة التي خصصت لها بقرار التقسيم للجمعية العامة 1947 وزادت مساحتها بمقدار الثلث في حين تقلصت مساحة الفلسطينيين[4].

---

(1) – محسن محمد الصالح: ، المرجع السابق، ص 293.

(★)الهدنة الأولى: كانت في 11جوان 1948م، تقدمت بريطانيا خلالها إلى مجلس الأمن بطلب وقف القتال أربعة أسابيع والتعهد بعدم إرسال محاربين ومواد حربية إلى فلسطين خلال هذه الفترة، ينظر: خوله صامري: الصراع العربي الإسرائيلي حرب 1948م نموذجا، مذكرة لنيل شهادة الماستر، التاريخ المعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، 2012م-2013م، ص 52-51.

(2) – نفسه: ص 294.

(3)- نفسه: ص 295.

(4)- أحمد عوض حمدان: "**الدور المصري في حرب فلسطين 1948**"، مجلة جامعة الأقصى (سلسلة العلوم الإنسانية)، م السادس عشر، ع 2، جوان2012م، صص 107-108.

- هزيمة الجيوش العربية نتيجة افتقارها للقيادة الموحدة
- انقسام الفلسطينيين إلى ثلاثة أجزاء: جزء في المناطق المحتلة وجزء في الضفة الغربية وقطاع غزة وجزء ثالث نزح إلى الدول العربية المجاورة وبعض دول العالم الأخرى.
- أصبح لليهود دولة اعترفت بها الأمم المتحدة، وعليه أصبح اليهود يتصرفون بمطلق الحرية في قضية الهجرة.
- احتلال الأرض من ناحية، ونزوح أكثر من نصف مليون فلسطيني، مما خلق واقعاً جديداً تمثل في المطالبة باستعادة الأرض ومشاريع إسكان اللاجئين.

أما **النتائج الدولية** : فتمثلت في:

- أصبحت المنطقة العربية من أهم مناطق التنازع بين الاتحاد السوفيتي وأمريكا، وذلك لمكانتها الاستراتيجية.
- زادت المتغيرات الداخلية في الدول العربية حيث كثرت الثورات وظهرت حركات التحرر في العالم العربي رغم بقاء التبعية.
- خروج قضية فلسطين من يد بريطانيا جعل بإمكان أي دولة أو منظمة عالمية أو حتى شخصية سياسية في العالم طرح مشروعٍ لحلها.
- فقدان الدول العظمى الرؤية لتأييد العالم العربي بمساعدة اليهود لسلب الفلسطينيين حقهم[1].

أسباب هزيمة العرب في حرب 1948:

1- ضعف الجيوش العربية وعدم اكتمال قدراتها العسكرية خاصة وأن تلك الدول كانت حديثة العهد بالخروج من دائرة الاستعمار الأجنبي.

2- عدم وجود خطة عسكرية موحدة لدى الجيوش العربية، كما لم تكن هناك قيادة موحدة لها في الوقت الذي كان الصهاينة فيه تحت قيادة واحدة تمارس عملها بشكل منظم.

3- الخلافات بين الدول العربية حول القيادة أفسد الدور الحقيقي المرجو لتلك الجيوش.

4- التباعد الشديد بين القرار السياسي العربي والقرار العسكري للجيوش العربية، فقد كان الساسة العرب يطلقون بياناتهم وتصريحاتهم بعيداً عما تقوم به القوات العسكرية ودون حدوث تشاور بينهما.

5- وقوع العديد من الدول العربية تحت ضغط الدول الكبرى وتأثيراتها وقدراتها العسكرية. [2]

6- التدخلات الأجنبية التي لعبت دوراً بارزاً في تحقيق حلم الصهاينة في تأسيس دولة لهم على حساب الوطن العربي، وذلك من خلال مؤتمر"بازل" 1897م، ووعد بلفور 1917م حيث كانا حدثين هامتين في تاريخ الصهاينة[1].

(1)- أحمد عوض حمدان: المرجع السابق، ص10.

(2)- خوله صامري: المرجع السابق، ص ص 61-64.

تمثل حرب 1948 أكبر وأخطر الهزائم التي تعرضت لها الأمة العربية، وستظل رغم ما كتب عنها وما قد يكتب حولها نقطة فارقة في مسار التاريخ في التطور السياسي والنضالي لشعوب هذه المنطقة، وأيضاً نقطة قياس لحدود استيعابنا الواعي لمفهوم الأمن القومي العربي، الذي تعرض مع هذه الحرب لهزيمة عنيفة، وقد تميزت هذه الحرب بكونها الحرب الأولى في مجريات الصراع العربي الصهيوني، ومحركاً واختباراً لقدرات جامعة الدول العربية[2].

2- حرب 1956م العدوان الثلاثي على مصر:

أحدثت حرب 1948م هزة كبيرة في الواقع العربي، فتوالت الانقلابات العسكرية، حيث تعددت الأسباب التي جمعت أطراف العدوان، فلم يكن تأميم قناة السويس السبب الوحيد للعدوان، لكن ثمة أسبابٌ تعلقت بكل دولة،فإسرائيل قابلت نجاح مفاوضات الجلاء المصرية البريطانية بتوتر شديد، إذ رأت أنه سيؤدي إلى إزالة حاجز القوات البريطانية التي كانت ترابط على طول قناة السويس بين القوات المصرية والإسرائيلية.[3]

ثم إن مصر كانت كانت تسيطر على خليج العقبة، وزادت من فعالياتها الرقابية سنة 1955م على السفن التي تدخل هذا الخليج ومنعت الملاحة الإسرائيلية فيه، وبذلك شلت الحركة التجارية لميناء "إيلات" نافذة الكيان الصهيوني إلى دول آسيا وشرق إفريقيا[4].

أما فرنسا من جهتها فقد كانت منزعجةً من الدعم المصري للثورة الجزائرية، فقد رأت في موقف مصر المؤيد للثورة الجزائرية ومد الثوار بالسلاح والدعم المادي موقفاً عدائياً لفرنسا، وقد كانت فرنسا تسعى سعياً حثيثاً لمد امتياز شركة قناة السويس بعد فترة انتهائها، فجاء قرار التأميم قاطعاً لأطماع فرنسا، أما بالنسبة لإنجلترا فقد أجبرتها حكومة الثورة في مصر عن الجلاء عن منطقة القناة،وكذلك كان لإنجلترا مركز امتياز في مجلس إدارة القناة بعد شرائها أسهم مصر في شركة القناة من الخديوي إسماعيل[5].

كما أدت بعض الأحداث، التي حدثت في بعض البلدان العربية لتوتر المواقف في المنطقة العربية كلها، فمثلاً: قيام "الملك حسين" في مارس 1956م بطرد الجنرال "غلوب باشا" من منصبه كقائد الفيلق العربي في الأردن، بالإضافة إلى اغتيال "الملك عبد الله"ملك الأردن في 20 مارس 1950م، كما قامت الدول العربية بعقد اتفاقية الدفاع المشترك في 13 أفريل 1950م، اتبعتها بعدد من اتفاقيات الدفاع الثنائية والثلاثية بين بعضها خلال سنتي 1955-1956م، وسعت مصر وسوريا إلى كسر الاحتكار العربي لتصدير الأسلحة، فعقدتا كل

---

(1) – خولة صامري: المرجع السابق، ص 64.

(2)– محمد سعيد حمدان:**سياسة مصر تجاه القضية الفلسطينية 1948–1967**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2006م، ص114.

(3)– خليل حسين:**التاريخ السياسي للوطن العربي**، تق: محمد المجذوب، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، 2012م، ص ص 481-482.

(4)– محسن محمد الصالح: المرجع السابق، ص 297.

(5)– خليل حسين: المرجع السابق، ص 482.

على حدة سنة 1955م صفقات أسلحة مع "تشيكوسلوفاكيا"[1]

وجاء قرار الرئيس "**جمال عبد الناصر**"بتأميم شركة قناة السويس، رداً على سحب البنك الدولي للإنشاء والتعمير عرضَهُ بتمويل مشروع إنشاء السد العالي، وذلك تحت ضغط وتدخل الدول الغربية التي أغضبها لجوء مصر لشراء الأسلحة من المعسكر الشرقي، واتفق الكيان الإسرائيلي مع بريطانيا وفرنسا على توجيه ضربة إلى مصر تؤدي لاحتلال إسرائيل لسيناء، واحتلال بريطانيا وفرنسا لقناة السويس، وقد اثبتت الخطة التي وقَّع عليها الأطراف الثلاثةُ في "سيفر"(★) في 23 أكتوبر 1956م، بدأ الكيان الإسرائيلي هجومه في 29 أكتوبر 1956 بعملية إنزال جوي لقوات المظلين في مصر فمثلاً: على بعد (25كلم) شرقي قناة السويس وحدثت معارك محدودة شرقي القناة، لكن صدور الإنذار البريطاني الفرنسي في 30 أكتوبر ورفض مصر له، أوجدا الذريعة التي يحتاجانها.[2]

فبدأت بريطانيا وفرنسا في 31 أكتوبر عدوانهما على مصر وخصوصاً المطارات والموانئ، وتم تدمير جزء كبير من الطيران المصري، وقررت مصر من جهتها التركيز على حماية القناة، ومثلت "بور سعيد" و"القاهرة" و"السويس" فأمرت الجيش المصري بالانسحاب من قطاع غزة وسيناء والتركيز على قناة السويس، وتمكن الكيان الإسرائيلي دون صعوبة من احتلال غزة خلال 31 أكتوبر – 03 نوفمبر 1956، ومن احتلال سيناء خلال 8 أيام (29 أكتوبر – 05 نوفمبر 1956م)[3].

وصدر قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في 02 نوفمبر بوقف إطلاق النار، وانسحاب قوات الغزو البريطاني والفرنسي من "بور سعيد" يوم 22 ديسمبر 1956م، ثم انسحاب إسرائيل يوم 06 مارس 1957م من "سيناء" إلى ما وراء خط الهدنة،ومن **نتائج هذا العدوان** بالنسبة لمصر والدول المعتدية ذاتها هي:

1- انتهاز مصر الفرصة، لتُعلن في جانفي 1957م إلغاء اتفاقية الجلاء التي سبق إبرامها مع إنجلترا في 1945م، بعد أن حلّت إنجلترا بنود الاتفاق باشتراكها في العدوان على مصر.

2- ضمان إسرائيل بتعهد القوى الكبرى حق الملاحة البحرية في خليج العقبة، وكذلك الطيران الجوي فوقها[4].

3- حرب 1967:

كانت حرب 1967 التي تعرف في القاموس العربي باسم "**النكسة**"، علامة فاصلة في تاريخ المنطقة العربية، فهي الحرب التي استأسدت فيها إسرائيل فاحتلت أراضي ثلاث دول عربية (مصر، الأردن، سوريا)،

(1)- محسن محمد الصالح: المرجع السابق، ص 296.

(★) سيفر: هي منطقة تقع قرب باريس، ينظر: خليل حسين: المرجع السابق، ص482.

(2) -محسن محمد الصالح: المرجع السابق،ص 296.

(3)- خليل حسين: المرجع السابق، ص 484.

(4)- محمد صالح محسن: المرجع السابق، ص 298.

ويذهب الكاتب إلى أن حرب 1967 اندلعت بسبب تزايد التوتر بين سوريا وإسرائيل حول عدد مساحات الأراضي المتناثرة، ومدى ارتباط ذلك باتفاق وقف إطلاق النار المنعقد في جويلية1949، واستئناف المعارك حول المياه في 1964، وتزايد الدعم العسكري واللوجيستي من جانب سوريا تُجاه الفدائيين الفلسطينيين[1].

وفي نفس الوقت أبلغ الاتحاد السوفيتي مصر بوجود حشود إسرائيلية على الحدود السورية، وقد أسرعت القيادة السياسية في مصر في 14ماي 1967 بإعلان حالة الطوارئ وأصدر "**جمال عبد الناصر**" أوامره لقوات مصر أن تزحف لـ "سيناء"، وفي اليوم التالي طلب من السكرتير العام للأمم المتحدة إنهاء عمل قوات الطوارئ الدولية في الأرض المصرية وبعد انسحابها أخذت القوات المصرية تحتل مواقعها، ومن ضمنها موقع "شرم الشيخ" الذي يشرف على مضيق "تيران"، ويسيطر على الملاحة في "خليج العقبة"، وفي 23ماي أصدر "جمال عبد الناصر" قراراً بإغلاق"خليج العقبة" أمام الملاحة الإسرائيلية وأمام البضائع الاستراتيجية المتجهة إلى إسرائيل[2].

أثارت هذه التصرفات هلعاً في العالم، وليتم اجتماعا عاجلا بين "**ويلسن**" رئيس وزراء بريطانيا و"**جونسون**" رئيس الولايات المتحدة الأمريكية[3]، واتفقا على مناصرة إسرائيل علناً وفتح "خليج العقبة" ولو بالقوة أمام الملاحة الإسرائيلية.[4]

وفي الثلاثين من ماي حضر "**الملك حسين**" ملك المملكة الأردنية الهاشمية إلى القاهرة، ليوقع مع الرئيس "جمال عبد الناصر" اتفاقية للدفاع المشترك، لتنظم بعدها جمهورية العراق في 4 جوان اتفاقية الدفاع المشترك بين الجمهورية العربية المتحدة والأردن، وفي يوم 5جوان قامت إسرائيل بهجوم سريع بالطائرات فدمرت المطارات المصرية لتعطل الطيران المصري،وأصبح الزحف الإسرائيلي على مصر آمناً فاجتاحت جيوش العدو "سيناء"لأن "جمال عبد الناصر" لم يكلف جيش إسرائيل مئونة الاشتباك، وأصدر أمرا للجيش في "سيناء" بالانسحاب، فكانت تلك فرصة انتهزها العدو، فبدأ يضرب المنسحبين وبهذا انهارت الجبهة المصرية في سرعة عجيبة.[5]

وفي أثناء المعركة قرر مجلس الأمن وقف الحرب، وأعلنت الدول العربية وإسرائيل قبولها لهذا القرار، ولكن إسرائيل ظلت تعتدي وتزحف ولم يتوقف عدوانها حتى يوم السبت العاشر من جوان، حين تم احتلالها لـ"سيناء" و"غزة" و"الضفة الغربية" للأردن ومرتفعات "الجولان" جنوبي سوريا،وفي 22نوفمبر 1967اتخذ مجلس الأمن قراراً بضرورة انسحاب إسرائيل إلى حدود الرابع من جوان، لكن إسرائيل لم تنفذ هذا القرار [6].

(1) محمد البحتري: **حروب مصر في الوثائق الإسرائيلية**، تق: حسن عيسى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2011، ص ص115-116.

(2)خليل حسين: المرجع السابق، ص488.

(3)أحمد شلبي: **مصر في حربين 1967-1973**، دراسة مقارنه لبيان أسباب الهزيمة ودعائم النصر، مكتبة النهضة المصرية.ط2، 1975،ص37.

(4) أحمد شلبي: ا لمرجع السابق، ص38.

(5) نفسه، ص 38.

(6)أحمد شلبي: المرجع السابق، ص 39.

نتيجة لهذه الهزيمة وقفت الدول العربية وقفة موحدة؛ فقد أصدرت كل الدول العربية المنتجة للبترول قرارا بوقف ضخ البترول ووقف تصديره إلى أمريكا وبريطانيا، وقد قطعت أكثر الدول العربية علاقاتها مع أمريكا وبريطانيا، وتعطلت قناة السويس، وقررت حكومة السودان الدخول في معاهدة الدفاع المشترك مع مصر، وأقفلت كل المطارات والموانئ العربية في وجه وسائل المواصلات الأمريكية والبريطانية، في هذا الوقت استقال "المشير عبد الحكيم عامر" المسؤول عن القوات المسلحة المصرية[1].

نتائج الحرب:

لقد تعددت نتائج حرب 1967 ومنها:

- احتلال إسرائيل لما تبقى من فلسطين، أي الضفة الغربية وقطاع غزة واحتلالها لسيناء المصرية والجولان السوري، ليصبح مجموع الأراضي التي يسيطر عليها الكيان الصهيوني 89359كم^2.
- تشريد نحو 330 ألف فلسطيني.
- سيطرة الكيان الإسرائيلي على منابع مياه الأردن، وفتح "مضايق تيران". و" خليج العقبة" للملاحة الإسرائيلية.
- تشكيل الكيان الإسرائيلي لخطوط دفاع جديدة، وتوفير عمق استراتيجي يسهل الدفاع عنه بشكل أفضل.
- فرض احتلال جديد للأراضي العربية جعل هدف العرب فيما بعد استرجاع هذه الأراضي المحتلة سنة 1967 وليس تحرير فلسطين المحتلة سنة 1948م.
- تدمير القوات العسكرية لمصر والأردن وسوريا.
- انكشاف ضعف القيادات العربية وانعدام التنسيق فيما بينها، وعدم جديتها في تحرير فلسطين[2].
- ظهور المقاومة الفلسطينية المسلحة، وبروز الهوية الوطنية الفلسطينية التي قررت أن تأخذ زمام المبادرة بعد أن تبين لها مدى الضعف العربي[3].

أسباب هزيمة العرب في حرب 1967:

هناك عدة أسباب أدت إلى هزيمة العرب في حرب 1967 منها:

1- غياب التنظيم والتنسيق بين القيادة السياسية والقيادة العسكرية مما أدى إلى الاضطراب في الأوامر الصادرة للقوات المحاربة.

2- عدم تقدير النتائج التي قد تترتب على الدعم الذي يمكن أن تتلقاه إسرائيل طوال المعركة من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا.

---

(1)-نفسه، ص ص 33-50.

(2)- محمد صالح محسن: المرجع السابق، ص 304.

(3)- نفسه، ص 304.

3- عنصر المفاجأة من القوات الإسرائيلية، الذي أدى إلى تحطيم القوة الجوية المصرية قبل أن تشترك في المعركة.

4- عدم وجود تخطيط وتنسيق بين قوات الدول العربية المشتركة في المعركة، مما أتاح لإسرائيل فرصة ضربها.

5- الاستهانة بقوة إسرائيل، مما يدل بدعايتها القوية قبل الحرب وأثناءها أن تكسب الرأي العام العالمي إلى جانبها بادعائها أنها تحارب دولاً تصرح بأنها ستلقي إسرائيل في البحر[1].

4- حرب أكتوبر 1973م:

انتهت حرب 1967 بنكسة عربية وكان على مصر أن تعمل لإعادة بناء قواتها المسلحة والاستعداد لإزالة العدوان والنكسة، وكانت الجبهة الداخلية في مصر ينتابها نوع من التوتر والشعور بأن الجيش المصري لم تتح له فرصة القتال الحقيقية، وأن الانسحاب الذي تم والذي أتاح للعدوان فرصة الاستيلاء على أرض "سيناء" و"الضفة الشرقية" من القناة، لا يتحمل الجيش مسؤوليته، ولم يكن مرَدُّهُ ضعف الجيش المصري[2].

لقد حاولت الأنظمة العربية استيعاب الصدمة، وتوقي غضب الجماهير، فاجتمع الزعماء العرب لعقد مؤتمر القمة العربية في "الخرطوم" من 29 أوت – 01سبتمبر 1967م، تعهدت فيه الدول العربية البترولية بتقديم الدعم المالي للدول المتضررة من العدوان الإسرائيلي، ومساعدتها في إعادة بناء قواتها المسلحة[3].

كانت الفترة 1967-1980 هي الفترة الذهبية للعمل الفدائي الفلسطيني، حيث كانت حدود الأردن مع فلسطين المحتلة (320كم)، ومع لبنان(79كم) مفتوحةً للعمليات الفدائية، فقد قام الكيان الصهيوني باستخدام أساليب الانتقام الشرسة من المناطق التي تؤوي العمل الفدائي سواء في الأردن أم في لبنان، وبالغ في الانتقام من المدنيين وفي تدمير البنية التحتية من مصانع وجسور ومحطات كهرباء ومحاصيل زراعية، ففي لبنان قام الصهاينة بحملات مكثفة على منطقة العرقوب خلال الفترة 1970-1971م، واغتالوا ثلاثة من قادة منظمة التحرير الفلسطينية في 10 أفريل 1973 وهم: "محمد يوسف النجار"، "كمال ناصر"، "كمال عدوان"[4].

وفي هذه الفترة كان **السادات** رئيس مصر بعد عبد الناصر قد بدأ يعد العدة لتحرير سيناء مستغلاً انشغال إسرائيل بمقاومة العمل الفدائي الكبير الذي يجري داخل فلسطين والذي ينطلق من لبنان خاصة، واستطاع السادات أن يتفق مع سورية على تخطيط محكم ودقيق للقيام بعملية سرية هدفها الهجوم المشترك في لحظة واحدة لتحرير "سيناء وغزة" من طرف مصر، وتحرير "الجولان السوري" من قبل الجيش السوري، ولم يشركوا الأردن ولبنان في هذا التخطيط، لقد كانت مرتفعات الجولان ذات الطبيعة الإستراتيجية العسكرية الهامة تشكل قلقاً وهاجساً

(1)- خليل حسين: المرجع السابق، صص 490 - 491.

(2)- نفسه، ص 491.

(3)- محمد الصالح محسن: **فلسطين: دراسات منهجية في القضية الفلسطينية**، المرجع السابق، صص 304-305.

(4)- محمد الصالح محسن: **القضية الفلسطينية خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة**، ط1، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت-لبنان، 1433هـ-2012م، ص ص89-90.

أمام سوريا، وفي ذات الوقت كان اقتحامها مخاطرة كبيرة لأنها منطقة حصينة ولذلك فقد كانت إسرائيل تطمئن إلى عدم قدرة سوريا على اقتحام هذه المنطقة، أما الجانب المصري فقد كان الأمر أسهل ولكن إسرائيل كانت قد أنشأت بعد حرب 1967م خطاً دفاعياً صناعياً قوياً وسمي هذا الخط "بخط بارليف"(★).

وكانت إسرائيل تدَّعي أنه لا يمكن اختراق هذا الخط أبداً، وزاد الغضب الشعبي العربي ضد اليهود، وقام الملك فيصل بالتلويح بسلاح النفط في المعركة، وأرسل دعماً إلى مصر بمبلغ 600 مليون دولار تشجيعاً لها على دخول المعركة، وبدأت مناوشاتٌ متفرقة بين سلاح الطيران السوري وسلاح الطيران الإسرائيلي، وقامت معركة جوية بين السلاحين سقطت فيها 13 طائرة سورية في البحر.وعندئذ طلبت سوريا من مصر بإلحاحٍ تعجيل موعد الحرب، والتي كان مخططاً لها نهاية شهر أكتوبر[1].

كان الرئيسان "**أنور السادات** و**حافظ الأسد**" قد اجتمعا في سبتمبر1973م، حيث تم اتخاذ قرار الحرب، وفي الساعة الثانية من ظهر يوم 06 أكتوبر 1973 بدأت معركة التحرير بهجوم 300 طائرة مصرية وسورية ضد المواقع الإسرائيلية على طول جبهات القتال في قناة السويس والجولان، واندفعت القوات المصرية بتحطيم خط الدفاع الإسرائيلي شرق القناة "خط بارليف" في بضعة ساعات، رغم أنه يعد من أقوى وأعقد خطوط الدفاع العسكرية، ونجحت القوات المصرية خلال 03 أيام في الزحف لمسافة 12-15كم على الامتداد الشرقي لقناة السويس، غير أنها قامت في الفترة ما بين 9-13 أكتوبر بوقفة تعبوية أدت بهدوء نسبي على الجبهة المصرية المشتركة، واستفادت القوات الإسرائيلية من الوقفة التعبوية المصرية ومن الجسر الأمريكي الذي زودها بكميات هائلة من الأسلحة المتطورة فأعادت ترتيب قواتها وأخذت زمام المبادرة الإستراتيجية، وقامت مساء 15 أكتوبر بتنفيذ خطة "القلب القوي" التي تنسب إلى الجنرال (أرييل شارون)[2].

ومع توافر هذه المعلومات والإمداد العسكري أقامت إسرائيل جسوراً عجيبة على القناة وعبرت بواسطتها إلى الصفة الأخرى، فقد كانت القيادة العامة للقوات المسلحة، تحشد "لمعركة الدافرسوار" 03 ألوية مدرعة، ولواء المشاة، في حين أن العدو كان يحتفظ في المنطقة نفسها بـ: 06 ألوية مدرعة ولوائي مشاة، وهكذا كان للعدو التفوق الساحق في منطقة المعركة، لقد كان هذا القرار هو ثالث خطأ كبير ترتكبه القيادة المصرية، وسميت هذه المعركة بـ"ثغرة الدافرسوار"، ثم استطاعت القوات الإسرائيلية أن تدمر المضادات المصرية للطيران، وصارت الطائرات الإسرائيلية تجول بالأجواء المصرية بدون أي مقاومة، وبذلك أحكمت الحصار على الجيش الثالث المصري في

(★) خط بارليف: هو مانع مائي صناعي بعد قناة السويس عليه... يشتغل باستمرار فلا يمكن عبوره أو السباحة فيه أو القفز فوقه، يبلغ عرضه 200 متر وعلى ضفته الشرقية سد ترابي ارتفاعه 20 متر يوجد فيه 35 حصنا مدفونا في الأرض مقاوم لقصف الطائرات، ينظر:طارق محمد سويدان: فلسطين التاريخ المصور،الإبداع الفكري للنشر والتوزيع، الكويت، 1425هـ-2004م، ص 309.

(1)- طارق محمد سويدان: المرجع السابق، ص ص 310-311.

(2)- محمد صالح محسن: **القضية الفلسطينية خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة**، المرجع السابق، ص 176.

سيناء[1].

ثم حاصرت القوات الإسرائيلية الإسماعيلية، فقام أبطال الحركة الإسلامية في الإسماعيلية وأعلنوا المقاومة، وذلك عندما رأوا انهيار الجيش المصري، فانطلقت المقاومة من المساجد، وكان الشيوخ هم الذين ينظمون الدفاع عن الإسماعيلية، فلم تستطع إسرائيل اقتحام المدينة حتى نهاية الحرب، أما القوات السورية التي سيطرت على الجولان في بداية المعركة، فقد انهارت معنوياتها بعد انتشار أخبار انهيار الجيش المصري فبدأ الانسحاب من مرتفعات الجولان، وجعلت تترك مواقعها دون قتال، فعادت إسرائيل وسيطرت على الجولان، واحتلت فوق ذلك 18 قرية سورية جديدة، وأصبح الطريق إلى دمشق بلا مقاومة لكن إسرائيل قررت عدم التوغل واكتفت باحتلال الجولان، وبعد ذلك استأنفت حرب استنزاف استمرت نحو 80 يوماً (13 مارس-31 ماي 1973م) لتتوقف حين تم التوقيع على اتفاقية فصل القوات[2].

وعقدت مصر اتفاقية فك الاشتباك مع الكيان الإسرائيلي في 18 يناير 1974م، نصت على انسحاب القوات الإسرائيلية من غربي القناة إلى مسافة تبعد 20-30 كم من شرقي قناة السويس، واحتفاظ مصر بقوات محدودة في الأراضي التي استرجعتها شرقي القناة، وفي 21 فيفري 1974 كانت القوات الإسرائيلية قد انسحبت من غربي القناة " ثغرة الدافرسوار" وعقدت اتفاقية فصل القوات بين سوريا والكيان الإسرائيلي في 31 ماي 1974، وبناءً عليها انسحبت القوات الإسرائيلية من "جيب سعسع" الذي احتلته في حرب 1973 والتي احتلتها سنة 1967م[3].

نتائج حرب أكتوبر 1973م:

- انهيار نظرية الأمن الإسرائيلي وتصدير أزمة الشك والتمزق وعدم الثقة من العالم إلى المجتمع الإسرائيلي.
- اقتناع العالم بأن إسرائيل لم تعد سلاح الإرهاب الذي يستخدم ضد العرب ويحمي المصالح الخارجية[4].
- استطاعت مصر أن تمتلك شجاعة القرار وأن تختار الوقت المناسب للمعركة.
- كان عبور القناة والإطاحة بالساتر الترابي وبخط بارليف عملا عسكرياً فريداً.
- كان التأييد العربي للمقاتلين ودخول سلاح النفط للمعركة دليلاً قوياً على قدرة العرب على توحيد الجهود والتضامن وقت المحنة[5].

(1)- الفريق سعد الدين الشاذلي: **مذكرات حرب أكتوبر 1968- 1973**، المؤسسة الوطنية للكتاب، ج1،الجزائر، 2003، ص 351.

(2)- طارق سويدان: المرجع السابق، ص 312.

(3)- محمد الصالح محسن: **القضية الفلسطينية خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة**، المرجع السابق، ص 177.

(4)- أحمد شلبي: المرجع السابق، ص 270.

(5)- خليل حسين: المرجع السابق، صص 501-502.

- نجحت مصر في تحقيق انتصار عسكري في المرحلة الأولى من الحرب وأوقعت الجيش الإسرائيلي في خسارة كبيرة، وتمكنت من تحرير جزء من سيناء وهو هدف من أهداف الحرب.
- تمكنت مصر من إنهاء حالة اللاسلم وأجبرت الدول العظمى على التدخل للنظر في قضية الصراع العربي الإسرائيلي.
- تركت الحرب آثاراً سلبية على اقتصاد الدول التي تعاونت مع إسرائيل بعد خطر تصدير النفط العربي، كما أنه ساهم في تماسك وتعاون الدول المصدرة للنفط، وأدت إلى ارتفاع سعر برميل النفط بنسبة 70.7%[1].

المبحث الثاني: مشاريع التسوية السلمية قبل سنة 1978م.

أولاً: مشاريع التسوية السلمية 1948-1967م.

1- مشاريع التوطين:

منذ النكبة التي حلت بالشعب الفلسطيني عام 1948م، لم تنقطع سلسلة المشاريع المطروحة لتصفية مشكلة اللاجئين الفلسطينيين وتحقيق تسوية بين الدول العربية والكيان الصهيوني، وقبل الدخول في تفاصيل مشروع غرب سيناء، لابد من الإشارة إلى مشروع آخر لم يتم تنفيذه، وظل حبراً على ورق وهو مشروع باروخ[2].

أ- **مشروع باروخ:** نسبة إلى اسم الشخص الذي وضعه وتقدم به إلى الهيئة العربية العليا، ويدعو هذا المشروع إلى تشكيل "**اللجنة الدولية للاجئين العرب**"، التي ستكافح لإيجاد حلول دائمة، وستبذل الجهود لإعادة بعض اللاجئين إلى إسرائيل، وأن يُمتص غيرهم في مصر وسوريا ولبنان والعراق، وقد حدد باروخ أهداف اللجنة الدولية للاجئين العرب بالآتي:[3]

1- توفير دور سكن مجاناً.

2- إقامة عائلات في مزارع، وتوفير آلات للعمل لهم، وتوزيع الأقلام والآلات الموسيقية والكتب وغيرها من وسائل التسلية العقلية على هذه العائلات.

3- التعاون تعاوناً وثيقاً مع السلطات المصرية لتحقيق كل ناحية من نواحي هذا العمل، مع مراعاة أن الأشخاص الذين ستكون أكثريتهم من العرب، وتوافق عليهم السلطات المصرية، ولكن هذا المشروع لم يلق أي حظ من النجاح، واقتصر على مذكرة موجهة إلى رئيس الهيئة العليا "الحاج أمين الحسيني"، الذي رفضها بدوره وطالب بوجوب إعادة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم واستعادة أملاكهم، وإيقاف هجرة اليهود إلى فلسطين.

---

(1)- هشام سليم عبد الله المغازي: **الاستراتيجية العسكرية لكل من مصر وإسرائيل في حرب أكتوبر 1973م وتأثيرها على نتائج الحرب**، رسالة ماجستير، جامعة القدس، فلسطين، 1429-2008، صص 193- 194.

(2)- محمد الصالح محسن: **فلسطين**، المرجع السابق، صص 443 -444.

(3)- محمد سعيد حمدان: المرجع السابق، ص 352.

ب- مشروع توطين اللاجئين في شمال غرب سيناء:

كانت دراسة مشروع توطين اللاجئين في شمال غرب سيناء، تسير على قدم وساق لوضع المخططات الكفيلة بتنفيذه، وبدأت ردود الفعل لدى جماهير اللاجئين بالظهور في الوقت الذي كان فيه الموضوع لا يزال في إطار المشاورات بين الجهات المعنية، فكان مشروع "أريك جون ستون" القائم على توزيع مياه الأردن وروافده، بين العرب واليهود لحل مشكلة اللاجئين في سوريا ولبنان والأردن[1].

وقد رفض مؤتمر اللاجئين المنعقد في القدس في 20 ماي 1955م، المشروع الذي جاء نتيجة تعاون مصر مع وكالة غوث وتشغيل اللاجئين "الأونروا" خلال الفترة 1953 – 1955م، في تنفيذ مشروع توطين لاجئي غزة في شمال غرب سيناء، وقد اتخذ المشروع أبعاد مفصلة وجدية، غير أنه لقي معارضة شاملة وعنيفة من فلسطيني القطاع، الذين خرجوا أثر الهجمة الصهيونية على القطاع في 28 فيفري 1955مفي تظاهرات قوية تطالب بتشكيل جيش تحرير فلسطيني، وإيقاف المشروع الاستيطاني شمال غرب سيناء، وإطلاق الحريات وتم إسقاط المشروع[2].

2- المشاريع الدولية:

خلال هذه المرحلة كان أساس التعامل مع القضية الفلسطينية إنسانياً، وذلك بالتركيز على مسألة المهجرين الفلسطينيين، وقد استمرت الدبلوماسية الأمريكية في مشروعها الرامي إلى تحقيق اتصالات سرية بين مصر وإسرائيل، وأطلقت اسم "جاما" على مشروعها الأول، وجندت 03 من الخبراء في قضايا الشرق الأوسط وهم: "مايمنكوبلاند وكير مت"، " روزفلت"، و"روبرت أندرسون" للقيام بهذه المهمة[3].

أ- مشروع جاما الأمريكي 1955-1956م:

إن هذا المشروع مزدوج تكفل روزفلت مع كوبلاند"، بجانبه السري، وروبرت أندرسون" بجانبه العلني، بحيث حصل روزفلت على موافقة كل من "بن غوريون" "وجمال عبد الناصر"، على عقد لقاء سري، حيث أصر عبد الناصر على نقطتين أساسيتين هما:[4]

1- يجب أن تحصل مصر على أكثر من ممر لربطها بالأردن.

(1)-محمد سعيد حمدان، المرجع السابق، ص353.

(2)- محمد الصالح محسن: **فلسطين**، المرجع السابق، ص 444.

(3)- محمد سعيد حمدان، المرجع السابق، ص 427.

(4)-نادية شكيل: **حق العودة للفلسطينيين على ضوء قرارات الأمم المتحدة**، رسالة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة: 2011-2012، ص94.

2- على الإسرائيليين أن يوافقوا من حيث المبدأ على قبول الفلسطينيين الذين يرغبون في العودة إلى منازلهم، وعلى هذا الأساس تنقل أندرسون أكثر من مرة بين القاهرة وتل أبيب في الفترة من 03 جانفي- 09 مارس 1956م، حيث عقد اجتماعات مطولة مع المسئولين في إسرائيل، وكانت المحادثات تدور حول قضيتين:

- الأولى: السلام بين مصر وإسرائيل وتخفيف حدة التوتر والاشتباكات على الحدود.
- الثانية: تأمين اتصال إقليمي بين إفريقيا وآسيا العربيتين لكن بن غوريون رفض مناقشة التفاصيل المتعلقة بالتنازلات الإسرائيلية مع أندرسون، ففشل المشروع بسبب التصلب الإسرائيلي، مما جعل مهمة أندرسون في تضييق شق الخلاف بين الموقفين إلى حده الأدنى مستحيلة[1].

ب- مشروع دالاس 26 أوت 1955م:

دعا مشروع دالاس وزير الخارجية الأمريكي إلى إنهاء مشكلة اللاجئين بعودتهم إلى وطنهم إلى الحد الذي يكون ممكناً، وبتوطين الباقي في المناطق العربية التي يقيمون فيها[2].

فطرح دالاس مشروعه أمام الكونغرس الأمريكي في 26 أوت 1955م، إذ حدد في خطابه المحددات العامة والخطوط العريضة للسياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية من خلال وضع حد لبؤس مليون لاجئ فلسطيني، وتأمين حياة كريمة لهم عن طريق العودة إلى فلسطين ضمن حدود ما تسمح به إسرائيل، واقترح دالاس استصلاح أراضي زراعية جديدة بحيث يتمكن اللاجئون من العمل والاستقرار ودفع تعويضات لهم، بوساطة قرض دولي تشارك فيه الولايات المتحدة الأمريكية بشكل رئيسي[3].

حددت إسرائيل موقفها من مشروع دالاس في تصريح أدلى به رئيس وزرائها في سبتمبر 1955م، تضمن النقاط التالية:

1- أن حكومته مستعدة لمناقشة موضوع إدخال بعض التعديلات المتبادلة على الحدود مع جيرانها العرب، ولكنها غير مستعدة لتقديم أي تنازلات من طرف واحد، فيما يتعلق بالأرض خاصة في منطقة النقب.

2- مع أن المشروع جعل تعيين الحدود شرطاً يجب تحقيقه قبل عقد المعاهدات الدفاعية، إلا أن إسرائيل ترى أن عقد هذه المعاهدات الدفاعية مسألة لها أولوية وملحة جداً.

3- منطقة النقب مهمة جداً لإسرائيل بسبب ثرواتها المعدنية، وبسبب الأهمية الكبرى لمرفأ إيلات التي تعطي لإسرائيل موطئ قدم على البحر الأحمر.

أما على الجانب العربي فقد هاجمت القاهرة المشروع واعتبرته محاولة لوضع المناطق العربية تحت رحمة

(1)- محمد سعيد حمدان: المرجع السابق، ص ص 427-428.

(2)- محمد الصالح محسن: **فلسطين**، المرجع السابق، ص 444.

(3)- يوسف العاصي الطويل: **البعد الديني لعلاقة أمريكا باليهود وإسرائيل وأثره على القضية الفلسطينية خلال فترة (1948-2009)**، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة: 1432 هـ - 2001م، ص 107.

الصهيونية[1]،وقد رفضت إسرائيل التعامل مع خطة دالاس تحت ذرائع واعتبارات كثيرة، كان أهمها: عدم موافقة إسرائيل التخلي عن منطقة النقب لأنها مهمة واستراتيجيا وجغرافيا وفشل المشروع[2].

هـ- مشروع أنتوني إيدن 1955:

بتاريخ 09 نوفمبر 1955م طرح رئيس الوزراء البريطاني أنتوني إيدن مشروعه الذي يدعوا إلى الوصول إلى "صيغة تسوية" بين الموقف العربي الذي يطالب بحدود التقسيم عام 1974م، والموقف الإسرائيلي المتمسك بحدود الهدنة[3]، ورفضت إسرائيل المشروع، وقال بن غوريون[4]: "إن غزو الدول العربية لأرض فلسطين في حرب 1948م، قد جعل كافة قرارات هيئة الأمم المتحدة حول فلسطين، لاغية وباطلة، وبدون أية إمكانية لإعادتها إلى الحياة".

و- مشروع جوزيف جونسون 02 أكتوبر 1962:

قدم جوزيف جونسون رئيس مؤسسة "كارنيجي" للسلام العالمي مشروعه لحل مشكلة اللاجئين بعد أن كلفته الحكومة الأمريكية سنة 1961 بدراستها، وأكد مشروعه على حق اللاجئين الحر بالعودة أو التعويض[5].

ز- مشروع الحبيب بورقيبة التونسي:

هو المشروع العربي الوحيد في تلك الفترة التي استحق الإشارة باعتباره اختراقاً للإجماع العربي حول "السلام" مع الكيان الصهيوني، فكان المشروع التونسي الذي قدمه الحبيب بورقيبة رئيس تونس في 21 أفريل 1956م وتضمن:

1- أن تعيد إسرائيل إلى العرب ثلث المساحة التي احتلتها منذ إنشائها لتقوم عليها دولة عربية فلسطينية.
2- تتم المصالحة بين العرب وإسرائيل بحيث تنتهي إلى حالة الحرب بينهما[6].

ثانياً: مشاريع التسوية السلمية 1967-1978م

أفرزت حرب جويلية 1967 حقائق جديدة فقد احتل الصهاينة ما تبقى من فلسطين وتحول الشغل الشاغل للأنظمة العربية عن تحرير الأرض المحتلة عام 1948 إلى تحرير الأرض المحتلة سنة 1967 أو تحقيق أي تسوية سلمية تضمن إزالة آثار العدوان وبالتالي تمكن الصهاينة من فرض جدول جديد لمشاريع التسوية، ترتكز

(1)- محمد سعيد حمدان: المرجع السابق، ص 434.

(2)- يوسف العاصي الطويل: المرجع السابق، ص 108.

(3)- تقرير حول:"**الموقف الأوروبي من مبادرات التسوية السليمة للقضية الفلسطينية 1947 – 2012**"، قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الدراسات والاستشارات، بيروت، لبنان، 2012، ص 06.

(4)- محمد الصالح محسن: **فلسطين دراسات منهجية**، المرجع السابق، ص 444.

(5)- فادية شكيل: المرجع السابق، ص 92.

(6)- محمد الصالح محسن: **فلسطين دراسات منهجية**، المرجع السابق، ص 445.

بالأساس على إنهاء حالة الحرب وإقامة علاقات طبيعية مع البلدان مع إنكار حق الشعب الفلسطيني، غير أن الإطار العام للمشاريع العربية سيرتكز على انسحاب الكيان الصهيوني من الأرض المحتلة سنة 1967، أما الإطار العام للمشاريع الدولية فسيحاول الجمع بين الرؤى العربية والصهيونية[1].

1- مشروع آلون: طرح هذا المشروع بعد حرب جوان 1967، من طرف وزير الخارجية الإسرائيلية والقائد العسكري المخضرم " إيغال آلون"(★) مستنداً إلى أفكار بن غوريون(★★)غير أن مشروع آلون كان أكثر تفصيلاً وتحديداً ووضوحاً، وقد اشتهر هذا المشروع لاحقاً بأنه أول المشاريع الإسرائيلية التي وضعت لحل معضلة الأراضي المحتلة[2] وقد تضمنت أفكاره:

1- الحدود الشرقية للكيان الإسرائيلي وهي نهر الأردن وخط يقطع البحر الميت في منتصفه.

2- ضم المناطق الغربية لغور الأردن والبحر الميت بعرض بضعة كيلومترات إلى نحو 15 كلم، وإقامة مستوطنات صهيونية زراعية وعسكرية ومدنية فيها بأسرع ما يمكن، وإقامة ضواحي سكنية يهودية شرقي القدس.

3- تجنب ضم السكان العرب إلى الكيان الإسرائيلي قدر الإمكان.

4- إقامة حكم ذاتي فلسطيني في الضفة الغربية في المناطق التي لن يضمها الكيان الإسرائيلي.

5- ضم قطاع غزة للكيان الإسرائيلي بسكانه الأصليين فقط، ونقل لاجئي 1948 من هناك، وتوطينهم في الضفة الغربية أو العريش.

6- حل مشكلة اللاجئين على أساس تعاون إقليمي يتمتع بمساعدة دولية، وتقوم إسرائيل بإقامة عدة قرى نموذجية للاجئين في الضفة وربما في "سيناء"[3].

وقد نص المشروع بخصوص حق الشعب الفلسطيني على حكم ذاتي للعرب على أساس معاهدة دفاع مشتركة مع إسرائيل، أما بخصوص اللاجئين فقد نص على توطين قسم منهم في "سيناء" حتى من دون الأخذ برأي المصريين، إضافة إلى نقل لاجئي قطاع غزة إلى الضفة الغربية[4].

ورغم أنآلون طرح مشروعه على حكومته إلا أنها لم تقم بمناقشته أو تبنيه رسمياً، مع ذلك فإن هذا

---

(1)- محمد الصالح محسن: المرجع نفسه، ص46

(★) إيغالآلون: سياسي وعسكري إسرائيلي، قائد في قوات البلماح الصهيونية ولواء في الجيش الإسرائيلي. إسرائيلي، عرف بدوره الفعال في حرب 1948، وهو صاحب نظرية في الأمن القومي اعتمدت عليها المؤسسة العسكرية الإسرائيلية في رسم توجهاتها الاستراتيجية خلال أربعة عقود.

(★★) مشروع بن غوريون 1967: كان أول مشروع طرح بعد أسبوعين من انتهاء حرب 1967 وطرح أفكاره حول منح السكان الفلسطينيين في الأراضي العربية المحتلة حكماً ذاتياً يديرون شؤون حياتهم في إطاره، ينظر إلى(مجلة فيلاديا الثقافية: القدس في المشاريع التسوية السياسية، ص25).

(2)- مجلة فيلاديا الثقافية، "القدس في مشاريع التسوية السياسية"، ص31.

(3)- محمد الصالح محسن: المرجع السابق، ص 446.

(4)-واصف منصور: **مسألة اللاجئين جوهر القضية الفلسطينية**، ط1، الشبكة العربية للأبحاث والنشر- لبنان، نوفمبر 2008م، ص 210.

المشروع أصبح بعد ذلك أساساً تنطلق منه معظم مشاريع التسوية الإسرائيلية في أواخر القرن العشرين مع بعض التعديلات الطفيفة[1].

2- قرار مجلس الأمن (242) في 22 نوفمبر 1967م: يعد قرار مجلس الأمن (242) من أهم المشاريع التي لا تزال تستند إليها كافة مشاريع التسوية إلى الآن، فقد قدمت بريطانيا هذا المشروع ووافق عليه مجلس الأمن الدولي بالإجماع، وكان مجلس الأمن قد انعقد في الفترة الممتدة من 9 الى 22 نوفمبر 1967 واستمرت اجتماعاته في حوالي 32 جلسة[2]، شاركت سوريا والأردن وإسرائيل في مناقشات المجلس حول الوضع في المنطقة ولكن دون أن تملك حق التصويت، وتقدمت عدة دول بمشاريع كان أهمها مشروع الولايات المتحدة الأمريكية ومشروع بريطانيا، وقد تضمن القرار (242) والذي صاغه "**اللورد كار دون**" في 22 نوفمبر 1967، المبادئ التي طرحها الرئيس "**جونسون**" في 19 جوان وتم إقرار هذا المشروع بالإجماع، وأصبح معروفاً بالقرار (242)أو قرار مجلس الأمن الدولي رقم (242) بتاريخ 22 نوفمبر 1967[3]، الذي أكد على أن تحقيق مبادئ الميثاق، ويتضمن إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط، ويستوجب تطبيق عدة خطوات من ضمنها: تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين، واحترام سيادة دول المنطقة على أراضيها، وإقرار مبادئ سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط[4]، أما نص القرار فقد تضمن:

«إن مجلس الأمن إذ يعرب عن قلقه المستمر بشأن الوضع الخطر في الشرق الأوسط، وإذ يؤكد عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالحرب، والحاجة إلى العمل من أجل سلام دائم وعادل تستطيع كل دولة في المنطقة أن تعيش فيه بأمان».[5]

إذ يؤكد أيضاً على أن جميع الدول الأعضاء في ميثاق الأمم المتحدة قد التزمت بالعمل وفقاً للمادة (2) من الميثاق:

- **أولاً:** يؤكد على أن تطبيق الميثاق يتطلب إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط ويستوجب تطبيق كلٍّ من المبدأين التاليين:

أ- انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من الأراضي التي احتلتها في النزاع الأخير.

(1)- محمد الصالح محسن: المرجع السابق، ص 447.

(2)- تقرير حول: "**الموقف الأوروبي من مبادرات التسوية السلمية للقضية الفلسطينية 1947-2012م**"، إعداد قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، لبنان، 2012، ص06.

(3)- سمير حلمي سالم سيسالم: **المشاريع الأمريكية لتسوية القضية الفلسطينية 1947-1977**، التاريخ الحديث والمعاصر، الجامعة الإسلامية، غزة، 2005/2/9م، ص 115.

(4)- نادية شكيل: **حق العودة للفلسطينيين على ضوء قرارات الأمم المتحدة**، العلاقات الدولية وقانون المنظمات الدولية، منتوري، قسنطينة، 2001-2012، ص 75.

(5)نفسه، ص77.

ب- إنهاء جميع ادعاءات أو حالات الحرب، واحترام واعتراف بسيادة ووحدة أراضي كل دولة في المنطقة، واستقلالها السياسي، وحقها في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها، حرة من التهديد أو أعمال القوة.

- **ثانياً**: يؤكد أيضاً الحاجة إلى:

أ- ضمان حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية في المنطقة.

ب- تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين.

ج- ضمان حرمة الأراضي والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة عن طريق إجراءات من بينها إقامة مناطق مجردة من السلاح.

- **ثالثاً**: يطلب من الأمين العام تعيين ممثل خاص للذهاب إلى الشرق الأوسط، لكي يجري اتصالات بالدول المعنية بُغية إيجاد اتفاق ومساعدة الجهود لتحقيق تسوية سلمية ومقبولة وفقاً لأحكام هذا القرار ومبادئه.
- **رابعاً**: يطلب من الأمين العام أن يرفع تقريره إلى مجلس الأمن بشأن تقدم جهود الممثل الخاص في أقرب وقت ممكن[1].

3- مشروع روجرز 25 جوان 1970: بعد فشل مشاريع السلام المطروحة لحل أزمة الشرق الأوسط والبدء بحرب الاستنزاف على الجبهة المصرية في النصف الأخير من عام 1969 وقيام الرئيس **"جمال عبد الناصر"** بزيارة سرية إلى الاتحاد السوفيتي والاتفاق على تزويد مصر بشبكة من الصواريخ الحديثة، وبعد الضحية التي أحدثتها إسرائيل حول تزايد النفوذ "السوفيتي" في مصر، وجدت الولايات المتحدة الأمريكية أن الأمر يتطلب تحركاً سياسياً جدياً في الشرق الأوسط فقامت بطرح مبادرة "**وليام روجرز**" وزير الخارجية الأمريكية على مصر والأردن والكيان الإسرائيلي يستند أساساً إلى تنفيذ قرار (242) وإقامة مباحثات للتوصل إلى اتفاق سلام "عادل ودائم" على أساس الاعتراف بسيادة وسلامة الكيان الإقليمي لكل طرف واستقلاله السياسي. [2]

وافقت مصر في 23 جويلية والأردن في 26 جويلية 1970 على المشروع وقد رفضته إسرائيل في البداية، لكنها عادت تحت الضغط الأمريكي فأبدت موافقة متحفظة، إلا أن الأردن انشغلت بتصفية العمل الفدائي في الأردن، كما توفي جمال عبد الناصر في مصر في 1970، أما إسرائيل فقد حاولت التهرب وإفشال المشروع لأنه يتضمن انسحاباً من بعض الأراضي مما جمد هذه المبادرة عملياً[3].

(1)- عبد المجيد أحمد عصمت: **قرار مجلس الأمن الدولي رقم (242) 1967 بتاريخ 22 نوفمبر 1967**، تح: جورج طعمه، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، لبنان، 1993.

(2)- محسن الخز ندار: **مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية بعد حرب جوان 1967**، 31-09-2009م.

(3)- محمد الصالح محسن:**فلسطين دراسات منهجية**،المرجع السابق، ص 450.

4- **مشروع المملكة العربية المتحدة 1972**: ان مشروع المملكة العربية المتحدة هو تنظيم داخلي للدولة فقد حاول "**الأمير عبد الله**" إقناع الوزير "**تشر تشل**" بإنشاء دولة واحدة من فلسطين وشرقي الأردن، لكن الوزير البريطاني رفض ذلك، وقد كان هذا المشروع يهدف إلى مقاومة الاحتلال وإفشال مخططاته وتعميق الشعور بحق الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية، وتعزيز العلاقات الأردنية الفلسطينية، وإقرار وحدة الضفتين والإيمان بمبادئ الثورة العربية الكبرى، والمستقبل المشترك بين الشعب الأردني والفلسطيني.[1]

وقد طُرح هذا المشروع في 15 آذار (مارس) 1972 في اجتماع كبير عقد في الديوان الملكي، وحضره نحو 400 شخصية من أعيان البلاد وقادة الرأي فألقى جلالة "**الملك حسين**" خطاباً تضمن الصيغة المقترحة لبناء العلاقات المستقبلية بين الضفة الغربية والمملكة الأردنية الهاشمية على أسس جديدة ومتطورة من أجل تنظيم البيت الأردني الفلسطيني، واشتمل المشروع على أبرز ما يلي:

1- تصبح المملكة الأردنية الهاشمية مملكة عربية متحدة.
2- تتكون الملكة العربية المتحدة من قطرين هما: قطر فلسطين والضفة الغربية وقطر الأردن.
3- تكون "**عمان**" العاصمة المركزية للمملكة، وهي عاصمة قطر "الأردن" وتكون القدس عاصمة قطر "فلسطين".
4- تكون السلطة القضائية المركزية منوطاً بمحكمة عليا مركزية.
5- أن تكون للمملكة قوات مسلحة واحدة قائدها الأعلى هو "الملك"[2].
6- رئيس الدولة هو "الملك"، يتولى السلطة المركزية ومعه مجلس وزراء مركزي، ويشكل مجلس أمة بالانتخاب، وبعدد مستشارين من القطرين.
7- تنحصر مسؤوليات السلطة التنفيذية المركزية في شؤون المملكة كشخصية دولية.
8- يتولى السلطة التشريعية في كل قطر مجلس يسمى"مجلس الوزراء".
9- يتولى السلطة التشريعية في كل قطر مجلس يسمى "مجلس الشعب" وهو الذي ينتخب الحاكم للقطر.
10- تتولى السلطة التنفيذية في القطر جميع شؤونه باستثناء ما يحدده الدستور للسلطة التنفيذية المركزية[3].

إلا أن هذا المشروع فشل لأن الضفة الغربية كانت تحت الاحتلال الإسرائيلي كما أن منظمة التحرير الفلسطيني رفضت المشروع الأردني. وعقد المجلس الوطني الفلسطيني لمنظمة التحرير الفلسطيني دورة

(1) – محمد محمود العناقرة: "**مشروع المملكة العربية المتحدة**"، جريدة الدستور، ع49، الثلاثاء 29 ربيع الثاني 1437 هـ -2010 م
(2)– المكان نفسه.
(3)–المكان نفسه.

استثنائية في أفريل 1972، وانعقد بموازاته "مؤتمر شعبي" حضره نحو 500 شخص يمثلون بشكل واسع الأوساط الفلسطينية حيث تم رفض المشروع[1].

5- قرار مجلس الأمن (338) لسنة 1973م: بعد مرور أسبوعين على بدء القتال في حرب 1973 دعا الاتحاد السوفيتي وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية "هنري كيسنجر" إلى "موسكو" وجرى الاتفاق على اقتراح وقف إطلاق النار، وصدر في 22 أكتوبر 1973 قرار مجلس الأمن رقم (338) وهذا نصه إن مجلس الأمن:

1- يدعو جميع الأطراف المشتركة في القتال الدائر حالياً إلى وقف إطلاق النار بصورة تامة، وإنهاء جميع الأعمال العسكرية فوراً في مدة لا تتجاوز 12 ساعة من لحظة اتخاذ هذا القرار.

2- يدعوا جميع الأطراف المعنية إلى البدء فوراً بعد وقف إطلاق النار بتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم (242) الصادر بتاريخ 1967 بجميع أجزائه.

3- يقرر بعد وقف إطلاق النار مفاوضات بين الأطراف المعنية تحت الإشراف الملائم بهدف إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط، وبدء تنفيذ وقف إطلاق النار مساء الاثنين في 22 أكتوبر.

وكانت القوات الإسرائيلية على بعد حوالي 15 كلم إلى الشمال من مدينة السويس، وادعت إسرائيل بأن المصريين خرقوا وقف إطلاق النار يوم الثلاثاء، فتقدمت وحدات إسرائيلية إلى ضواحي السويس وإلى جنوبي المدينة على شاطئ البحر الأحمر، وعلى الجبهة السورية، عاد اليهود يومي 22 و23 أكتوبر واحتلوا جبل الشيخ، ودفعوا لذلك ثمناً غالياً من الضحايا[2]، وبناءً على قرار (338) فقد انعقد في "جنيف"مؤتمر السلام للشرق الأوسط في21و22 ديسمبر 1973، وقد وضع الكيان الصهيوني تعقيدات كبيرة في وجه التنفيذ الفعلي للقرار رغم مشاركته في المؤتمر، وقد شاركت فيه مصر والأردن، بينما رفضت سوريا المشاركة، ولم يتمخض عن هذا المؤتمر شيء عملي سوى تشكيل لجنة عسكرية تولت فك الاشتباك بين القوات المصرية والصهيونية على جانبي قناة السويس[3].

6- الفلسطينيون وحق تقرير المصير في الأمم المتحدة: في العاشر من ديسمبر سنة 1969 أصدرت الجمعية العامة قرارها رقم (2535) ونص القرار على الاعتراف بالشعب الفلسطيني وفي الثامن من ديسمبر 1970 أصدرت الجمعية القرار رقم(2649) الذي نص على الاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، وأن احترام هذا الحق الثابت لا غنى عنه من أجل إقامة سلام عادل ودائم في الشرق

(1)- محمد الصالح محسن:**فلسطين دراسات منهجية**، المرجع السابق، ص 451.

(2)- أبو طلال الفغالي: **موسوعة معارك العرب منذ ما قبل الإسلام وحتى حروب الخليج**، الحروب العربية الإسرائيلية (2)، ط1، دار نوبليس، لبنان، 2007م، ج(22)، ص ص 248-249.

(3)- محمد الصالح محسن: **فلسطين دراسات منهجية**،المرجع السابق، ص 451.

الأوسط، وأدان القرار كل من ينكر حق تقرير المصير للشعوب المستعمرة، وتابعت الجمعية العامة إصدار قراراتها بشأن الشعب الفلسطيني وحقه في تقرير مصيره، وإضافة إلى هذا الحق ما يزيده قوة وصلابة وأهمية، ففي السادس من ديسمبر عام 1971 أصدرت الجمعية القرار رقم (2972) الذي نص على أن الجمعية تعبر عن قلقها لعدم السماح لشعب فلسطين بالتمتع بحقوقه الثابتة وبحقه في تقرير مصيره.[1]

وفي الثالث عشر من ديسمبر عام 1972 أصدرت الجمعية القرار رقم (2963) وفيه تكرر موقف الجمعية العامة، وليكن بأسلوب أكثر قوة[2]، وزادت الجمعية العامة الأمر وضوحاً في القرار (3089) الصادر في 7 ديسمبر 1973، وقد أكدت الأمم المتحدة من جديد على أن للشعب الفلسطيني حقوقاً متساوية، وما نلاحظه من خلال هذا القرار أن عدد الدول التي تؤيد حق تقرير المصير في تزايد، إذ صوت لهذا القرار 87 دولة وعارضته 6 دول وامتنعت عن التصويت 33 دولة، ولعل القرار رقم (3210) الصادر في 14 أكتوبر 1974 هو الأكثر أهمية وتكاملاً في تجسيد وإبراز حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني لأن القرار نص على أن الشعب الفلسطيني هو الطرف الأساسي والمعني بقضية فلسطين وعلى إثر ذلك دُعيت منظمة التحرير الفلسطيني للمشاركة في مناقشات العامة للأمم المتحدة حول القضية الفلسطينية.[3]

وفي عام 1974 أصدرت الجمعية قرار رقم (3236) الذي حمل عنوان «**قرار حق الشعب الفلسطيني**» وأصبحت الوثيقة السياسية والقانونية والتاريخية للقضية الفلسطينية، وقد نص القرار على العديد من النقاط البالغة الأهمية وكان أهمها: أن منظمة التحرير الفلسطيني مُنحت صفة عضو مراقب دائم للجمعية العامة إضافة إلى ذلك:

- حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره دون تدخل خارجي.
- الحق في الاستقلال والسيادة الوطنية.
- التشديد على الاحترام الكلي لحقوق الشعب الفلسطيني الثابتة.

من خلال هذه القرارات تدرك أن الأمم المتحدة منذ نشأتها أكدت على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وربط هذا الحق بالسلام العادل الدائم والشامل في منطقة الشرق الأوسط والعالم، لهذا طلبت الأمم المتحدة من إسرائيل الانسحاب الكامل من الأراضي التي احتلتها بعد حرب 1967، حتى يستطيع الشعب الفلسطيني ممثلاً بمنظمة التحرير الفلسطيني من تقرير مصيره بحرية تامة ودون أي تدخل إقليمي أو دولي[4].

(1) –عبد الناصر قاسم الفرا: حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني في ضوء الشرعية الدولية، علوم سياسية، جامعة القدس المفتوحة، غزة، ص ص 33-34.

(2)– نفسه، ص 34.

(3) – نفسه، ص 34.

(4)– عبد الناصر قاسم الفرا: المرجع السابق، صص 35-37.

7- منظمة التحرير الفلسطينية وبداية المسار السلمي: إن ولادة منظمة التحرير الفلسطينية جاءت نتيجة حاجة الأنظمة إلى التحلل من عبء القضية الفلسطينية، ورغبتها في تشكيل نظام يعيق تبلور الحركات الثورية الفلسطينية، التي بدأت تظهر بشكل جنيني في أواخر الخمسينات. كما عمدت منظمة التحرير الفلسطينية إلى حقيقة التطلع الفلسطيني إلى تشكيل الكيان الوطني، وقد شكلت حرب جوان بداية الزمن الجديد لمنظمة التحرير فقد تحولت بعض وحدات جيشها في غزة إلى تنظيم فدائي باسم قوات التحرير الشعبية، كما سعت المنظمة إلى دعم الفصيل الفلسطيني المسلح آنذاك (فتح)، وكان المطلب الفلسطيني الشعبي والرسمي لا يقبل التنازل أو المساومة؛ وهو تحرير فلسطين كاملة من النهر إلى البحر، وإخراج المهاجرين اليهود الصهاينة منها[1].

وإثر الخروج الفدائي الفلسطيني من الأردن والأوضاع المحلية الدولية بعد حرب أكتوبر 1973 أقر المجلس الوطني الفلسطيني برنامج "النقاط العشرة" البرنامج "السياسي المحلي" في جوان 1974 في القاهرة، وقد أفسح هذا البرنامج مجالاً هاماً للتحرك السياسي الفلسطيني، ووضع عبارات مبهمة تهيئ لاحتمال المشاركة في التسويات السياسية، فقد نص ميثاق منظمة التحرير الفلسطيني على أن الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين، وقد ذكر البرنامج أن منظمة التحرير ستناضل بكافة الوسائل وعلى رأسها الكفاح المسلح لتحرير الأرض الفلسطينية، وإقامة سلطة الشعب الوطنية المستقلة المقاتلة على كل جزء من الأرض الفلسطينية التي يتم تحريرها فلم يعد الكفاح المسلح طريقاً وحيداً للتحرير[2]، غير أن الحملات العسكرية الشديدة التي تعرضت لها المنظمة في "الأردن" و"لبنان" وداخل فلسطين مترافقة مع التوجه العربي وخصوصاً المصري نحو التسوية، قد أضعف من إمكانات التأثير العسكري الحاسم الذي يمكن أن تقوم به منظمة التحرير الفلسطيني وفصائلها ضد الكيان الصهيوني، وهو ما فتح المجال أكثر لمزيد من النشاط السياسي على حساب غيره من خطوط العمل، ولأن أي تسوية سياسية عملياً انعكاس لحالة موازين القوى فقد تضاءلت مع الزمن قدرة منظمة التحرير الفلسطيني على فرض شروطها وتصوراتها، وأخذت تتنازل تدريجياً عن مطالبها[3].

(1)- محمد الصالح محسن: **منظمة التحرير الفلسطينية. تقييم التجربة وإعادة البناء**، ط1، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 1428هـ - 2007م، ص 26-27.

(2)- محمد الصالح محسن: فلسطين: **دراسات منهجية في القضية الفلسطينية**، المرجع السابق، ص452.

(3)- محمد الصالح محسن: المرجع نفسه، ص 455.

المبحث الثالث: الاتفاقيات العربية الإسرائيلية قبل 1978م.

1- الهدنة الأولى: جوان 1984م:

بعد انطلاق الحرب العربية الإسرائيلية في ماي 1948، وبعد أن حقق العرب صموداً وانتصاراً مدة أسبوع واحد على دخول القوات العربية النظامية إلى فلسطين[1]، أخذت الدول العربية تتعرض لضغوط دولية كبيرة للقبول بوقف إطلاق النار، مع أن اللجنة السياسية العربية والقادة العسكريين لم يقبلوا في أول الأمر بالاقتراح الرامي إلى وقف القتال، إلا أن الدول الأوروبية ضغطت على العرب، ومن أنواع الضغوط التي استعملتها هي:

- تهديد مندوب بريطانيا في مجلس الأمن بأن بلاده ستضطر إلى إعادة النظر في الإعانة التي تقدمها إلى حكومة شرق الأردن، كما هدد بوقف إرسال الأسلحة إلى مصر والعراق والأردن، والتي كانت تتلقى هذه الأسلحة بموجب معاهدات ثنائية بين كل منها وبريطانيا[2].

كما استنجدت القيادة الإسرائيلية بالولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ففرضتا على العرب الهدنة في 11 جوان 1948 [3]لمدة أربعة أسابيع[4]، ورغم تهديدات مجلس الأمن ودوله الكبرى بخطر إرسال الأسلحة والمتطوعين إلى أي الطرفين خلال فترة الهدنة، إلا أن الصهاينة اغتنموا هذه الفرصة لتقوية إمكاناتهم فبادروا إلى جلب المتطوعين وإدخال الأسلحة الثقيلة والخفيفة والطائرات الحربية[5] والمدافع والدبابات والرشاشات والذخائر الحربية، وقام عملاؤهم بتهريب قاذفات القنابل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا واشترى عملاء الهاغاناه السلاح من "إيطاليا" "وتشيكوسلوفاكيا"[6] متجهين به إلى فلسطين مستخدمة "ميناء حيفا" الذي سارعت بريطانيا إلى إخلاءه لليهود في أفريل 1948[7] بينما كان العرب ينتظرون انتهاء مبادرات لكونت "برنا دوت"(★) الذي سقط قبيل انتهاء الهدنة بالرصاص الإسرائيلي[8].وهكذا لم تنته فترة الهدنة إلا وكان لدى اليهود جيشاً متماسكاً، يملك قوة جوية خفيفة ولكنها فعالة.

وفي صبيحة يوم 8 جويلية 1948 عادت المعارك من جديد[9]، فالصهاينة لم يتقيدوا بشروط الهدنة[1]،

---

(1)- عبد الله عبد الدائم: **نكبة فلسطين عام1948م**، ط1، دار الطليعة للطباعة والنشر، نوفمبر 1948م.

(2)- أبو طلال الفغالي: **موسوعة معارك العرب منذ ما قبل وحتى حروب الخليج**، الحروب العربية الإسرائيلية (1)، ط1، المجلد (21)، دار نوبليس، لبنان، 2007م، ص 21.

(3)- خليل حسين: المرجع السابق، ص 532.

(4)- أبو طلال الفغالي: المرجع نفسه، ص 21.

(5)- عبد الله عبد الدائم: المرجع السابق، (د.ص).

(6)-نفسه، صص 211-212.

(7)-نفسه، (د.ص).

(★) برنادوت: وسيط هيئة الأمم المتحدة، اغتيل في 17 سبتمبر 1948م من قبل الجيش الإسرائيل.

(8)- خليل حسين: المرجع السابق، ص 532.

(9)- عبد الله عبد الدائم: المرجع السابق، (د.ص).

وتصاعدت المعارك خاصة في القدس، وتمكن الإسرائيليون من توسيع سيطرتهم على بعض الجهات في حين فشلوا في بعضها الأخر[2].

2- الهدنة الثانية: (جانفي) 1949م:

في 15 جويلية 1948 عقد مجلس الأمن جلسته برئاسة السيد"بان ولسكي" مندوب أوكرانيا، وحضر الجلسة الوسيط الدولي "برنادوت" الذي طلب من المجلس أن يتدخل بحزم لوقف القتال خلال 24 ساعة من بدء الموافقة على القرار، وتكليف الوسيط بالعمل على وقف دواليب السير من أجل فرض الهدنة ومراقبتها وبيان من يخالف شروطها، وتظل الهدنة قائمة إلى أن توضع تسوية سلمية لفلسطين، وقد حدد الكونت "برنادوت" الساعة 17 من يوم 18 جويلية موعدا لبدء الهدنة الجديدة في فلسطين، وما كان القرار يبلغ إلى الطرفين حتى أبرق اليهود إلى الوسيط الدولي يعلنون قبولهم الهدنة، أما العرب فقد اقتصر قبولهم في بادئ الأمر على الهدنة في القدس فقط، ولم يقبلوها في الميادين الأخرى، ولكن بعد إصرار مجلس الأمن على اللجنة السياسية للجامعة العربية قررت في 1948/07/18م قبول قرار مجلس الأمن في جميع أنحاء فلسطين.[3]

وما كاد خبر الهدنة يذاع حتى ساد السخط في البلاد العربية وقامت مظاهرات في القاهرة، دمشق بيروت، بغداد وعمان، ونادى المتظاهرون بسقوط الهدنة، وسقوط مجلس الأمن الذي أمر بها، وسقوط اللجنة السياسية للجامعة العربية التي قبلت بها[4].

لم يجعل مجلس الأمن لهذه الهدنة زمناً محدداً على أمل أن تتحول إلى هدنة دائمة مع مرور الزمن، وأن تنجح مساعي الوسيط الدولي بحل النزاع بالطرق السلمية، ولكن اغتيال "برنادوت" وضع حداً للمساعي الدولية، وقد تضمنت الهدنة ما يلي:

أ- تعيين خطوط هدنة دائمة تمنع القوات المسلحة لهذه الأطراف من تخطيها[5].

ب- سحب وتخفيض القوات المسلحة إلى حد يضمن صيانة الهدنة خلال فترة الانتقال إلى سلام دائم في فلسطين[6].

وبعد التوقيع على اتفاقية الهدنة الثانية قامت إسرائيل بهجوم على الجبهة المصرية في 15 نوفمبر 1948، واحتلالهم مدينة "بئر السبع" في 21 نوفمبر 1948 ثم احتلت "بيت جبرين"، وتجددت المعارك بين العرب واليهود. وحشد اليهود حوالي 15 ألف مقاتل في "النقب"، واستدرجوا القوات المصرية وحاصروها

---

(1)- أبو طلال الفغالي: المرجع السابق، ص211.

(2)- خليل حسين: المرجع السابق، ص 532.

(3) - محمد سعيد حمدان: المرجع السابق، صص 156-157.

(4)-نفسه، ص 157.

(5)- أبو طلال الفغالي: المرجع السابق، صص 223-224

(6)-نفسه، ص 224.

في الفالوجة، وهكذا حين وقعت إسرائيل مع العرب الهدنة الدائمة في "رودس" كانت اعتداءاتها المتكررة وخرقها لاتفاقيات الهدنة قد أكسبتها أراضي شاسعة من القسم الذي قررت الأمم المتحدة بقاءه عربياً، ومكنتها من طرد السكان العرب من ديارهم فقد أصبحت إسرائيل تسيطر بعد الهدنة الثانية على مساحة 80% من مساحة فلسطين بدلاً من 56% من مساحتها التي خصصها لها قرار التقسيم[1].

3- هدنة رودس 1949م:

اختلفت نظرة كل من العرب والصهاينة إلى هدنة رودس، فقد اعتبرها الصهاينة نهاية للحرب بينهم وبين العرب، وأنه لم يعد يحق للعرب بموجبها استمرار تمسكهم بحقوق الدول المتحاربة التي يكفلها القانون الدولي، وكان هدف الصهاينة من ذلك دفع الدول العربية إلى إبرام صلح معهم يقوم على أساس الأمر الواقع في فلسطين، أما العرب فقد تمسكوا بحرفية اتفاقيات هدنة رودس التي نصت على أنها تدبير مؤقت مرهون بإعادة النظر من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في قضية الحكومة الفلسطينية المقبلة طبقاً للمادة 40 من ميثاق الأمم المتحدة، وبناءً على ذلك اعتبر العرب أن هدنة رودس لم تضع نهاية للحرب القائمة، ولكنها مجرد اتفاقية بين القوى المتحاربة لإيقاف الأعمال الحربية بينهما مؤقتاً، ولا تصح مقارنتها والحالة هذه باتفاقيات الصلح، وبسبب هذا الاختلاف أسدل الستار على الجولة الأولى، ولكن القضية لم تنته فصولها بعد[2].

4- بيان اتفاقيات الهدنة:

أولاً: اتفاقية الهدنة بين مصر وإسرائيل 24 فيفري 1949م:

قامت كل من مصر وإسرائيل في 24 فيفري 1949م بتوقيع اتفاقية الهدنة، وجاء فيها أنه يجب على كلا الفريقين بمقتضى قرارات مجلس الأمن، عدم القيام بأي عدوان على الآخر، ويوافقان على إقامة خطوط للهدنة، يتعهد الطرفان بعدم السماح لقواتهما باجتيازها، كما تنص على[3]:

1- انسحاب الحامية المصرية في الفالوجة، وهي الحامية التي صمدت أمام الهجمات اليهودية المتتالية، مع عتادها إلى ما وراء الحدود المصرية.

2- هذه الاتفاقية أحكامها مستوحاة من الاعتبارات العسكرية فقط، فلا يجوز لأي فريق أن يستغلها لأغراض عسكرية أو سياسية، ولا أن يلجأ إلى القوة مرة أخرى من أجل تقرير مصير فلسطين، وأن الخط الفاصل المحدد بموجب هذه الهدنة يجب ألا يعتبر حدوداً سياسية أو إقليمية.

3- يحتفظ المصريون بالسيطرة على الممر الساحلي الممتد من قرية رفح على الحدود المصرية الفلسطينية إلى نقطة تبعد ثمانية أميال إلى الشمال من غزة وإقامة منطقة منزوعة السلاح في عوجه الحفير.

(1)- عبد الله عبد الدائم: المرجع السابق، (د.ص).

(2)- محمد سعيد حمدان: المرجع السابق، ص 217.

(3)- خولة صامري: المرجع السابق، ص 59.

ثانياً: اتفاقية الهدنة بين لبنان وإسرائيل في 22 مارس 1949م:

اشتملت هذه الاتفاقية على المبادئ نفسها التي تضمنتها اتفاقية الرابع والعشرين من فيفري 1949 مع مصر[1].

ثالثاً: اتفاقية الهدنة بين الأردن وإسرائيل في 04 أفريل 1949م:

وقعت اتفاقية الهدنة بين الأردن وإسرائيل في 04 أفريل 1949م والتي كرست الوضع العسكري بحسب تعديلات الحدود المتفق عليها بين الجانبين في الطريق الشمالي والجنوبي من الضفة الغربية واحتلت قرية "أم الرشراش" العربية على الساحل الفلسطيني من خليج العقبة[2].

رابعاً: اتفاقية الهدنة بين سوريا وإسرائيل في 20 جويلية 1949م:

لقد تأخرت اتفاقية الهدنة بين سوريا وإسرائيل عن سائر الاتفاقيات، لأن القوات السورية كانت قد احتلت مستعمرة "مشمارهايردن" وهي واقعة في أرض فلسطين المخصصة لليهود بموجب قرار التقسيم، وأصرت السلطات الإسرائيلية على انسحاب القوات السورية منها لتكون الحدود الدولية بين فلسطين وسوريا هي حدود خط القتال، وأخلى السوريون مشمارهايردن ووقعت الاتفاقية في 20 جويلية 1949م[3].

5- اتفاقيتا فصل القوات في سيناء والجولان:

أ-في سيناء:

بعد وقف إطلاق النار على جبهات القتال ركز "كيسنجر" معظم جهده ووقته لإنجاز تسوية سياسية في المنطقة على أساس تنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي رقم (242) وأمضى أسابيع عدة متنقلاً بين مصر وإسرائيل للبحث في بنود اتفاقية تقضي بفصل القوات في سيناء كخطوة أولى تتلوها خطوات، وقد نجحت مهمة كيسنجر في التمهيد لمؤتمر السلام في "جنيف"، والذي عقد في 21 ديسمبر 1973 برعاية الأمين العام للأمم المتحدة، الدكتور "كورت فالدهايم" وبرئاسة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي وبحضور وفود تمثل مصر والأردن وإسرائيل، لم يتمكن مؤتمر جنيف من انجاز الاتفاقية لفصل القوات على الجبهة المصرية، فقرر تشكيل فريق عمل عسكري مصري إسرائيلي لمتابعة البحث في هذا الموضوع وإنجاز الاتفاقية، وقد استدعى ذلك جولات عديدة قام بها "كيسنجر" في عواصم المنطقة[4].

في يوم 18 (جانفي) 1974م تم التوقيع على الاتفاقية الأولى لفض الاشتباك بين مصر وإسرائيل، وقد

(1)- محمد سعيد حمدان: المرجع السابق، ص 225.

(2)- طارق محمد السويدان: المرجع السابق، ص 278.

(3)- خولة صامري: المرجع السابق، ص 60.

(4)- أبو طلال الفغالي: المرجع السابق، ص 250-252.

نصت بنود هذه الاتفاقية على:

1- تقوم إسرائيل بسحب قواتها إلى خط يقع شرق قناة السويس بحوالي 30 كم.

2- تقوم مصر بسحب قواتها جميعاً من شرق القناة وذلك فيما عدا قوة صغيرة لا يزيد عددها عن 7000 جندي، بحيث لا يكون معهم سوى 30 دبابة وألا يتجاوز تواجدها شرق القناة أكثر من 10كيلومترات.

3- لا تعتبر هذه الاتفاقية معاهدة سلام، ولكنها مجرد خطوة على الطريق للوصول إلى معاهدة سلام، طبقاً لقرار مجلس الأمن رقم (338) وداخل إطار مؤتمر جنيف للسلام[1].

ب-في الجولان:

في هذا الوقت كانت سوريا تخوض حرب استنزاف في الجولان وعلى قسم جبل الشيخ، وصبّ "كيسنجر" جهده على تذليل المصاعب التي تحول دون التوصل إلى اتفاقية لفصل القوات على جبهة الجولان وأمضى في سبيل ذلك أكثر من ثلاثة أسابيع متنقلاً بين إسرائيل وسوريا وبعض الدول العربية، وفي 31 ماي 1974 وقعت اتفاقية في جنيف بحضور قائد الطوارئ الدولية في الشرق الأوسط ورئيس الوفد الأمريكي ورئيس الوفد السوفيتي، وتضمنت الاتفاقية وقف إطلاق النار وانسحاب القوات الإسرائيلية من جزء من الجولان المحتل منذ سنة 1967م وخصوصاً من مدينة القنيطرة ومن المواقع المحتلة في جبل الشيخ في حرب 1973م[2].

وفي 1و2 جوان 1975 عقد في "سالزبورغ" بالنمسا اجتماع بين الرئيس الأمريكي "جيرالد فورد" والرئيس المصري "أنور السادات" للاتفاق على الخطوات المقبلة في مجالي التسوية والعلاقات المصرية الأمريكية وهكذا كللت مساعي كيسنجر بالنجاح، ووقعت اتفاقية سيناء الثانية بالأحرف الأولى في كل من الإسكندرية وتل أبيب، وتتألف الاتفاقية من ثلاثة أجزاء هي:

- أولا: وثيقة سياسية تحدد المبادئ العامة العسكرية والسياسية للاتفاقية.
- ثانياً: ملحق يحدد المبادئ التي ستسترشد بها مجموعة العمل العسكري المصرية الإسرائيلية في اجتماعاتها المقرر عقدها في جنيف لتنفيذ الاتفاقية.
- ثالثاً: وثيقة تحدد طبيعة الوجود الأمريكي في سيناء المتعلق بنظام الإنذار المبكر.

أهم البنود التي تضمنتها اتفاقية سيناء الثانية:

- التعهد بأن النزاع في الشرق الأوسط لا يتم حله بالقوة المسلحة وإنما بالوسائل السلمية.
- تعهد الطرفين بعدم استخدام القوة أو التهديد بها أو الحصار العسكري في مواجهة الطرف الآخر.

(1)- سعد الدين الشاذلي: **مذكرات حرب أكتوبر 1973م**، المرجع السابق، ص 395.

(2)- أبو طلال الفغالي: المرجع السابق، ص 252-254.

- مرور الشحنات غير العسكرية إلى إسرائيل ومنها في قناة السويس.
- إنشاء نظم للإنذار المبكر في سيناء بإشراف الولايات المتحدة الأمريكية[1].

خلاصة:

بعد الصدام المباشر في أربع حروب امتدت من 1948 إلى 1973م، أخذ الصراع العربي الإسرائيلي منحىً جديداً في طريق التسوية السياسية، فظهرت عدة مشاريع ومبادرات دولية وإقليمية لحل النزاع، كان لها أثر بالغ في تغيير مجريات الأحداث، وهذا ما سيمهد الطريق إلى كامب ديفيد.

(1)- المصدر نفسه، ص 257.

الفصل الثاني:الظروف التي مهدت للاتفاقية، والأطراف المشاركة فيها.

- المبحث الأول: الظروف الدولية و الإقليمية للاتفاقية والأطراف المشاركة فيها.

أولا–ظروف الاتفاقية.

ثانيا–أطرف الاتفاقية.

- المبحث الثاني:الاتصالات السرية بجنيف.

أولا_ الاتصالات الإسرائيلية الأردنية.

ثانيا–الاتصالات الإسرائيلية الفلسطينية.

- المبحث الثالث:خطاب السادات أمام الكنيست الإسرائيلي.

أولا– دوافع داخلية.

ثانيا– دوافع عربية.

ثالثا– دوافع دولية.

شهدت المرحلة التي أعقبت، أكتوبر 1973م نقلة نوعية في مسيرة الصراع العربي الإسرائيلي، إذ أفرزت الحرب معطيات عسكرية جديدة، مالت نتائجها الأولية إلى الجانب العربي الذي استطاع وبخاصة على الجبهة المصرية تحقيق بعض المكاسب العسكرية وبموجب هذه السياسة عملت الولايات المتحدة الأمريكية على تجزئة الصراع العربي الإسرائيلي، والتركيز على تحقيق تسوية سياسية على المسار المصري الإسرائيلي، وبالفعل استطاعت الدبلوماسية الأمريكية جر مصر إلى عملية التسوية، ورتبت الظروف التي مهدت لعقد اتفاقية "كامب ديفيد" 1978.

المبحث الأول: ظروف الاتفاقية والأطراف المشاركة فيها.

أولا–ظروف الاتفاقية:

عملت إسرائيل بشتى الطرق والأساليب على عزل مصر من جبهة المواجهة العربية بالتنسيق مع الولايات المتحدة الأمريكية ابتداء من قبول مصر بإعلان وقف إطلاق النار، ثم سياسة "هنري كيسنجر" التي توجت بفك الارتباط بين الجبهتين المصرية والسورية، ففي جانفي وماي على التوالي تم توقيع اتفاقية "سيناء الثانية "في 01 سبتمبر 1975 هذا من جهة، ومن جهة أخرى تجد سياسة الانفتاح في الاقتصاد المصري وتوجه مصر نحو الرأسمالية الغربية، فكانت نهاية كل هذا بزيارة السادات إلى إسرائيل في 19 سبتمبر 1977، وبداية المفاوضات وتوقيع اتفاقية "كامب ديفيد".

لهذا فهناك ظروف إقليمية ومحلية مصرية ساهمت في توقيع هذه الاتفاقيات تحت الرعاية الأمريكية.[1]

1– الظروف الإقليمية:

بعد نكسة جوان عام 1967 واحتلال إسرائيل لأراضٍ عربية جديدة، أصبحت أكثر تعنتا وابتعادا عن الالتزام بالقرارات الشرعية، وبخاصة قرار مجلس الأمن رقم(242) القاضي بانسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة.[2]

ومن هنا بدأ الصراع العربي الإسرائيلي في ظروف جديدة أكثر حدة وعمقاً، وذلك لجملة من الأسباب أهمها:

1– ضعف مستوى الضغط الدولي على إسرائيل رغم ارتكابها العدوان على الدول العربية وخرقها لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

(1) نوال عليليش، فاطمة عفيان، **أهم مشاريع التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي(1978–2002)**، تخصص تاريخ وجغرافيا، المدرسة العليا للأساتذة في الأدب والعلوم الإنسانية، بوزريعة، 2007–2008، ص17.

(2) حسين السيد حسين: "**معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية عام 1979وأثرها على دور مصر الإقليمي**"، مجلة الدراسات التاريخية، ع 117–118، كلية العلوم السياسية، كانون الثاني (جانفي) 2012م، ص450.

2- الفرق الواضح بين حجم الدعم الذي يقدمه الغرب لإسرائيل وفي مقدمتهم الولايات المتحدة الأمريكية، وبين الدعم الذي تحصل عليه الدول العربية.

فقرار مجلس الأمن (242) لم توافق عليه الدول العربية في البداية لكونه ينص على الاعتراف بإسرائيل. إلا أن الرئيس الراحل "جمال عبد الناصر" و"الملك حسين" وافقا على القرار وقبِلاه كأساس للتفاوض بوساطة الأمم المتحدة، إلا أن الرفض الإسرائيلي للانسحاب الكامل وعدم الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني قد أدى إلى توقف المفاوضات وقيام مصر بحرب استنزاف استمرت خلال عامي (1969-1970)[1].

ولكن انتقال الأوضاع العربية من سيئ إلى أسوأ بسبب الصدامات الدامية بين المقاومة الفلسطينية والنظام الأردني في نهاية عام 1970، ثم وفاة "جمال عبد الناصر" الذي شكل غيابه فراغا سياسيا كبيرا للوطن العربي، إضافة إلى ذلك انكفاء البلدان العربية على نفسها وانشغال كل بلد بشؤونه، وعلى خلفية الوضع الإقليمي الرافض لإسرائيل للتسوية الشاملة، وفي ظل الانفراج الدولي، وبوادر التقارب بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية لم يعد تحقيق تسوية الصراع العربي الإسرائيلي بالنسبة لهذه الأخيرة شغلها الشاغل بقدر ما كانت تسعى لتجميد الوضع السياسي في المنطقة لدفع لعرب للاقتناع بمسألتين:

1- أنه يستحيل مع مرور الوقت استعادة الأراضي العربية المحتلة في ظل ازدياد قوة الردع الإسرائيلي.
2- ضرورة تحول العرب جميعا شطر الولايات المتحدة الأمريكية، بوصفها الدولة الوحيدة التي يمكن من خلالها الحصول على تنازلات إسرائيلية [2].

أدى هذا الوضع الدولي والإقليمي بأنور السادات إلى الاكتفاء بمصر والتوجه نحو سياسة الخلاص الفردي، لكي ينأى بمصر عن المتاعب والأعباء المترتبة عليها بسب الصراع مع إسرائيل، فقام "كيسنجر" بزيارة مصر في 20أوت 1975، وقد أحدثت هذه الزيارة تحولا رئيسيا في سياسة مصر الخارجية، تحدث السادات عن هذه المقابلة بقوله: "استغرقت الجلسة الأولى فيها ثلاثة ساعات، بعد الساعة الأولى شعرت أنني أمام عقلية جديدة وأسلوب جديد في السياسة وأني أرى لأول مرة وجه أمريكا الحقيقي"، وبهذه الزيارة عادت العلاقات الدبلوماسية بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية، وبدأ التفاوض المباشر بينهما، وتُوِّجت زيارته في النهاية بإعادة فتح قناة السويس والسماح للبضائع الإسرائيلية بالمرور، والاعتراف بعدم اللجوء إلى للقوة، وإنهاء الخلافات القائمة، وفي سنة 1976 طرح مشروع كارتر(★) للتسوية الذي أكد فيه أن الشروط

(1) حسين السيد حسين: المرجع السابق، ص450
(2)نفسه، ص451
(★) جيمي كارتر: رئيس الولايات المتحدة التاسع والثلاثون وذلك في الفترة من 1977 إلى 1981. من الحزب الديمقراطي.

المسبقة للسلام الدائم هو اعتراف جيران إسرائيل بها بالإضافة إلى الاعتراف بحدود ثابتة لإسرائيل (حدود1969)، وإعطاء اللاجئين الفلسطينيين وطنا تحت الإدارة الأردنية شرط اعتراف الفلسطينيين بالدولة الإسرائيلية[1].

تلقى أنور السادات أول رسالة من إسرائيل يوم 30 سبتمبر 1970 بعد أقل من يومين من رحيل الرئيس جمال عبد الناصر، وكان حامل الرسالة رئيس وزراء رومانيا الذي جاء إلى القاهرة للمشاركة في تشييع جنازة عبد الناصر تعرض استعداد "بيجن"(★) للقاء الرئيس السادات في أي مكان يختاره وقال "تشاوتشيسكو"(★★) أنه يشعر بعد لقاء بينه وبين بيجن أن رئيس وزراء إسرائيل الجديد رغب في دخول التاريخ كرجل سلام، وأنه من جانبه كصديق ينصح بانتهاز الفرصة [2].

ثم قام بيجن ببعث رسالة أخرى إلى السادات تحمل نفس المعنى عن طريق الملك "الحسن الثاني" ملك المملكة المغربية وعن طريق "محمد رضا بهلول "إمبراطور إيران، وكان الملك لحسن أشد المتحمسين للدور الوسيط في الصراع العربي والإسرائيلي فبعد اتصال "بيجن " به راح يلوح من الرباط وعمل على لقاء مباشر بين السادات وبيجن[3].

كان الرئيس السادات لا يزال يفكر في الطريقة التي يدفع بها الأمور خصوصا وقد كان في ذهنه على الدوام أن يتجنب فكرة مؤتمر جنيف، وألا يترك نفسه تحت رخصة ماسماه مزايدات السوريين والفلسطينيين فقرر أن يقوم بزيارة إلى رومانيا يسأل فيها الرئيس "تشاوتشيسكو"، وقد تم اللقاء بينهما في 30أكتوبر 1977 وسأله عن "بيجن" هل هو رجل سلام أم لا؟ فأجاب بالإيجاب، ثم سأله هل بيجن يحمل يملك القوة للوصول إلى اتفاق والالتزام بتنفيذه؟ فكان رده أيضا بالإيجاب، ثم مر السادات في طريق عودته من رومانيا بطهران والتقى السيد "أسد الله علم" رئيس الديوان الإمبراطوري الذي تسلم في نفس اليوم الذي وصل فيه الرئيس المصري إلى العاصمة الإيرانية خطابا في بيجنو إسنادا لما تلقاه بشأن إيران من بيجن،

(1) نوال عليليش، فاطمة عفيان: المرجع السابق، ص18.

(★) مناحمبيجن: رئيس الوزراء الإسرائيلي السادس، ويعرف بيجن على العمل الصهيوني من خلال منظمة "بيتار" اليهودية البولندية التي ترأسها في عام 1939. حصل على جائزة نوبل للسلام مناصفة مع الرئيس المصري الراحل أنور السادات.

(★★) نيكولايتشاوتشيسكو (26 يناير 1918 – 25 ديسمبر 1989) رئيس رومانيا الأسبق من عام 1974 حتى 1989. حكم البلاد بقبضة من حديد، واتسم حكمه بالشدة والدموية، ينظر سليم إلياس: معاهدات و اتفاقات، المرجع السابق، ص 244.

(2) محمد حسين هيكل: **المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل عواصف الحرب وعواصف السلام**، ج2، دار الشروق، لقاهرة، 1996م، ص ص 340، 341.

(3)نفسه، ص 340.

فإنه من جانبه شجع الرئيس السادات على ما أسماه عملا جزئيا يكسر العقدة المستعصية لأزمة الشرق الأوسط[1].

وعندما توجه الرئيس السادات لإلقاء خطابه بمناسبة افتتاح الدورة البرلمانية الجديدة في09 أكتوبر1977 كانت أفكاره موزعة بين الاقتناع بفكرة لقاء القدس وبين اعتراض ماجاء من "كارتر" بعدم الموافقة عليه، كان الرئيس السادات يريد لخطابه أن يخطب بأكثر تأثير ممكن فقد دعا لحضور كثر من 80 مراسلا أجنبيا في مصر، وحرص أن يكون السيد عرفات واحد من المدعوّين وبدء يلقي خطابه ثم وصل إلى النقطة التي قال فيها انه مستعد للذهب إلى أي مكان في العالم بحثا عن السلام حتى ولو كان ها المكان هو القدس ذاتها أو الكنيست نفسه، الأمر الذي رفضه إسماعيل فهمي وقال إن الخطاب يحتاج إلى توضيحات، وعقب خروجه من المجلس اتصل برؤساء تحرير الصحف يصدر إليهم تعليماته بعدم إبراز هذا الجزء من الخطاب [2].

ويري "إسماعيل فهمي "أن زيارة القدس لابد وأن تلزمه بتقديم كثير من التنازلات، فقد اقترح عليه تأجيل مبادرته إلى مابعد "مؤتمر جنيف"في حالة الفشل في الوصول إلى حل مرض بالنسبة إلى أطراف القضية[3].

أما "ياسر عرفات" فقد كان في حالة غضب شديدة وكان تعليقه " إن الرجل ألبسني العمامة وأنا جالس أمامه" وخرج من المجلس مباشرة إلى الطائرة لمغادرة القاهرة حتى لايلحق به شيء من أثر التساقط الذي ستحدثه قنبلة السادات.

وقال السادات أنه لايزال لا يريد أن يجعل المبادرة مقدمة لسوية مصرية – إسرائيلية وإنما يريد أن يجعلها هجوم سلام عربيا ومن هنا فإنه سوف يذهب إلى دمشق ويقابل الرئيس الأسد ويقنعه بأن يسمح له عندما يذهب إلى القدس بأن يتحدث باسم مصر وسوريا.

ووصل السادات إلى دمشق يوم 17نوفمبر1977والتقى بالرئيس الأسد وعرض عليه فكرته إلا ان الرئيس "حافظ الأسد "رفض ذلك وقال له إن هذه الخطوة استهتار وخفة وأن مبادرتك سوف تهدم السلام بدل ن تبنيه، فالاتفاق الثنائي بين مصر وإسرائيل شيء والسلام الحقيقي شيء أخر

(1) محمد حسنين هيكل: المرجع السابق، ص345.

(2) محمد حسنين هيكل: المرجع السابق، صص 359، 360.

(3) شامل أباظة: **الوجه الآخر لاتفاق كامب ديفيد**، ط1، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 2010، ص53.

والصلح إما أن يكون شاملا أولا يكون أبدأ ونحن في سوريا فرضنا شروطا تتعلق بمساهمتنا في "مؤتمر جنيف "، ولم نكن نريد أن نقاطع المؤتمر ولكن أردنا أن نضمن الحد الأدنى من الحقوق العربية قبل أن نبدأ المحادثات، فهل من الطبيعي أن تذهب أنت إلى القدس بلا شروط مسبقة، فمصر كانت تهدف إلى كسب ثقة الولايات المتحد من جهة، ومن جهة أخرى كانت تسعى إلى التعبير عن رغبتها في الدخول إلى حلف استراتيجي أمريكي مصري إسرائيلي في الشرق الأوسط لكن هذا يتطلب معاهدة صلح بين مصر وإسرائيل فجاء إعلان السادات عن رغبته في زيارة إسرائيل، والخطاب أمام الكنيست في 19 جوان 1977 وهذا ما مهد الطريق إلى كامب ديفيد[1].

2-الظروف المصرية المحلية:

بعد وفاة جمال عبد الناصر في 28 سبتمبر 1970 أعتلى أنور السادات (1918-1981) كرسي الحكم بعد استفتاء 15اكتوبر1970 ونال نسبة 99%فأصبح رئيسا لجمهورية مصر العربية، حيث قام بتنفيذ سلسلة من السياسات خلقت قطيعة مع العهد الناصري ونهجه القومي التحرري وغيرت التوجه السياسي العام لمصر ودورها الرائد في المحيط العربي والدولي وقد كان على رأس تلك السياسات ما عرف" بسياسة الانفراج " على جميع المستويات، كما استطاع السادات إزاحة العناصر لمعارضة له في السلطة وتقديمهم إلى المحاكمة بتهمة الخيانة العظمى دون أن يؤجج نار المقاومة الشعبية فعمل على تجسيد وتجميد حركيتها بمختلف الشعارات لجذابة من يتمكن من التخلص منهم ومن بين هذه الشعارات التي رفعها (الديمقراطية الشرعية الدستورية –سيادة القانون... إلخ)[2].

كانت بداية الارتداد المصري عن الصف العربي والإسلامي من خلال مواقف السادات المتعددة والتدريجية بنسبة امتصاص ردود الفعل فقد أعلن في 1970 مشروعه الذي يتضمن دعوة انسحاب إسرائيل من كل شر من الأراضي العربية المختلفة في مقابل اعتراف مصر بإسرائيل كدولة مستقلة ضمن حدودها القائمة منذ 1967، كما قدم مبادرة عرفت باسم "السادات" في 1971 والتي حاول فيها الإعلان عن السلام وأبدى استعداده عن وقف إطلاق النار مع انسحاب جزئي للقوات الإسرائيلية من جزيرة سيناء، وفي لوقت نفسه أزداد تهجم السادات على الاتحاد السوفيتي ومنهجه حيث قام بطرد الجنرال السوفيتي عام 1982م[3].

(1) محمد حسنين هيكل: المرجع السابق، ص365.

(2) نوال عليليش، فاطمة عفيان: المرجع السابق، ص18.

(3) نفسه، ص20.

أما على الصعيد العربي فقد سيطر اليمين العربي على الساحة العربية منذ جوان 1967 فالتقارب السعودي المصري منذ تولي السادات الحكم دفع مصر إلى التصالح مع الكيان الصهيوني بطريقة غير مباشرة بتشجيعها على طرد الجنرال السوفيتي وإلغاء معاهدة الصداقة المصرية السوفيتية عم 1976 بحكم مركزها الديني المعادي للسوفييت، فهذه السياسة تنم عن رغبته في التوصل إلى صلح منفرد مع إسرائيل والعمل على خلق مناخ سياسي على المستوى الداخلي والدولي ليسير في ركاب الولايات المتحدة الأمريكية لتجد له الحل في صراعه مع إسرائيل بأي ثمن[1].

ثانيا–أطرف الاتفاقية:

«بعد انطلاق المحادثات بين الطرفين (المصري–الإسرائيلي) حول إطار التسوية في الشرق الأوسط لم يتم التوصل إلى صيغة مشتركة للسلام، وأدت هذا الخلافات إلى ما يشبه الجمود في المحادثات مما استدعى "راعي السلام" الولايات المتحدة الأمريكية، إلى القيام بدور المنشط فأرسل "سيروس فانس"[★] وزير خارجيتها إلى مصر وإسرائيل في أواخر جويلية 1978،حاملا دعوة الرئيس "جيمي كارتر" لعقد قمة ثلاثية في كامب ديفيد التي بدأت في 05ديسمبر 1978، واستمرت في 17 من نفس الشهر حيث تم التوقيع على اتفاقيتين الأولى تحت عنوان "أطر السلام في الشرق الأوسط"والثانية في "إطار معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل"، وكان هذا ميلاداً لمرحلة جديدة من المفاوضات، ينقلها من الإطار الثنائي إلى الإطار الثلاثي، تلعب فيه الولايات المتحدة الأمريكية دور الشريك بدل الوسيط، وقد تمثلت أطراف هذه الاتفاقية في:

1–**الطرف المصري:** يعتبر الطرف الرئيسي في الاتفاقية ممثلا في شخص الرئيس "أنور السادات" الذي أعرب منذ البداية عن رغبته في السلام وعن عزمه في إبرام صلح منفرد مع إسرائيل.

2–**الطرف الإسرائيلي:** ممثلا في شخص الرئيس"مناحم بيجن"، وقد سافر إلى واشنطن في 13أوت1977واجتمع بالرئيس "كارتر"، وبحث معه طبيعة السلام مؤكدا أن الانسحاب من الأراضي العربية لا يكون دون صالح رسمي.

3–**الطرف الأمريكي:** ممثلا من طرف الرئيس الأمريكي "جيمي كارتر" الذي لعب دورا منذ توليه السلطة، لأنه كان راعياً للمصالح الأمريكية في المنطقة النفطية، وكذلك لحماية حفيظتها إسرائيل»[2]

(1) حسين السيد حسين، المرجع السابق، ص452.

(★) سيروس فانس: وزير الخارجية الأمريكي، ينظر إلى(محمد إبراهيم كامل: المرجع السابق، ص509.)

(2) نوال عليليش، فاطمة عفيان، المرجع السابق، ص ص24– 23.

المبحث الثاني: الاتصالات السرية بجنيف

سبقت زيارة السادات للقدس مجموعة من الاتصالات السرية أولها:

1- الاتصالات الإسرائيلية الأردنية:

والتي أجراها "**الملك حسين**" حفيد الملك عبدالله مع بعض المسئولين الإسرائيليين، وبالأخص "إيغال ألون" "وإسحاق رابين"(★) جاءت المبادرة من أجل الاجتماع الأول في 1963 من الملك نفسه، الذي كان يريد مساعده إسرائيل لتحسين صورته أمام الجمهور والكونغرس الأمريكي، حيث بدأت سلسلة من المحادثات الأردنية الإسرائيلية في لندن أولا، ثم في خليج العقبة على حدود غرابة بالقرب من بيير مسعدة وأخيرا في بيت الضيافة بالقرب من تل أبيب(1).

وتهدف الإجراءات والاتفاقيات السرية التي وقعت بين الأردن وإسرائيل إلى جعل الوضع طبيعيا وعاديا بين البلدين، وخلق الظروف الموضوعية المواتية لتحقيق التسوية النهائية، فإسرائيل تنظر إلى كل إجراء من هذه الإجراءات " كنموذج لجزء من التسويات السلمية التي تنتظرها في المستقبل"، كما تعتقد أنها "برهان على إمكانية التعايش السلمي"، ولذلك تنظر إسرائيل إلى الجسور المفتوحة والعبور الحر بين إسرائيل والأردن على أنها خطوة نحو فرض التعايش المشترك.أما الحكومة الأردنية فإنها قامت بهذه الاتصالات لاقتناعها بأن الحرب لن تكون الوسيلة الأخيرة لتحقيق السلام في المنطقة.

2- الاتصالات الإسرائيلية الفلسطينية:

انتقلت عدوى الصلح مع اليهود وعقد اللقاءات السرية مع أقطابهم إلى منظمة التحرير الفلسطينية ابتداءً من عام 1977. فبالرغم من أن الاتصالات الفلسطينية اليهودية التي جرت قبل عام 1975م كانت تتم بصورة غير مباشرة، وعن طريق وسطاء من الضفة الغربية وقطاع غزة، إلا أنها تشكل محركات دفع للأنظمة نحو إجراء الاتصالات مع العدو الصهيوني، ثم مؤتمر جنيف وما تبعه من اتفاقات الفصل على الجبهتين السورية والمصرية، إلى أن تطورت عام 1977م، والتي بدأ "سعيد حمامي" ممثل المنظمة في لندن الذي احتفظ بعلاقته مع جنرال الاحتياط "متياهو" والصحفي "بودي فانيري" وكلاهما عضو في الكنيست وقد أخذت تلك الاتصالات تتسع لتمتد إلى باريس وجنيف وروما وبوخارست وفيينا، تمثل شخصيات يهودية جديدة مثل أعضاء الكنيست"مائير باعي، أريبيه لوفا إيلاف، مائي فلنر" وقد طورت قيادة المنظمة لقاءاتها مع هذه القوى، فشكلت فريقا كاملا للاتصال والتفاوض مع العناصر الصهيونية.(2) وقد تضمن هذا الفريق كلا من: الدكتور عصام علي السر طاوي"

(★) إسحاق رابين: سياسي إسرائيلي وجنرال عسكري سابق في الجيش الإسرائيلي ورئيس وزراء إسرائيل، يُعد من أبرز الشخصيات الإسرائيلية وأحد أهم متخذي القرارات في الشؤون الخارجية، العسكرية والأمنية في إسرائيل، ينظر إلى(غسان حمدان: التطبيع استراتيجية الاختراق الصهيوني، المرجع السابق، ص 33).

(1) غسان حمدان: **التطبيع استراتيجية الاختراق الصهيوني**، دار الأمان، بيروت، ص33.

(2) نفسه، ص35.

عضو المجلس الثوري لحركة فتح وعضو المجلس الوطني الفلسطيني "صبري جريس" عضو المجلس الوطني ومدير الأبحاث فيما بعد.

جرت هذه الاتصالات في جو من التكتم الشديد والسرية التامة، ولم تتسرب أية معلومات عنها باستثناء بعض الإشارات والتلميحات التي صدرت عن صحف بريطانية وفرنسية، واتضح أن قيادة المنظمة كانت وراء مواصلة تلك الاتصالات وإن كان قد درج عرفات على نفي إجراء اتصالات مع أوساط يهودية صهيونية عندما كان بعض أعضاء المجلس الوطني يواجهونه بحقائق هذه الاتصالات، فقد كان لا يتردد في الدفاع عن سعيد المحامي والسر طاوي، ويقلق عندما كانت تتعالى الصيحات مطالبةً باستدعائهم ومحاكمتهم، وبقي الفلسطينيين لفترة يعتقدون أن هؤلاء اليهود الذين كانوا يقدمون تقارير مفصلة عن كل لقاء إلى رئيس الحكومة الإسرائيلية يتمتعون بصفة رسمية غير معلن عنها، والحقيقة أن هؤلاء اليهود الذين عرفوا فيما بعد باسم "المجلس الإسرائيلي للسلام الإسرائيلي الفلسطيني" كانوا يمثلون أقلية صغيرة من الرأي العام الإسرائيلي. ومن أبرز الخطوط الرئيسية لمشروع السلام الذي قدمته منظمة التحرير الفلسطينية في منتصف سبتمبر 1976:[1]

1- أن يعلن الفلسطينيون وقف حالة العداء مع إسرائيل.

2- أن توافق إسرائيل على إنشاء دولة فلسطينية مستقلة فوق الأراضي العربية المحتلة عام 1967.

3- أن يعقد اتفاق بين الدولتين يسمى معاهدة سلام تنظم مشكلتين:

أ- أوضاع اللاجئين ب- أمن الحدود

3- الاتصالات الإسرائيلية المصرية في المغرب:

شرعت مصر وإسرائيل في جولة من الدبلوماسية السرية، فقد عقد بمبادرة من السادات اجتماع ما بين دايان(★)ومساعدة السادات يدعى "حسين التهامي" في المغرب في منتصف شهر سبتمبر، وكانت اتصالات مماثلة قد جرت على مدى سنوات ومن بينها: اجتماع عقد في الشهر نفسه بين زعماء إسرائيليين وعرب[2].وفي أعقاب هذه الخطوة التمهيدية قام السادات بزيارة العديد من الدول ومن بينها رومانيا، وتحدث مع رئيسها "تشاوتشيسكو" مدى جدية بيجن ورغبته في السلام، فأكد له "تشاوتشيسكو"أن بيجن رجل قوي، وراغب في تحقيق السلام.[3]

(1) غسان حمدان، المرجع السابق، ص76.

(★) موشي دايان: وهو وزير الخارجية الإسرائيلي، ينظر إلى(شوقي إبراهيم: ديان يعترف، دار التعاون للطبع والنشر، مركز الدراسات الصحفية، القاهرة، ص335.

(2) وليام ب. كوانت: **عملية السلام الدبلوماسية الأمريكية والنزاع العربي الإسرائيلي منذ1967م**، ط1، مكتبة العبي كان، 1423هـ-2002م، ص335

(3) سليم إلياس: موسوعة أحداث العالم، **معاهدات واتفاقات**، إشراف محمد علوه، ط1، المركز الثقافي اللبناني، 1426-2005م، ص245.

وعندما التقى حسن التهامي مع دايان في المغرب: قال له دايان: "إن العامل النفسي هو وحده العقبة الحقيقية، التي تعترض سبيل الاتفاق" ومن هنا ظن السادات أنه إذا تم اجتياز هذا الحاجز النفسي، فلن تصبح هناك مشكلة مستعصية على الحل".[1]

وبعد هذا اللقاء استقرت فكرة الذهاب للقدس في نفس السادات، وأخبرَ وزيرَ خارجيته الذي رفض هذا الأمر وقال له: "لن نستطيع التقهقر إذا ما ذهبنا إلى القدس، بل إننا سنكون في مركز خارج يمنعنا من المناورة، وكما أن سيناء لم ولن تكن في يوم مشكلة، وأخبره أنه بذهابه إلى القدس، فإنه يلعب بجميع أوراقه دون أن يجني شيئا وأنه سيخسر الدول العربية، وأنه سيجبر على تقديم التنازلات الأساسية".[2]

وفي 16-17 نوفمبر 1977م قرر الذهاب إلى دمشق، والتقى بالرئيس السوري حافظ الأسد الذي حذره من العواقب الكارثية لتلك الزيارة، إذ أنها ستكون نكسة في التاريخ العربي، وسينجم عنها عدم توازن استراتيجي، يجعل إسرائيل تضرب الأقطار العربية التي لادفاع لها، وبعد انتهاء المحادثات بين الرئيس الأسد والسادات، واجه السادات الصحافة لوحده، وأعلن أن الرحلة إلى القدس ستتم بعد يومين.[3]

وعاد السادات إلى القاهرة مقتنعاً بنجاح مبادرته في حل مشاكل مصر الداخلية والخارجية، فاستقال وزير الخارجية إسماعيل فهمي، وتم تعيين محمد رياض وزيرا مؤقتا للخارجية، إلا أنه استقال بعد 06 دقائق من تعيينه، وخلقت تلك الاستقالات تحدياً كبيراً للسادات.[4]

(1) منير الحمش: **السلام المدان**، ط2، القاهرة، ص184.
(2) سليم إلياس: المرجع السابق، ص245.
(3) منير الحمش: المرجع السابق، ص ص186-187.
(4) سليم إلياس: المرجع السابق، ص246.

المبحث الثالث: خطاب السادات أمام الكنيست الإسرائيلي

ألقى السادات في 09نوفمبر 1977خطابا بمناسبة افتتاح الدورة البرلمانية الجديدة، وفي نهاية خطابه قال السادات أنه مستعد للذهاب إلى أقصى الأرض حتى إلى الكنيست نفسه، وقد رحبت الحكومة الإسرائيلية بالمبادرة، وفي 11 نوفمبر وجه مناجم بيجن (رئيس الحكومة الإسرائيلية) دعوة للسادات جاء في نصها: "سيادة الرئيس أنور السادات رئيس جمهورية مصر العربية . باسم حكومة إسرائيل أتشرف بتوجيه هذه الدعوة الودية إليكم للقدوم إلى القدس لزيارة بلدنا. إن استعداد سيادتكم للقيام بمثل هذه الزيارة كما عبرتم عنها في اجتماع لمجلس الشعب المصري قد قوبل هنا بالاهتمام العميق والإيجابي...".[1]

إن قرار الرئيس بزيارة إسرائيل في 09 نوفمبر 1977 وإلقاء خطاب أمام الكنيست الإسرائيلي[2] هو أكبر القرارات إثارة.[3] وانعطافٌ خطير في التاريخ العربي المعاصر، وكان مفاجأة عظيمة، ليس على مستوى العالم العربي فحسب، وإنما على العالم أجمع، فقد ظن البعض أنها زلة لسان، في حين فسرها آخرون بأنها مناورة ساداتية[4].

وكان الشعب العربي في مصر بتناوبه شعور مختلف فقد قوبل إعلان الزيارة بالسخرية، وأن ما قاله السادات لا ينبغي أن يؤخذ على محمل الجدية، ولكن عندما بدأت الاستعدادات لهذه الزيارة تحول إنكارهم إلى دهشة، وبدأوا يراقبون رئيسهم باستغراب، إذ تراوحت ردود أفعالهم الفورية بين اتهام السادات بالخيانة العظمى، وبين التحفظ أو الصمت المشوب بالذهول، أما إسرائيل والأوساط الغربية فقد رحبت بهذه الخطوة واعتبرتها عملا إيجابيا عملاقا.[5]

وقد حاول الدارسون تحليل الدوافع الحقيقية لزيارة السادات للكنيست الإسرائيلي، وتحطيم حاجز الرفض العربي لإسرائيل، وقد قسمت هذه الدوافع إلى دوافع داخلية وعربية ودولية على النحو الآتي:

1-دوافع داخلية:

وتنقسم بدورها إلى دوافع تتعلق **بالوضع الاقتصادي** الذي كان يزداد سوءاً، والذي لم يكن هناك أمل في إنقاذه سوى الخروج من حالة اللاسلم التي بدأت تعود من جديد، واتخاذ خطوة جريئة للوصول إلى سلام نهائي، **ودوافع عسكرية** تتعلق بتزايد المخاوف من احتمال إقدام إسرائيل على حرب وقائية ضد الجيوش العربية

(1) أميرةإسماعيل لعبيدي: "**مؤتمر كامب ديفيد وأثاره على القضية الفلسطينية**" مجلة دنيا الوطن، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، 2011م، ص17.

(2) ينظر إلى الملحق رقم 01، ص 69.

(3) حسن نافعة: **مصر والصراع العربي الإسرائيلي من الصراع المحتوم إلى التسوية المستحيلة**، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1986م، ص61.

(4) منير الحمش: المرجع السابق، ص186.

(5) حسن نافعة، المرجع السابق، ص61.

خاصة بعد وصول كتلة "الليكود المتطرفة" إلى الحكم وتشكيل مجلس وزاري إسرائيلي أشبه بمجلس حرب.

2-دوافع عربية:

وتتعلق بعدم القدرة على رسم سياسة عربية موحدة في وجه إسرائيل توزع أعباؤها بالتساوي، في وقت يتصاعد فيه الشعور المعادي للحروب في مصر بسبب تراكم الثروة في أيدي الأقطار النفطية، وتراكم الفقر والمشاكل الاقتصادية في مصر.

3-دوافع دولية:

تتعلق بعجر الإدارة الأمريكية عن دفع عملية السلام التي بدأها "كيسنجر" والتي كانت قد وصلت إلى طريق مسدود، وساد اعتقاد لدى السادات بأن شيئا دراماتيكيا لابد أن يحدث لاختراق ذلك الطريق المسدود، وكان السادات لايزال على قناعته أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تزال تملك معظم أوراق الحل إن لم يكن كلها، وبأن هذا الشيء الدراماتيكي سجل التردد الأمريكي أوعلى الأقل يزيل العقبات التي تقف في طريقه.[1]

وقد صاحبت الزيارة حملة إعلامية ضخمة حشدت لها وسائل الإعلام التي راحت تبشر الشعب المصري بأن الزيارة ستؤدي إلى الرخاء الاقتصادي والسلام، وفي الساعة الثامنة من مساء يوم السبت 19 نوفمبر1977 وصل السادات إلى "مطار اللد" وبرفقته وفد مصري يضم كل من الأمين العام للجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي "مصطفى خليل" ونائب رئيس الوزراء"حسين التهامي" ورئيس الديوان "حسين كامل" ووزير الخارجية "بطرس غالي" ورئيس حزب الأحرار" مصطفى كامل مراد" وغيرهم، وكان "مناحيم بيجن" رئيس الوزراء الإسرائيلي أمام الكنيست على فكرة السلام والأمن وإقامة علاقات طبيعية مع جيرانها، وأي ضمانات دولية تختارها شريطة أن تنسحب من الأراضي العربية التي أحتلها عام 1967 وتسمح للفلسطينيين بإقامة دولتهم الخاصة بهم، وأقَرَّ أنه لم يتشاور مع أحد من رؤساء العرب في شأن هذه الزيارة، وقد استخدم بعض العبارات العاطفية التي لا تصلح للتأثير في المجتمع الإسرائيلي مثل الإشارة إلى "إبراهيم" عليه السلام الذي هو جد العرب واليهود، واقتران زيارته بعيد الأضحى.[2]

وفي خطابه أمام الكنيست أوضح السادات مفهوم مصر السلام عندما أشار إلى نقطتين: الأولى هي: أنها حالة الحرب في المنطقة، والثانية هي: قبول التعايش السلمي بين العرب والإسرائيليين عندما يتم الانسحاب الكامل من الأراضي العربية المحتلة بما فيها القدس، فضلا عن اعتبار القضية الفلسطينية جوهر الصراع عندما قال: "وبكل صدق أقول لكم؛ أن السلام لا يكن أن يتحقق بغير فلسطين، وإنه لخطأ جسيم لا يعلم مداه أحدٌ أن نغض الطرف عن تلك القضية وننحيها جانبا..إنني أقول لكم: لا طائل من وراء عدم الاعتراف بالشعب الفلسطيني وحقوقه في إقامة دولته وفي العودة"، لم يخرج السادات في خطابه عن الموقف العربي الجماعي وحاول

(1) حسن نافعة، المرجع السابق، ص62.

(2) سليم إلياس: المرجع السابق، ص247.

إظهار نفسه أمام الرأي العام العربي، كأنه أفضل محام للقضية العربية.[1] إلا فيما يتعلق بنقطة تفصيلية، وهي خلو الخطاب من الإشارة إلى منظمة التحرير الفلسطينية والتي كانت جميع الأقطار العربية –بما فيها مصر– قد اجتمعت على اعتباراها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني.[2]

وقد ظن السادات أن خطوته هذه بالذهاب إلى القدس سوف تحدث انقساماً في إسرائيل فتنشأ حركة قوية تعتنق مبادئ السلام، وتنجذب أطراف عربية إلى فكرة الاتصال بإسرائيل فزاد ذلك من تفاؤله، كما أن زيارته لإسرائيل لم تكن مفاجأة لا بالنسبة لإسرائيل ولا للدول العربية، وذلك نظرا للاتصالات غير المباشرة التي قام بها السادات مع الإسرائيليين عن طريق ملك المغرب، والرئيس الروماني "تشاوتشيسكو" اللذين كان لمساعيهما دور في جلب الطرفيين لطاولة المفاوضات.[3]

وقد أدت هذه الزيارة إلى عدة نتائج إيجابية لصالح العدو ونوجزها فيما يلي:

1- اعتراف مصر بشرعية الكيان الصهيوني
2- انقسام الصف العربي بين مؤيد لهذه الزيارة وإلى رافض لها.
3- توفير الأمن الإسرائيلي عبر الحدود.
4- فتح المجال للتعايش بسلام بين مصر وإسرائيل وبداية تطبيع العلاقات.[4]

وبعد عودة السادات من القدس في 28 نوفمبر تحدث عن الرخاء الذي سيعم المنطقة بعد توفير أموال العبء العسكري وتوجيهها إلى البناء الاقتصادي، وبما يوفره من ثقة وأمن متبادل بين العرب وإسرائيل والذي سيساعد على حد تغييره في تحقيق النقلة الحضارية من الصراع العربي الإسرائيلي.[5]، ثم تحدث للصحفيين قائلا: "إن قضية الصراع العربي الإسرائيلي التي عاشوا عليها سنين حُلَّت، وعليهم أن يبحثوا عن موضوع آخر ليكتبوا فيه"، وعندما سئل عن القدس قال "القدس في جيبي".[6] إلاأن الواقع يؤكد أن السادات عاد إلى القاهرة دون أن يحمل معه أي جديد، سوى قبول بيجن دعوته لزيارة مصر ومواصلة الحوار.[7]

تركت خطوة السادات هذه ردود فعل على مجلس الوزراء المصري، فقد أعلن وزير الخارجية المصري "إسماعيل فهمي"استقالته. وعدم قناعته بمثل هذه الخطوة غير المبررة لرئيس أكبر دولة عربية[8]، كما استقال وزير

(1) حسين السيد حسين: المرجع السابق، ص455..
(2) حسن نافعة، المرجع السابق، ص66.
(3) حسين السيد حسين، المرجع السابق، ص455.
(4) نوال عليليش، فاطمة عفيان: المرجع السابق ص23.
(5) أميرةإسماعيلالعبيدي، المرجع السابق، ص4/17.
(6) سليم إلياس، المرجع السابق، ص247.
(7) حسين السيد حسين، المرجع السابق، ص456.
(8) نفسه، ص455.

الدولة للشؤون الخارجية "محمود رياض" فأضطر السادات لتعيين "بطرس غالي" وزيراً للشؤون الخارجية.[1]

لم يفقد السادات الأمل في اشتراك أطراف عربية في مبادرته السلمية، حيث قام بتوجيه دعوات للأقطار العربية المعنية –سوريا –الأردن – لبنان ومنظمة التحرير الفلسطينية، لرئاسي مؤتمر جنيف الولايات المتحدة الأمريكية الاتحاد السوفيتي وذلك لعقد مؤتمر في (مينا هوس)في ديسمبر 1977، ولكن لم يحضره سوى ممثلين عن مصر وإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، وقد كان ممثلا عن الوفد الإسرائيلي "إلياهو بن أليسار" الذي كان يشغل وقتئذ منصب مدير مكتب رئيس الوزراء مناحيم بيجن ثم عيين بعد ذلك سفيرا في القاهرة، أما الوفد المصري كان يرأسه الدكتور "عصمت عبد المجيد".[2]

وبعد إلقاء البيانات التمهيدية لرؤساء الوفدين تبين أن الفجوة بين موقفي الوفدين واسعة جدا، فحاول ممثل الأمم المتحدة الجنرال "سيلا سوقيو" تقريب وجهات النظر في محادثات جانبية في كواليس الاجتماع ولكن دون جدوى، فقد كان الوفد المصري يسعى للدخول الفوري في إجراءات انسحاب إسرائيل طبقا للأحكام القرار(242)، في حين كان الوفد الإسرائيلي يرغب في الاقتصار على تناول مسائل تدخل في إطار بناء الثقة بين الطرفين.وبعد تعثر المحادثات تقرر تأجيل الاجتماعات ليتمكن كل وفد من التشاور مع رئاسته، وحيث لا تفقد المبادرة زخمها دعا السادات بيجن لزيارة مصر وعقد مؤتمر في الإسماعيلية.[3]

وأذيع أن الرئيس وزراء إسرائيل سوف يصل إلى الإسماعيلية ويجري محادثات مع الرئيس السادات، وأثناء هذا الاجتماع وقعت مشادات بين بيجن والسادات حول الانسحاب طبقا للقرار (242).[4]

ويقول وزير الخارجية المصري "محمد إبراهيم كامل" بأنه ذهل أمام تخاذل السادات أمام بيجن الذي تكلم عن حق إسرائيل في الاحتفاظ بالأراضي المحتلة، وعدوان مصر على إسرائيل، وقال بيجن بحدة شديدة: "وقد كان في وسعي أن أبدأ المباحثات بالمطالبة باقتسام سيناء بيننا وبينكم، ولكن لم أفعل"[5].

ولم يسفر اجتماع الإسماعيلية عن إحراز أي تقدم حقيقي، وإن كان اتفق على تحريك جزئي بأن تقرر أثناء لجنتين إحداهما لجنة عسكرية تجتمع في القدس، ولجنة سياسية تجتمع في القاهرة.[6]

وإن كانت الأولى قد حققت بعض التقدم في مجال الترتيبات العسكرية بين مصر وإسرائيل، فإن الثانية لم تتوصل إلى شيء مهم في المسائل الجوهرية للصراع العربي الإسرائيلي، مما دفع الوفد المصري إلى الانسحاب من المفاوضات، وهكذا لم يبقى أمام السادات للخروج من المأزق سوى اللجوء إلى الرئيس الأمريكي "كارتر" في

(1) سليم إلياس: المرجع السابق، ص248.

(2) حسين السيد حسين: المرجع السابق، ص458.

(3) نبيل العربي: **طابا كامب ديفيد الجدار العازل**، ط2،دار الشروق، المكتبة القومية الحديثة، القاهرة، 2012م، ص91.

(4)نفسه، ص91.

(5) سليم إلياس، المرجع السابق، ص91.

(6) نبيل العربي، المرجع نفسه، ص91.

كامب ديفيد، وفي أوائل فيفري 1978 التقى الرئيس كارتر بالسادات وبدأ اجتماعهما بلقاء ثنائي، وبعد ذلك أمضى السادات ثلاثة أيام كرسها للالتقاء بزعماء اليهود والحركة الصهيونية في الولايات المتحدة على أمل أن يقوم هؤلاء بالضغط على بيجن لتليين موقفه من السلام.[1]

خلاصة:

وما نستخلصه من هذا كله، أن زيارة السادات إلى القدس المحتلة والاتصالات السرية التي سبقت هذه الزيارة والخطاب الذي ألقاه الرئيس المصري أنور السادات في 26 أكتوبر 1977وتأكيده على أن فكرة السلام بينه وبين إسرائيل ليست جديدة، وأنه يستهدف السلام الشامل، كلها عوامل أدت إلى إحداث تغيير دراماتيكي في الوضع السياسي للشرق الأوسط وهذا ما سنعرضه في الفصل الموالي.

(1) حسين السيد حسين، المرجع السابق، ص458.

الفصل الثالث:اتفاقيةكامب ديفيد والمواقف منها.

- المبحث الأول:التوقيع على الاتفاقية.
- المبحث الثاني:بنود الاتفاقية.
- المبحث الثالث:المواقف من الاتفاقية.

– أولا– موقف الدول العربية.

– ثانيا – موقف دول الخليج العربي من اتفاقيةكامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية.

– – موقف جامعةالدول العربية.

– د–موقف الدول الأوروبية.

إن تدهور الاقتصاد المصري وتوجه مصر نحو الرأسمالية الغربية، وعدم ثقة السادات بنوايا الولايات المتحدة بممارسة أية ضغوط ملموسة على إسرائيل، مهدت الطريق للسادات للتفكير بأن على مصر أن تركز على مصالحها، بدلا من مصالح مجموعة من الدول العربية، وكان يأمل من الاتفاق مع إسرائيل أن يؤدي إلى اتفاقات مماثلة لإسرائيل مع الدول العربية الأخرى، فنجم عن هذا زيارة السادات إلى إسرائيل في 19 سبتمبر1977م، وبداية المفاوضات وتوقيع اتفاقية كامب ديفيد، وهو ما سنعالجه في هذا الفصل، من خلال التطرق إلى بنود الاتفاقية والمواقف منها.

المبحث الأول: التوقيع على الاتفاقية

دعا السادات بيجن لزيارة مصر سنة 1977م، وعقد مؤتمر القمة في الإسماعيلية، وبعد هذا الاجتماع بشهر واحد اجتمعت اللجنة السياسية من وزراء خارجية مصر وإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية في القدس، وفي أثناء انعقاد اللجنة شرعت إسرائيل في بناء مستوطنات جديدة في سيناء لاستخدامها كورقة مساومة على مصر. لم يكن بيجن مستعدا لقبول تنازلات[1] وقال وزير الخارجية الإسرائيلي"موشي دايان":«أنه من الأفضل لإسرائيل أن تفشل مبادرة السلام على أن تفقد إسرائيل مقومات أمنها»[2].

عرض الإسرائيليون على مصر ترك قطاع غزة للإدارة المصرية مقابل تعهد بعدم اتخاذها منطلقا للأعمال الفدائية، وكان هدفهم من ذلك عدم إثارة موضوع الضفة الغربية، شعر السادات أن الإسرائيليين يماطلون فألقى خطابا في جويلية 1978م قال فيه أن بيجن يرفض إعادة الأراضي التي سرقها إلا إذا استولى على جزء منها، كما يفعل لصوص الماشية في مصر، استشار السادات الحزب الوطني الديمقراطي الذي تولى رئاسته، وزادت قبضتها العنيفة على القوى المعارضة لتوجهاته. ثم لجأ إلى الاستفتاء الشعبي على شخصه. ترددت مصر بين المضي في المبادرة أو رفضها. ولكن تدخل الرئيس الأمريكي"جيمي كارتر"ودعا السادات وبيجن إلى اجتماعات في كامب ديفيد[3]

وصل الوفدان المصري والإسرائيلي إلى كامب ديفيد في 05 سبتمبر 1978 م[4]، ذهب السادات إلى كامب ديفيد وهو يردد مشروع قرار مجلس الأمن رقم 242 كأساس للحل، أما كارتر والإسرائيليون فكانوا مقتنعين بأن السادات لن يوافق على أي وجود إسرائيلي في سيناء[5].

كانت الترتيبات التي وضعتها الولايات المتحدة الأمريكية هي أن يتم التفاوض مع كل وفد على حدة، بحيث لا يجتمع الوفد المصري مع الوفد الإسرائيلي منعا للمشاحنات والمزايدات من وجهة نظر الولايات المتحدة

(1) -خليل حسين: المرجع السابق، ص 503

(2) -شوقي إبراهيم: **ديان يعترف**، دار التعاون للطبع والنشر، مركز الدراسات الصحفية، القاهرة، ص 335

(3) -خليل حسين: المرجع السابق ص 504.

(4)ينظر الى الملحق رقم 04: صورة رقم 01، ص 107.

(5) -نبيل العربي: المرجع السابق، ص108

الأمريكية التي أعاقت التوصل إلى اتفاق في الاجتماعات الوزارية السابقة، التي استغرقت الفترة من جانفي إلى سبتمبر 1978م، أما الرئيسان فكان الرئيس"كارتر"يجتمع بكل منهما على حدة، وأحيانا معهما معا، أما المفاوضات فكانت تعقد في كوخ كبير ويرأس كل جانب فيها وزير الخارجية فكان"فانس" يرأس الوفد الأمريكي و"محمد إبراهيم كامل"يرأس الوفد المصري ثم يجتمع بعد ذلك "فانس"مع الوفد الإسرائيلي برئاسة"دايان"وكانت المباحثات المصرية الأمريكية تبدأ ببيان من وزيري الخارجية، ثم يبدأ تبادل وجهات النظر حول المسائل الواردة في جدول الأعمال[1].

وقال وزير الخارجية فانس أنه لا يوجد أي أساس قانوني أو شرعي لبقاء المستوطنات في سيناء، كما أن مقتضيات أمن إسرائيل تتطلب ذلك، وأضاف دايان أن وايزمان أكثر استعداداً من بيجن لتسوية قضية المستوطنات، إذ تشعر إسرائيل بحاجتها الضرورية لهذه المستوطنات لاعتبارات أمنها، حيث أن وجودها يساعد على الحد بنسبة كبيرة من أعمال الإرهاب والتطرف التي تتعرض لها [2]

وتكلم"سيروس فانس" وقال أنه يود اقتراح بعض الأفكار التوفيقية، وهي أن يؤخذ مشروع الحكم الذاتي الإسرائيلي أساسا للتسوية، وأن تقوم مصر وإسرائيل والأردن والفلسطينيون بالمشاركة في أعمال الفترة الانتقالية ولن الولايات المتحدة الأمريكية ستحاول التفاهم مع إسرائيل على الوضع النهائي للضفة الغربية وغزة بعد نهاية الفترة الانتقالية[3]

رفض بيجن في البدء الموافقة على أي حد من حق إسرائيل بإنشاء المستوطنات، ولكنه في النهاية وافق على أن يكتب رسالة إلى كارتر يعلن فيها أن إسرائيل تنشئ مستوطنات جديدة خلال فترة المفاوضات ولكن تم إعداد تصور من أجل جولتين من المفاوضات الأولى: بين مصر وإسرائيل ممن أجل التوصل إلى اتفاقية سلام خلال ثلاثة أشهر والثانية:من أجل الحكم الذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة دون تحديد مهلة زمنية. وأوضحت الولايات المتحدة أن تجميد بناء المستوطنات سوف يستمر طيلة المفاوضات المقترحة حول الحكم الذاتي الفلسطيني، بينما أعلنت إسرائيل أنه فقط لفترة الأشهر الثلاثة التي تجري فيها المفاوضات حول معاهدة السلام المصرية، فكتب بيجن رسالة إلى كارتر قال فيها أنه ‹لن تنشا أية مستعمرة خلال فترة المفاوضات للتوصل إلى اتفاقية سلام مع مصر› أعاد الرسالة على أساس أنها لا تتلاءم مع ما اتفق عليه [4]

وهنا ظهرت قضية أخرى وهي القدس؛فمعظم دول العالم تقريبا رفضت الاعتراف بقرار إسرائيل بعد حرب 1967م، بضم القدس الشرقية والإعلان أن المدينة الموحدة هي عاصمة إسرائيل، ونتيجة لذلك أبقت

(1) –سيدني بيلي: **الحروب العربية الإسرائيلية وعملية السلام**، تر: الياس فرحات، ط1، دار الحرف العربي، بيروت، 1416-1996، ص365

(2) –محمد إبراهيم كامل: **السلام الضائع في كامب ديفيد**، القاهرة، ص508

(3) – نفسه، ص509.

(4) –سيدني بيلي: المرجع السابق، ص 365

شعاراتها في تل أبيب أعلن بيجن في كامب ديفيد أنه سينقل مكتبه إلى القدس الشرقية بعدما فشلت مفاوضات كامب ديفيد حول هذه المسألة اقترح الوفد الأمريكي إصدار رسالة منه، تقر أن ضم القدس الشرقية غير شرعي، قال دايان:‹ لو علمت إسرائيل بأن الولايات المتحدة الأمريكية صممت أن تعلن موقفا حول القدس لما حضرت إلى كامب ديفيد› قال بيجن: ‹ إذا كتبت الولايات المتحدة الأمريكية هذه الرسالة المقترحة فسوف نحزم حقائبنا ونعود إلى الوطن دون أية كلمة›[1].

وإزاء التعنت الإسرائيلي وموقف كارتر المؤيد له، أعلن السادات بمرافقيه... أنه قرر الانسحاب من مؤتمر كامب ديفيد، ونصحه فانس بالالتقاء مع كارتر وفعلا حضر كارتر لمقابلة السادات واختليا لوحدهما مدة نصف ساعة خرج كارتر بعدها والتحق السادات بالوفد المصري ليقول لهم:‹سأوقع على أي شيء يقترحه الرئيس الأمريكي كارتر دون أن أقرأه›، حاول وزير الخارجية محمد كامل إقناع السادات بعدم قبول المشروع الأمريكي الذي هو مشروع إسرائيل ولكن عبثا مما اضطره الأخير إلى الطلب من السادات قبول استقالته فقبلها، وطلب منه تأجيل إعلانها لحين عودتهم إلى القاهرة[2].

وفي 17 سبتمبر 1978م وقع الرئيس أنور السادات ورئيس وزراء إسرائيل مناحيم بيجن اتفاقية كامب ديفيد التي وقفا فيها على التفاوض بحسن نية بهدف عقد معاهدة سلام خلال ثلاثة أشهر[3].

وقد اسقطت الإشارة إلى القدس نهائيا في الاتفاقية ونتج عن ذلك بتبادل رسائل بين الأطراف الثلاثة:

-كتب السادات إلى كارتر خطابا مضمونه أن القدس العربية جزء لا يتجزأ من الضفة الغربية.

- ورد كارتر على السادات بأنه تلقى خطابه وأنه سيبعث بصورة منه إلى بيجن، وأكد على موقف أمريكا المعلن بخصوص القدس.

- وكتب بيجن إلى كارتر أن إسرائيل قررت أن مدينة القدس موحدة ولا يمكن تقسيمها وأنها عاصمة إسرائيل[4].

- رد كارتر على بيجن بأنه سيرسل صورة من خطابه إلى السادات، ومن الواضح أن هذه الخطابات لا تؤكد سوى الموقف الإسرائيلي من القدس.

و بعد يومين توجه فانس إلى الأردن والمملكة العربية السعودية وسوريا للسعي إلى كسب تأييد هذه الدول للاتفاقات[5].

***معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية:**

في 12أكتوبر: تم افتتاح مفاوضات معاهدة السلام في واشنطن وفي 21-22 أكتوبر ظهرت أول أزمة،

(1) -سيدني بيلي: المرجع السابق، ص366

(2) -منير الحمش: المرجع السابق، ص207

(3) -جوزيف لخوري طوق: **الاتفاقات العربية الإسرائيلية**، ج2، اتفاق كامب ديفيد، ط1، دار نوبليس، بيروت، م1995-2002م، ص23.

(4) ينظر إلى الملحق رقم 03:(ج) الخطابات المتبادلة الملحقة بوثائق كامب ديفيد/رسالة رقم (2)، ص 103.

(5) -منير الحمش: المرجع السابق، ص208

واضطر الرئيس كارتر إلى التدخل للتوفيق بين الجانبين، وبعد محادثات حثيثة بدا الاتفاق قريب المنال بإعلان موافقة مؤقتة على العناصر الرئيسية للمعاهدة، وخلال اليومين التاليين أوضحت كل من مصر وإسرائيل عدم رضاها عن لغة المسودة بشأن ربط المعاهدة بحل مستقبلي للحكم الذاتي الفلسطيني وهو ما يعرف بقضية الربط في 11 نوفمبر، فقدمت الولايات المتحدة مسودة معاهدة إلى الجانبين مرفقة برسالة جانبية تتضمن حلا وسطا لموضوع الربط، وعرض فانس هذه الرسالة على بيجن في مطار كنيدي في نيويورك في اليوم التالي، لكن بيجن أثار بعض الاعتراضات[1].

دعا كارتر بيجن إلى واشنطن حيث أجرى محادثات من 2 إلى 4 مارس 1979م، في جلسات كانت في الغالب عاصفة حافلة بمشاعر سيئة، ومع ذلك فقد استطاع كارتر الوصول إلى اتفاق مع رئيس الوزراء الإسرائيلي، على مسائل أساسية مقابل التسليم له بنقاط عديدة، وبعد أن توقف كارتر أولاً في مصر، وصل إلى إسرائيل في 10 مارس وكانت المفاوضات الأخيرة صعبة، عير أن العقبة الكبيرة الأخيرة أزيلت عندما وافقت إسرائيل على التخلي عن طلبها الخاص بالبترول المصري مقابل ضمانات بالحصول على البترول الأمريكي لمدة 15 عاما، وبهذا العرض الضئيل إلى حد ما عاد كارتر إلى القاهرة للحصول على موافقة السادات الأخيرة وسرعان ما حصل عليها [2].

حررت المعاهدة في واشنطن في 26 مارس 1979م، ووقَّع عليها كل من الرئيس أنور السادات عن حكومة مصر العربية، ومناحيم بيجن عن حكومة إسرائيل، والشاهد جيمي كارتر رئيس الولايات المتحدة الأمريكية. واشتملت المعاهدة على تسعة مواد، وألحقت بها بعض الوثائق الأخرى وهي:

- محضر متفق عليه لتفسير المواد من 1 إلى 6 من المعاهدة.
- خطاب من رئيس الولايات المتحدة لرئيس الوزراء بشأن تنفيذ المعاهدة.
- خطابات متبادلة بين الرئيس الأمريكي ورئيس الوزراء الإسرائيلي بشأن تبادل السفراء بين مصر ودولة إسرائيل.[3]
- أما الملاحق فكانت ثلاثة[4]، وملخصها:

– الأول: برتوكول خاص بالانسحاب الإسرائيلي من سيناء ويحتوي على تسعة مواد والحق به ملحق خاص بتنظيم الانسحاب وثلاث خرائط تتعلق بمراحل الانسحاب والحدود.

– الثاني: يتضمن خريطة الحدود الدولية بين مصر وإسرائيل.

– الثالث:فهو برتوكول المتعلق بالعلاقات بين الطرفين ويحتوي ثمانية مواد[1]

(1) –جوزيف لخوري طوق: المرجع السابق، ص24.

(2) –دان تشريحي: **أمريكا والسلام في الشرق الأوسط**، تر: محمد مصطفى غنيم، ط1، دار الشروق، القاهرة 1413م–1993، ص165.

(3) ينظر إلى الملحق رقم 03: (أ) الخطابات الخاصة بتبادل السفراء، ص 100.

(4) ينظر إلى الملحق رقم 02: (ب) ملاحق معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل، ص 84.

المبحث الثاني: بنود الاتفاقية

لقد تضمنت الاتفاقية مقدمة عن السلام وضروراته وشروطه، والتصور الذي تم التوصل إليه للسلام في الشرق الأوسط، وضرورة قيام مفاوضات بين إسرائيل من جهة، ومصر والأردن وفلسطين من جهة أخرى، كما تم التوقيع اتفاقيات سرية تتعلق بالتعاون بين الدول الثلاث الولايات المتحدة ومصر وإسرائيل[2].

وتقول الباحثة فاتن عوض صاحبة أول رسالة جامعية عن اتفاقية كامب ديفيد التي أمكنها الاطلاع عل الوثائق المصرية العسكرية، فضلا عن الوثائق الأمريكية والإسرائيلية والتي أجابت عن بعض الأسئلة التي لم تكن لها إجابة وهي أن هناك بنوداً سرية لاتفاقية كامب ديفيد وهي:

1- التزام السادات بموجب الاتفاقية الأولى التي وقعها مع بيجن بعدم اشتراك مصر في أي حرب يمكن أن تنشب بين إسرائيل ودولة عربية [3].

2- اتفق الجانبان على تبادل وجهات النظر السياسية والعسكرية ومتابعة المفاوضات حول قيام تعاون عسكري، أما الاتفاقية الثانية فقد وقعت بين الرئيسين السادات وكارتر وتنص على إرسال خمسة ألاف فني عسكري أمريكي إلى مصر للعمل بقواتها المسلحة، كما التزمت واشنطن بحماية حكم السادات وفقا للاتفاقية الثالثة الموقعة بين أمريكا وإسرائيل، واتفق الطرفان(مصر وإسرائيل)على متابعة المباحثات لتوقيع معاهدة الدفاع المشترك.

3- التزم السادات بمساعدة إسرائيل في الكشف عن قواعد المقاومة الفلسطينية، وتبادل المعلومات الأمنية بين المخابرات المصرية والإسرائيلية.

4- حسمت كامب ديفيد قضية"أم الرشراش" المصرية بالاعتراف الكامل والموثق بأن إيلات إسرائيلية.

5- لم تناقش الاتفاقية قضية الأسرى المصريين الذين قتلتهم إسرائيل سنة1967، فقد فرضت معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية عدم إثارة مثل هذه القضايا لعدم تعكير جو السلام وفقا للعلاقات الواعدة بين البلدين، أولئك الأسرى الذين مرَّت على أجسادهم الدبابات وطحنتهم.

6- تجميد"المادة08" الخاصة بالتعويضات عن استغلال نفط سيناء لصالح إسرائيل لمدة ستة سنوات، بل قام السادات بضمان حصة إسرائيلية في البترول المصري.

7- مصر لا تستطيع إلغاء كامب ديفيد، وخرق معاهدة السلام أو التعديل عليها وإلا تدخلت الولايات المتحدة لمنعها كضامنة للمعاهدة ولأمن إسرائيل.

8- امتناع إسرائيل عن التوقيع على معاهدة منع الانتشار النووي.[1]

---

(1) -حسين السيد حسين: المرجع السابق، ص461.

(2) -سلمى عدنان محمد وآخرون: "**اتفاقية كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية والإسرائيلية وموقف دول الخليج العربي منها**"، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، ع 37، 1975م-1982م، ص173-174.

(3) - http://elmarsad.org/ar/اتفاقية-كامب-ديفيد-37-عاماً-من-السلام-ا/ 15-03-2016، 20:00

المبحث الثالث: المواقف من الاتفاقية

أ- موقف الدول العربية:

إثر توقيع اتفاقية كامب ديفيد للسلام مع إسرائيل، عقدت قمة عربية في بغداد بناءً على طلب من العراق في 02 نوفمبر 1978م، حيث قررت الدول العربية أنها ستقطع العلاقات الدبلوماسية مع مصر، وستقوم بتعليق عضويتها في جامعة الدول العربية مطالبة بنقل المقر الرئيس لهذه المنظمة من القاهرة إلى تونس، ومقاطعة أي شركة مصرية تتعامل تجاريا مع إسرائيل، وذلك إذا خطت مصر إلى أبعد من ذلك، ووقعت معاهدة صلح مع إسرائيل[2]

كما رفض العرب معاهدة كامب ديفيد واتهموا السادات بالخيانة، وكونوا جبهة سموها جبة الصمود والتصدي [3]كما انقسمت الدول العربية أثناء مؤتمر بغداد إلى مجموعتين؛ حيث تضم الأولى جبهة الصمود والتصدي (الجزائر، ليبيا،سوريا،اليمن الجنوبي، لمنظمة الفلسطينية والعراق) ونددت بشدة بسلوك السادات وطلبت تطبيق عقوبات شديدة ضدا النظام المصري، أما المجموعة الثانية فإنها تضمنت الدول المحافظة(السعودية والكويت، قطر،البحرين،الإمارات)واكتفت بمقاطعة نسبية كما لعبت الأردن دورا أساسيا في محاولة التنسيق بين المجموعتين في حين أن تونس ولبنان واليمن الشمالي وموريتانيا قد أعلنت عن استعدادها لتطبيق أي قرار جماعي [4]

أما في مصر فقد استقال وزير الخارجية محمد إبراهيم كامل لمعارضته الاتفاقية التي سمها مذبحة التنازلات[5].

أما الدول العربية التي تبنت موقفا معاديا لهذه الاتفاقية فهي عمان والسودان والصومال، أما المغرب الذي وافق على كامب ديفيد لم يشارك في مؤتمر بغداد الأول، فقد التحق بباقي العرب وشارك في المؤتمر الثاني المخصص لتطبيق العقوبات وقد وصف الرئيس المصري الزعماء العرب بالجهلة والأقزام، كما لم يتردد في تذكير الدول العربية بالمساعدات التي قدمتها مصر، ووصف كذلك جامعة الدول العربية بالجثة الهامدة وأقام جامعة الشعوب العربية كبديل لها[6]

---

(1)http://horriapost.net/37/عاما-على-كامب-ديفيد-فماذا-جنت-علينا؟ 15-03-2016، 20:00

(2) -عبد القادر محمودي: "**النزاعات العربية العربية وتطور النظام الإقليمي العربي مع التركيز على النزاعات حول القضية الفلسطينية 1945-1985**"، السيد عبد العزيز بوتفليقة، منشورات المؤسسة الوطنية للاتصال، ص ص526-527.

(3) -محمد إبراهيم ماضي:**صراعنا مع اليهود بين الماضي والمستقبل**، دار التوزيع والنشر الإسلامية، القاهرة، ص48.

(4) -عبد القادر محمودي: المرجع السابق، ص528

(5) -محمد إبراهيم كامل:المصدرالسابق، ص508

(6) -عبد القادر محمودي: المرجع السابق،صص526-532.

– موقف دول الخليج العربي من اتفاقية كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية:

لم تتردد دول الخليج العربي من إبراز موقفها تجاه جوهر الاتفاق ألتفاهمي المصري الإسرائيلي، فقد رفضت حكومة قطر اتفاقية كامب ديفيد وعدَّتها تطابقاً في المصالح، أملته مواطن الضعف المشتركة بين مصر وإسرائيل. أما دولة البحرين هي الأخرى فأعلنت عن موقفها من الاتفاقية، حيث أكد مجلس الوزراء البحريني في بيان أصدره في 05 سبتمبر 1978م،أن حكومة البحرين لا ترى شمول النتائج التي تحققت حتى الآن على القرارات والضمانات اللازمة لتحقيق تسوية شاملة للقضية الفلسطينية. كما عارضت دولة الإمارات العربية المتحدة الاتفاقية لكونها لا تقدم حلولا عادلة ونهائية للازمة طالما أنها لم تتضمن التزاما إسرائيليا واضحا بالانسحاب من كافة الأراضي العربية واستعادة حقوق الشعب الفلسطيني، فضلا عن تجاهلها لمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني. أما بالنسبة للكويت فقد عارضت هي الأخرى الاتفاقية، لكونها لم تكن في صالح الشعب الفلسطيني الذي يجب أن يستعيد حقوقه، وأن تنسحب إسرائيل من الأراضي المحتلة عام 1967م[1].

ج– موقف جامعة الدول العربية:

رفضت جامعة الدول العربية عقد صلح منفرد مع إسرائيل منذ فترة بعيدة حيث كان مجلس جامعة الدولة العربية قد قرر عام 1950م ما يلي:

‹‹لا يجوز لأية دولة من دول الجامعة العربية أن تتفاوض في عقد صلح منفرد أو أي اتفاق سياسي، أو اقتصادي أو عسكري مع إسرائيل، وأن الدولة التي تُقْدِمُ على ذلك تعتبر فوراً منفصلة عن الجامعة العربية ››[2].

د–موقف الدول الأوروبية:

أما الاتحاد السوفيتي فقد وصف الاتفاقات بأنها تسوية منفردة بين مصر وإسرائيل، ولن تؤدي إلى السلام وإلى انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية، في حين رحبت به العواصم الغربية[3].

كما رفضتها دول عدم الانحياز هي الأخرى، في حين اتخذت المجموعة الأوروبية موقفاً مؤيداً للتسوية الجزئية، رغم أنها لم ترفض بصراحة اتفاقية كامب ديفيد[4].

(1) –سلمى عدنان محمد وآخرون: "**اتفاقية كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية وموقف دول الخليج العربي منها**" 1975–1982، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، ع37، ص ص194–195.

(2) –عدنان السيد حسين: **التوسع في الاستراتيجية الإسرائيلية**، ط01، دار النفائس، بيروت، 1410هـ–1989م، ص80.

(3) –جوزيف الخوري طوق: المرجع السابق، ص 24.

(4) –كريم السيد كتبار ومحمد السوداني أغنية: **الصراع العربي الإسرائيلي من التسوية المرحلية إلى التسوية النهائية**، ط 01، دار الأكاديمية للطباعة والتأليف، 2006، طرابلس، ص 46.

خلاصة:

خلاصة القول أن كامب ديفيد تعتبر نقطة تحول في القضية الفلسطينية، باعتبارها تجبر العرب والفلسطينيين على الاعتراف بطريقة مباشرة بالكيان الصهيوني، وإلى تضييق الخناق أكثر فأكثر على الشعب الفلسطيني وإلى تقليص المد القومي والمحاولات الهادفة إلى تحقيق الحد الأدنى من الحقوق العربية، الأمر الذي انعكس على مجريات الأحداث، وغيَّرَ المطالب ورجَّح الكفة لصالح إسرائيل. وحصرت مصر بين المطرقة الإسرائيلية والسندان الأمريكي، فقد قدمت التنازلات تلو التنازلات إلى أن تم التوقيع على اتفاقيتي:**كامب ديفيد** في 17سبمبر 1978م، ثم على **معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل** في 26مارس 1979م. وقد ترتب على ذلك آثار بعيدة المدى، سواء فيما يتعلق باستقلال مصر وسيادتها، أو فيما يتعلق بالتزامات مصر العربية.

الفصل الرابع:انعكاسات الاتفاقية على الصراع العربي الإسرائيلي.

- المبحث الأول:آثار اتفاقية كامب ديفيد على مصر.
- المبحث الثاني: أثر الاتفاقية على إسرائيل.

أولا: العلاقات الدبلوماسية.

ثانيا: العلاقات الاقتصادية.

ثالثاً:العلاقات الثقافية.

- المبحث الثالث: أثرها على الصراع العربي الإسرائيلي.

ترتب على إبرام اتفاقية كامب ديفيد، حدوث آثار على أطراف الصراع، فإنهاء حالة الحرب بين مصر وإسرائيل، والاعتراف بشرعية هذه الأخيرة في الوجود بأرض فلسطين، من قبل أكبر دولة عربية، وهو ما يمثل نجاحاً للحركة الصهيونية، وقوبل ذلك برد فعل باقي الدول العربية، في مقاطعة مصر لانتهاكها أحكام ميثاق جامعة الدول العربية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى أدى إبرام هذه الاتفاقية، إلى ترسيخ قدم الولايات المتحدة في المنطقة كطرف غير مباشر في الصراع، وإبعاد الاتحاد السوفيتي كطرف غير مباشر أيضا، من المساهمة في حل الصراع القائم، وهذا ما سنعالجه في مباحث هذا الفصل.

المبحث الأول: آثار اتفاقية كامب ديفيد على مصر

أثار توقيع مصر اتفاقية السلام مع إسرائيل استياءً داخل مصر وخارجها، فيرى مؤيدو هذه الاتفاقية أنها أعادت سيناء لمصر، ومهدت لإحلال السلام في الشرق الأوسط، بينما يرى معارضوها أن آثار هذه الاتفاقية عدة، منها:

1- عزلت مصر عن الصراع العربي الإسرائيلي.
2- عملت على تحجيم نطاق تحرك الجيش المصري في سيناء.
3- أضعفت من دور مصر الريادي في العالم العربي.
4- في 02 نوفمبر1978 عقد مؤتمر جامعة الدول العربية، وقرر فيه نقل مقرها من مصر إلى تونس، وعلقت عضوية مصر من عام 1979 إلى 1989[1]م.
5- عملت على فك ارتباط مصر سياسياً مع الدول العربية وخاصة سوريا.
6- عملت على تعميق ارتهان مصر نهائياً لتجاذبت ومصالح الاقتصاد الغربي، من خلال تخصيص معونات عسكرية واقتصادية تقدمها أمريكا، وقروض يمدها بها البنك الدولي، مقابل شروط اقتصادية لا يمكن لمصر أن تستجيب لها دون مضاعفات اقتصادية واجتماعية خطيرة.
7- شل فاعلية مصر السياسية بتحويلها شيئاً فشيئاً إلى دولة شبه حيادية.
8- ارتهان التسليح والتدريب والتأهيل في مصر للخبرات والمصادر الأمريكية، الأمر الذي يحد من قوتها عسكرياً تجاه إسرائيل[2].
9- اغتيال السادات بحلول خريف عام 1981، فقامت الحكومة المصرية بحملة اعتقالات واسعة شملت المنظمات الإسلامية ومسؤولي الكنيسة القبطية والكُتَّاب والصحفيين والمفكرين يساريين ولبراليين، ووصل عدد المعتقلين في السجون المصرية إلى 1800 معتقلاً، وذلك على إثر حدوث بوادر فتن واضطرابات شعبية رافضة للصلح مع إسرائيل.

(1) – إبراهيم الفاعوري: **تاريخ الوطن العربي**، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص100.
(2) – علي الدريولي: **الحرب الأمريكية على العالم والجبهة العربية**، دار التلوين، دمشق، 2007م، صص 131-192.

وفي 06 أكتوبر 1981 أي بعد 31 يوماً من إعلان قرار الاعتقال، تم اغتيال السادات في عرض عسكري كان يقام بمناسبة ذكرى حرب أكتوبر، وقام بقيادة عملية الاغتيال «خالد الإسلام بولي» التابع لمنظمة الجهاد الإسلامي التي كانت تعارض بشدة اتفاقية السلام مع إسرائيل[1].

أدت هذه النتائج إلى بروز عاملين جديدين يدفعان مصر باتجاه تقوية التزاماتها تجاه الغرب وأمريكا بشكل خاص. وهما:

- العامل الأول: ازدياد نشاط التنظيمات الإسلامية المتطرفة ابتداءً من مقتل الرئيس: أنور السادات، وانتهاءً بالمحاولة الفاشلة لاغتيال الرئيس حسني مبارك في أثيوبيا، الأمر الذي شد مصر نحو الهوية الجديدة أكثر فأكثر، حتى لا تقوم لها قائمة فيما بعد، ولا ينتعش فيها أي أمل لاستعادة موقعها على الساحتين العربية والإسلامية.
- العامل الثاني: أثارت الفتنة بين المسلمين والأقباط رغم التعايش المديد بين هؤلاء، وقد احتضنت الولايات المتحدة الأمريكية أصواتاً تنفخ في نار هذه الفتنة بين الحين والآخر، من أجل تسعيرها وتعميقها، واستخدامها ورقة ابتزاز ضد مصر في دهاليز السياسة الغربية الشائكة[2].

وبطبيعة الحال فإنه لا نصوص ما سُمي «إطار للسلام في الشرق الأوسط» ولا «إطار لإبرام معاهدة بين مصر وإسرائيل»ولا الرسائل المتبادلة بين أطراف الاتفاقات الثلاثة، تعكس بأي قدر من الصراحةِ الأبعادَ العسكرية لهذه الاتفاقات، ولكن مصادر غربية تكشف بعد نحو شهر من توقيعها عن الجوانب السرية لها.

ففي 23 أكتوبر 1978 أي بعد شهر من توقيع الاتفاقية نشر الصحفي الأمريكي «أرنوديبورشغراف» تحقيقاً في مجلة «نيويورك» الأمريكية تحت عنوان "أسرار كامب" وهو تحقيق اعتبر وقتها مرجعاً موثقاً عن الاتفاقات العسكرية التي تم التوصل إليها في كامب ديفيد والتي لم يعلن رسمياً أي شيء عنها[3].

ولقد تم بموجب هذه الاتفاقية التزامات ثقيلة على مصر مقابل وعد الانسحاب من سيناء في فترة ثلاث سنوات على مراحل، مما يجعل هذه الاتفاقية في عداد الاتفاقيات غير المشروعة، والتي تتعارض مع نص الفقرة الأولى من المادة الثانية، وهذه الالتزامات هي:

1- تعهد مصر بإنهاء حالة الحرب مع إسرائيل.

2- تعهد مصر بالاعتراف الكامل بإسرائيل وإقامة كافة العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية.

3- تعهد مصر بإنهاء المقاطعة الاقتصادية لإسرائيل.

4- تعهد مصر بالسماح للسفن الإسرائيلية بالمرور في قناة السويس ومضايق تيران.

(1) – إبراهيم الفاعوري: المرجع السابق، ص100.

(2) – عليالدريولي: المرجع السابق، ص131.

(3) – عبد الله إسماعيل صبري: **مصر من الثورة إلى الردة**، ط1،دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، جانفي 1981م، ص224.

5- تعهد مصر بتحديد قواتها في منطقة سيناء بما لا يزيد على فرقة واحدة وأربع كتائب.
6- موافقة مصر على تواجد قوات تابعة للأمم المتحدة في سيناء بعد انسحاب القوات الإسرائيلية، أي أن تواجد قوات الأمم المتحدة ينحصر في الأراضي المصرية دون الأراضي الخاضعة للسيادة الإسرائيلية.
7- التزام مصر باستخدام المطارات العسكرية التي تجلوا عنها إسرائيل للأغراض المدنية والتجارية فقط.
8- تعهد مصر بمنع العمل العدائي الفلسطيني، وتقديم الفلسطينيين العاملين ضد سلامة إسرائيل للمحاكمة.[1]
9- التزام مصر بعدم دعوة منظمة التحرير الفلسطيني للمفاوضات التي تجري حول مستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة.
10- التزمت مصر بأن تبحث موضوع منح الحكم الذاتي للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة متنكرة بذلك لقرارات الأُمم المتحدة القاضية بمنح الشعب الفلسطيني حقه في تقرير مصيره على ترابه الوطني.
11- عدم ذكر "الجولان" و"القدس" في المعاهدات أو في المفاوضات المقبلة، وذلك بمثابة تنازل من قبل مصر عن المطالبة بالانسحاب من الأراضي العربية المحتلة.
12- التزام مصر بعدم البحث في مستقبل المستعمرات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة.
13- تعهد مصر ببيع النفط لإسرائيل.
14- موافقة مصر على بقاء قوات الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية وغزة بحجة حماية إسرائيل.
15- تعهد مصر بعدم الدخول في أية معاهدة تتعارض مع التزاماتها بموجب معاهدة الصلح.[2]

وعلى كل حال فمن الواضح أن إبرام هذه التسوية كان البديل الوحيد لحرب تحرير، ولم تعد مصر تملك إمكانياتها العسكرية بعد حرب أكتوبر1973، نظراً لخلافاتها مع الاتحاد السوفيتي مصدر السلاح الوحيد الذي يهيئ لإمكانية هذه الحرب، ولأن المورد الغربي "الأوربي والأمريكي" للسلاح الذي اتجهت إليه مصر بعد ذلك لم يكن ليسمح بمثل تلك الحرب ضد إسرائيل.[3]

وقد كان من الممكن أن يغني الضغط الدولي عن مثل تلك الحرب التحريرية لحمل إسرائيل على الانسحاب من سيناء وبقية الأراضي العربية المحتلة في 1967، لو كان هناك التزام من جانب الدول باحترام وتنفيذ مبادئ القانون الدولي العام، الذي يمنع الدول الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة من الاستيلاء على أراضي الدول الأخرى بالقوة، ولكن هذه المبادئ في العصر النووي حلت محلها قواعد التوازن الدولي بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي. وكان البديل الوحيد للضغط الدولي في حالة إخفاقه هو وجود جبهة عربية متحدة

(1)- حكمت شبّر: **النضال العربي من أجل الحرية والاستقلال**، ط1،المعارف للمطبوعات، بيروت، فيفري2011م، ربيع الأول 1436هـ، ص ص273-276.
(2) - نفسه، ص 276.
(3) -نفسه، ص، 276.

ذات قوة عسكرية مؤثرة يمكنها فرض الحل العسكري إذا تعذر فرض الحل السلمي، وتحمل إسرائيل على الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة، ولكن مثل هذه الجبهة لم تكن قائمة بسبب مشاكل الحدود والخلافات الإيديولوجية بين البلدان العربية والحروب الناشئة بينهما على اتساع مساحة العالم العربي، فضلاً عن غياب حد أدنى من الاتفاق على حل للقضية الفلسطينية حتى داخل فصائل المقاومة الفلسطينية ذاتها[1].

أما البديل الأخير فقد تمثل في الرأي الذي طرحته مجموعة الدول العربية، والتي أطلقت على نفسها اسم "جبهة الصمود والتحدي"، وجوهره فرض الانسحاب من الأراضي العربية على إسرائيل، وحملها على رد حقوق الشعب الفلسطيني عن طريق الضغط الدولي في مؤتمر جنيف، وبناء القوة العربية الذاتية المؤثرة، ولكن تحقيق ذلك في ظل الظروف التي ذكرناها كان يتطلب وقتا يصعب تحديده[2].

إننا نتفق مع التقديرات القائلة بأن المعاهدة المصرية- الإسرائيلية وكل نظام "كامب ديفيد" قد أقام في المنطقة حلفا عسكريا – سياسيا، وأن هذا الحلف ذو طابع هجومي، وأنه موجه ضد شعوب المنطقة ومصالحها.

- لأنه يهدف إلى حماية نظم وأوضاع سياسية واقتصادية واجتماعية تتطابق مع مصالح الإمبريالية الأمريكية، وتتعارض مع مصالح شعوب المنطقة ومقتضيات الصراع السياسي والاجتماعي فيها.
- ولأنه موجه للسيطرة على منابع النفط العربية، باعتبارها احتياطيا استراتيجيا لابد من توفره للإمبريالية الغربية لتنفيذ خططها على الصعيد العالمي.

وتتفق كل التقارير القائلة أن الحلف الإسرائيلي – المصري – الأمريكي هو عدواني في طبيعته، وأن التنسيق بين أطرافه في شكل قواعد وتسهيلات ومناورات مشتركة ومتبادلة ليس إلا تمهيدا لعمليات عسكرية حقيقية مشتركة أو منفردة في المنطقة[3].

ومنه فإننا ندرك أن المعادلة التي أقامت الإمبريالية الأمريكية الحلف الإسرائيلي – العربي، والتي تريد على أساسها أيضا ضم أطراف عربية أخرى إلى نظام "كامب ديفيد" هي معادلة تذهب إلى أن التناقض الرئيس والعاجل في هذه المنطقة هو الصراع بينها وبين الاتحاد السوفيتي (أو الاشتراكية عموما) وهي محاولة تنطوي على سلب للمعادلة الموضوعية الأكيدة في المنطقة، وهي أن التناقض الأساس والعاجل هو الصراع بينها وبين إسرائيل (والإمبريالية عموما)، وفي اتجاه تأكيد هذه المعادلة والتصرف على أساسها ينبغي أن تسير كافة الجهود ضد حلف "كامب ديفيد"[4].

(1) – عبد العظيم رمضان: **المواجهة المصرية الإسرائيلية في البحر 1949– 1979**، روز اليوسف، القاهرة، جانفي 1982، ص ص159-160.

(2) – المرجع نفسه، ص 160.

(3) – عبد الله إسماعيل صبري: المرجع السابق، ص ص 229- 230.

(4) – نفسه، ص ص 229- 230.

المبحث الثاني:أثر الاتفاقية على إسرائيل

مثلت اتفاقية كامب ديفيد أهمية كبيرة لدولة إسرائيل، إذ حازت على أول اعتراف رسمي بها من طرف أكبر دولة عربية، وهو ما أكسبها شرعية الوجود في المنطقة العربية الإسلامية، فقد أنهت الاتفاقية حالة الحرب التي امتدت طوال ربع قرن من الزمن مع مصر، وألغت تهديد مصر بالحدود الجنوبية لإسرائيل.(1)

فقد حققت إسرائيل مطامعها، وما كانت تحلم به عند قيام الدولة اليهودية في ماي 1948م، فلم يعد في وسعها فقط المرور في مضيق تيران، بل وصار من حقها المرور في قناة السويس، وقد كانت مطامع إسرائيل في البداية تنحصر بالدرجة الأولى في النفاذ إلى البحر الأحمر عن طريق ميناء إيلات إلى خليج العقبة ومضيق تيران.(2)

وهو ما أعطى الجانب الإسرائيلي، الفرصة للتركيز على الجبهات العربية الأخرى، وأضاف لها قدرة أكبر على مواجهة التحديات الإستراتيجية على هذه الجبهات، وتنظر إسرائيل إلى كامب ديفيد على أنها أساس أمنها القومي، وبتوقيعها أصبحت إمكانية اندلاع حرب الدول العربية ضئيلة، فاتفاقية السلام لم تنه حالة العداء فحسب، وإنما شكلت جسر من الشراكة الإستراتيجية والتحالف الاستراتيجي، مع دولة عربية ذات ثقل سياسي، ومكانة إقليمية كبيرين(3).

وقد كانت إسرائيل تتطلع منذ دخول المعاهدة حيز التنفيذ، إلى الحفاظ على جريان الدم في شريان الاعتراف الرسمي المصري بالكيان اليهودي، ثم انتقلت بعد ذلك إلى تأمين كافة مستلزمات هذا الاعتراف إلى النحو التالي:

أولا:العلاقات الدبلوماسية:

افتتحت في كل من مصر وإسرائيل سفارة للطرف الأخر وتم تبادل السفراء بشكل رسمي بينهما في 26 فيفري1980م(4).

حيث سعت إسرائيل إلى تحسين مستوى علاقاتها الدبلوماسية، مع بلدان العالم المختلفة، فمنذ "مؤتمر مدريد في 1991م"(★)، وحتى الألفية الجديدة أقامت إسرائيل علاقات دبلوماسية مع 62دولة في عقد واحد فقط، كان من بين هذه الدول روسيا، الصين، الهند، إندونيسيا، والتي تضم ما يقرب من نصف عدد سكان الأرض تقريبا وهذا ما حقق الكثير للاقتصاد الإسرائيلي، وللأمن القومي للكيان الصهيوني ككل ومن بينها:

---

(1)- لبنى علي دار سلامة: **الموقف الإسرائيلي من التحول الثوري في جمهورية مصر العربية**، مذكرة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2013م، ص62.

(2)- عبد العظيم رمضان: المرجع السابق، ص161.

(3)- لبنى علي حسن دار سلامة: المرجع السابق، ص62.

(4)- غسان حمدان: المرجع السابق، ص236.

(★) مؤتمر مدريد 1991م: جاء نتيجة لتراجع ضغط النظام العربي والقوى الكبرى في30 أكتوبر 1991م،ينظر إلى (نوال عليليش، فاطمة عفيان: المرجع السابق، ص 25).

1- زيادة تدفق المهاجرين إلى إسرائيل وخصوصا من روسيا، بحيث وصل عددهم إلى مليون مهاجر روسي فقط إلى إسرائيل.

2- تدفق الاستثمارات الخارجية على إسرائيل، والتي لم تكن تزيد على 400مليون دولار عام 1991م، وهي أرقام تعادل أضعاف قيمة الاستثمارات الأجنبية التي تتدفق على مصر[1].

ثانيا:العلاقات الاقتصادية:

تم الاتفاق على إنهاء المقاطعة الاقتصادية والحواجز ذات الطابع التميزي المفروضة ضد انتقال الأشخاص والسلع من إسرائيل إلى مصر والعكس، وبدأت البضائع والمنتجات الإسرائيلية تغزو الأسواق المصرية كما نشطت حركة السياحة بين البلدين[2]، لكن إسرائيل عملت على تحسين مستوى العلاقات الاقتصادية بينها وبين دول العالم، حيث نرى أنه بعد سنة واحدة على اتفاق أوسلو عام 1993م، زادت الصادرات الإسرائيلية للبلدان الأسيوية بمقدار 33%، وأصبحت تعادل 13% من مجمل الصادرات الإسرائيلية، مع تحسين مستوى البيئة الأمنية داخل إسرائيل بشكل جعل إسرائيل أحد أهم الواجهات السياحية في المنطقة، كما شكل انضمام الدول العربية والإسلامية "لمنظمة التجارة العالمية"(★★)عاملا إضافيا لإضعاف أثر المقاطعة الاقتصادية لإسرائيل ولزيادة مساحة التطبيع[3].

ثالثاً: العلاقات الثقافية:

وقّع الجانبان على الاتفاقية الثقافية في ماي 1980م، ونصت على التعاون في المجالات الثقافية والعلمية والفنية، وتبادل البرامج التلفزيونية والإذاعية، وتسهيل زيارات العلماء والباحثين، هذا إضافة إلى إنشاء المركز الأكاديمي الإسرائيلي في القاهرة، ومن هنا نرى أن هذه المرحلة وخاصة فترة حكم السادات هي المرحلة الذهبية بالنسبة لإسرائيل، حيث تم تحييد مصر وتوظيف دورها في خدمة أهداف إسرائيل في المنطقة.[4]

المبحث الثالث: أثرها على الصراع العربي الإسرائيلي.

لقد أثارت اتفاقية كامب ديفيد انعكاسات عديدة على مصر والعرب وإسرائيل، أو ما يسمى الصراع العربي الإسرائيلي، تمثلت في: فقدان الحل العسكري للقضية الفلسطينية، وعدم إمكانية نشوب حرب لاستعادة الأرض المحتلة، وضرب الوحدة العربية، وعدم العودة لأي تفكير بقيام وحدة على أساس قومي كما كانت سابقا،

(1)- عادل عامر: "**آثار اتفاقية كامب ديفيد**"، مجلة جمعية واتا الدولية للمترجمين واللغويين العرب، 2011/01/22م، 2011م، ص51.

(2)- غسان حمدان: المرجع السابق، ص237.

(★★) منظمة التجارة العالمية: تنص لوائح هذه المنظمة على عدم التمييز بين الدول في انسياب حركة التجارة العالمية بما في ذلك إسرائيل، فبمقابل عدم استغلال الدول العربية والإسلامية باب الاستثناءات والمزايا، التي تسمح للدولة العضو، ممارسة إجراءات خاصة ضد أي طرف عضو في المنظمة، ينظر إلى(غسان حمدان: المرجع السابق، ص 237).

(3)-عادل عامر: المرجع السابق، ص52.

(4)-غسان حمدان: المرجع السابق، ص237.

أو وحدة عربية مستقلة ذات نظام ومصلحة وأمن واحد، تستطيع التصدي لأي خطر خارجي، أو التفكير بالقيام بعمل موحد تجاه القضية الفلسطينية، وعن إمكان أي دولة عربية فرض السلام أو التعامل معه على أساس كامب ديفيد[1].

إبعاد دور الاتحاد السوفيتي في التسوية التي كان مقررا لها أن تجري في مؤتمر جنيف، وهذا بسبب انشغاله بالحرب في أفغانستان سنة 1979م، مما أضعف موقف الدول العربية الساعية إلى التسوية الشاملة، كل هذه الظروف أدت إلى تراجع مكانته في المنطقة، مما فتح مجالا واسعا أمام الولايات المتحدة الأمريكية لتعزيز مكانتها في الشرق الأوسط، وحماية مصالحها الحيوية هناك.[2]

الأمر الذي أحدث خللا في العلاقات الدولية في المنطقة، بحرمان العرب من حليفهم القوي والمتحمس لعقد مؤتمر جنيف، ويمكن القول أن غياب الاتحاد السوفيتي عن مفاوضات التسوية كان احد الأسباب التي عكست النتائج السلبية في الحقوق العربية[3].

كما أثرت الاتفاقية على معادلة ميزان القوى بين العرب وإسرائيل، رغم أن أمريكا أخذت على عاتقها منذ بداية الصراع، بأن تكون إسرائيل متفوقة عسكريا على العرب، حيث زاد اتساع فجوة الخلل في الميزان العسكري، مما أثر سلبا على إمكانية تنفيذ قرارات مؤتمرات القمة العربية، الخاصة بالعمل العربي تجاه القضية الفلسطينية.[4]

وعملت على إهمال القضية الفلسطينية، بتخفيف ضغط الجبهة المصرية القومية الفاعلة والمؤثرة، ليطول أمد احتلال إسرائيل للأراضي العربية الأخرى لتمرير مشروعها التوراتي.[5]

فقد أعطت كامب ديفيد إشارة البدء إلى مارثون الأنظمة، ليبدأ سيل من المبادرات والاتفاقيات والمعاهدات قد تختلف في الاسم والتفاصيل، ولكنها اتفقت جميعها على هدف واحد، هو التفريط في فلسطين، والانحناء أمام الصهاينة والخضوع للأمريكان، والتفريط في السيادة والاستقلال الوطني،وكلها تنازلات تستمد مشروعيتها من مشروعية كامب ديفيد[6].

لقد تحول الصراع العربي الصهيوني إلى صراع بين الأنظمة العربية لطرح مبادرات وعقد معاهدات تكرس الذل والهوان مثلما كان الحل في مؤتمر "مدريد" عام 1991م، الذي تمخض فتولدت منه اتفاقية أسلو الأولى عام

(1)- عرجون شوقي: **المشكلة النووية في الشرق الأوسط وانعكاساتها على استقرار المنطقة**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة بن يوسف بن خده، الجزائر، 2006-2007م، ص24.

(2)-نفسه، ص24.

(3)- نوال عليليش، وفاطمة عفيان: المرجع السابق، ص33.

(4)- عبد الحليم مناع أبو العماش العدوان: **القضية الفلسطينية في مؤتمرات القمة العربية 1946م-1990م**، ط1، أمانة عمان الكبرى، 2009م-1430هـ، عمان، ص ص 196-197.

(5)- علي الدر يولي: المرجع السابق، ص129.

(6)-نفسه،ص 130.

1993م، بين الكيان الصهيوني ومنظمة التحرير الفلسطينية،واستمرت التنازلات تارة باسم "وادي ويفر" وتارة أخرى باسم مبادرة السلام العربية، وأخرى المبادرة السعودية.وانطلقت الأنظمة العربية مهرولة على طريق ديفيد، وصار كل يتباهى بمبادرته، وكل يفتخر بتنازلاته، وأصبحت فلسطين وليمة دسمة في معاهدات الخيانة والعمالة، واستمرت التنازلات وصارت الأرض العربية تنتهك وتستباح على موائد العار، وتصافحت الأيدي وامتلأت الكؤوس على حساب الوطن، واستمرت الطريق الذي أسست كامب ديفيد معالمه،يضاف إلى ذلك الاعتراف بحق القوى الطائفية في الوطن العربي بالانفصال وإقامة دولة على أساس طائفي، وجاء اعتراف مصر بالعدوان الصهيوني ليكسب هذه المخططات شرعيةً وقوةً وضوءاً أخضر، وصار من حق كل جماعة تتكون من أفراد يجمعهم رابط ما أن تنادي بحقها في إقامة دولة ثم تستأصل قطعة من الوطن الذي تجد فيه ملجأً وتعلنه دولة، ثم تطالب بالاعتراف، وتعقد معها الاتفاقيات وأفضل مثال على ذلك ما فعله الكيان الصهيوني في أرض فلسطين[1].

إن الاعتراف بالعدو الصهيوني وإقرار حقه في فلسطين كان بمثابة صدمة تربوية وفكرية وعقائدية للوطن العربي، الذي عاش وترعرع على عقيدة وثقافة مقاومة العدو الصهيوني، وأنه لا بديل عن استرداد فلسطين العربية.

كما عملت الاتفاقية على تشويه وتشويش الوطن العربي ليس بحقه في فلسطين فحسب، بل في عروبتها من الأساس، ففي الوقت الذي يهتف الشعب العربي باسم "فلسطين عربية"،أعلنت المعاهدة أن فلسطين دولة للعدو الصهيوني،وفي الوقت الذي يفخر فيه الشعب العربي بالمقاومة، أعلنت الاتفاقية أنها لن تسمح بأعمال عدائية ضد العدو الصهيوني[2].

خلاصة:

وخلاصة هذا الفصل، أن جوهر الصراع العربي الإسرائيلي، هو احتلال فلسطين من قبل الحركة الصهيونية، بواسطة دولتها إسرائيل، التي راحت تتوسع على حساب احتلال كل أراضي فلسطين، وأجزاء من أراضي الدول العربية المجاورة، وجاءت اتفاقية كامب ديفيد، لتحقق لإسرائيل اعتراف أكبر دولة عربية، وأدى ذلك إلى إهدار حقوق الشعب الفلسطيني، واختلال التوازن لصالح إسرائيل وأمريكا، والذي ترجم في تصرفات عدوانية من قبل إسرائيل، ولقد حاولت الدول العربية الادعاء بالوقوف في وجه كامب ديفيد، فقاطعت مصر ونقلت الجامعة العربية إلى تونس.لكن الإجراءات المتخذة سواء على قمة بغداد، أو على مستوى جبهة الصمود والتصدي لم تكن ذات جدوى، لأنها لم تستطع الوقوف أمام مخطط حلف كامب ديفيد.

(1)-خالد الخولي: "كامب د يفيد شرعية الخيانة وخيانة الشرعية، جريدة الشعب"،2016م، 10:35،د/ص.

(2)-نفسه،د/ص.

خـــاتمـــة

خاتمة:

من خلال دراستنا لهذا الموضوع يمكننا تلخيص أهم النقاط الأساسية التي توصلنا إليها:

بعد الصدام المباشر خلال أربعة حروب 1948م-1973م، حققت الجيوش العربية انتصاراً عسكرياً كبيراً، مكنها من تحرير جزء من سيناء، الذي كان هدف من أهداف حرب الكرامة عام 1973م، بعدها أخذ الصراع العربي الإسرائيلي منحى جديداً في طريق التسوية، قصد التوصل لحل سلمي.

وبزيارة الرئيس المصري "أنور السادات"إلى إسرائيل في 17سبتمبر 1977م، بدأ الانشقاق في الصف العربي وتفريق الأمة العربية، وهو ما مهد الطريق إلى اتفاقية كامب ديفيد، فكان اجتماع الرئيس "أنور السادات"و"مناحم بيجن"رئيس وزراء إسرائيل و"الرئيس الأمريكي "جيمي كارتر"في كامب ديفيد بالولايات المتحدة الأمريكية، من 5 إلى 17 سبتمبر 1978، اتفقوا على إطار للسلام في الشرق الأوسط.

وبتوقيع الاتفاقية في 17 سبتمبر 1978م، رفضت الدول العربية الانضمام للصراع العربي الإسرائيلي، وعزلت مصر في الأمة العربية وأخرجت من دائرة الصراع العربي، وأصبح الوطن العربي أقاليم مشتتة، حيث أجبرت هذه الاتفاقية الفلسطينيين والعرب، الاعتراف بطريقة غير مباشرة بالكيان الصهيوني، وضيقت الخناق أكثر على الجانب الفلسطيني، وهو الأمر الذي انعكس بالسلب على العرب وأرجح الكفة لصالح إسرائيل.

وقد نتج عن توقيع الاتفاقية، أثار وانعكاسات على مستوى البلدين فكان أهمها كالتالي:

-أصبحت مصر أول دولة تعترف بالكيان الصهيوني، وذلك من خلال مواصلة إسرائيل في بناء مستوطناتها في الضفة الغربية والقطاع واستفزاز الشعب الفلسطيني.

- رفض الجامعة العربية الاعتراف بالاتفاقية ونقل مقرها من القاهرة إلى تونس.

-تطور العلاقات بين مصر وإسرائيل على جميع الأصعدة ولا سيما الاقتصادية والدبلوماسية.

-نتيجة لهذا السلام حصل كلا الرئيسين الموقعين على جائزة نوبل للسلام، وعلى إثر هذا التوقيع تم اغتيال الرئيس أنور السادات سنة 1981م، لكن اغتياله لم يسهل عودة مصر للصف العربي وإلغاء معاهدات الذل والخيانة.

ومن خلال ما سبق توصلنا إلى نتيجتين اساسيتين:

أولهما: أن الاتفاقية تعتبر أكبر خطأ اقترفته مصر في حق العرب عامة، والفلسطينيون خاصة، حيث تضرر الشعب الفلسطيني أكثر، بتنازلهم عن الأراضي المحتلة في حرب 1948م وبعض الأجزاء في حرب 1967م، وخروجها عن المسار العربي في النضال دون أخذ أدنى اعتبار للدول العربية، هذا ما خيب أمال الشعوب العربية والإسلامية.

ثانيهما: لا يمكن رؤية في الأفق القريب للصراع العربي الإسرائيلي، كون الوازع الديني المحرك الرئيسي له، فمهما حدث لا يمكن للشعوب العربية المسلمة، التنازل عن المقدسات الدينية، ولا يمكن لليهود التخلي عن أرض الميعاد.

الـــمـلاحـق

- الملحق رقم 01: خطاب السادات في الكنيست الإسرائيلي.
- الملحق رقم 02: معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل.
- الملحق رقم 03: الخطابات المصاحبة لمعاهدة السلام بين مصر وإسرائيل.
- الملحق رقم 04: صور وخرائط.

الملحق رقم 01: خطاب السادات في الكنيست الإسرائيلي.

في يوم 20 نوفمبر 1977 م الموافق لـ9 من ذي الحجة 1397هـ، خطب الرئيس المصري أنور السادات أمام الكنيست الإسرائيلي قائلاً[1]:

«السيد الرئيس؛ **أيها السيدات والسادة؛**

اسمحوا لي أولا أن أتوجه إلى السيد رئيس الكنيست بالشكر الخاص، لإتاحته هذه الفرصة، لكي أتحدث إليكم. وحين أبدأ حديثي أقول:

السلام عليكم ورحمة الله، والسلام لنا جميعا، بإذن الله.

السلام لنا جميعا، على الأرض العربية وفي إسرائيل، وفي كل مكان من أرض هذا العالم الكبير، المعقَّد بصراعاته الدامية، المضطرب بتناقضاته الحادَّة، المهدَّد بين الحين والحين بالحروب المدمِّرة، تلك التي يصنعها الإنسان، ليقضي بها على أخيه الإنسان. وفي النهاية، وبين أنقاض ما بنَى الإنسان، وبين أشلاء الضحايا من بنِي الإنسان، فلا غالب ولا مغلوب، بل إنَّ المغلوب الحقيقي دائما هو الإنسان، أرقى ما خلقَّه الله. الإنسان الذي خلقه الله، كما يقول غاندي، قدّيس السلام، "لكي يسعى على قَدَميه، يبني الحياة، ويعبد الله."

وقد جئت إليكم اليوم على قَدَمَيْن ثابتَتَيْن، لكي نبني حياة جديدة، لكي نُقِيم السلام. وكلنا على هذه الأرض، أرض الله، كلنا، مسلمين ومسيحيين ويهود، نعبد الله، ولا نشرك به أحدا. وتعاليم الله ووصاياه، هي حب وصدق وطهارة وسلام.

وإنني ألتمس العذر لكل من استقبل قراري، عندما أعلنته للعالم كله أمام مجلس الشعب المصري، بالدهشة، بل الذهول. بل إن البعض، قد صُوِّرت له المفاجأة العنيفة، أن قراري ليس أكثر من مناورة كلامية للاستهلاك أمام الرأي العام العالمي، بل وصفه بعض آخر بأنه تكتيك سياسي، لكي أخفي به نواياي في شنّ حرب جديدة.

ولا أخفي عليكم أن أحد مساعديَّ في مكتب رئيس الجمهورية، اتصل بي في ساعة متأخرة من الليل، بعد عودتي إلى بيتي من مجلس الشعب، ليسألني، في قلق: وماذا تفعل، يا سيادة الرئيس، لو وجَّهت إليك إسرائيل الدعوة فعلا؟ فأجبته، بكل هدوء: سأقْبلها على الفور.

لقد أعلنت أنني سأذهب إلى آخِر العالم. سأذهب إلى إسرائيل، لأنني أريد أن أطرح الحقائق كاملة أمام شعب إسرائيل.

إنني ألتمس العذر لكل من أذهله القرار، أو تشكك في سلامة النوايا وراء إعلان القرار. فلم يكن أحد يتصور أن رئيس أكبر دولة عربية، تتحمل العبء الأكبر والمسؤولية الأولى في قضية الحرب والسلام في منطقة.

(1) سليم إلياس: **موسوعة أحداث العالم: معاهدات واتفاقات**، المرجع السابق، ص 254-270.

https://ar.wikisource.org/wiki/خطاب_السادات_في_الكنيست_الإسرائيلي 15-03-2016، 20:00

(تابـــــــــع)

الشرق الأوسط، يمكن أن يعرض قراره بالاستعداد للذهاب إلى أرض الخصم. ونحن لا نزال في حالة حرب، بل نحن جميعا لا نزال نعاني آثار أربع حروب قاسية خلال ثلاثين عامًا، بل إن أُسَر ضحايا حرب أكتوبر1973، لا تزال تعيش مآسي الترمل، وفقْد الأبناء، واستشهاد الآباء والإخوان.

كما أنني، كما سبق أن أعلت من قبل، لم أتداول هذا القرار مع أحد من زملائي وإخوتي، رؤساء الدول العربية، أو دول المواجهة. ولقد اعترض من اتصل بي منهم، بعد إعلان القرار، لأن حالة الشكّ الكاملة، وفقدان الثقة الكاملة، بين الدول العربية والشعب الفلسطيني، من جهة، وبين إسرائيل من جهة أخرى، لا تزال قائمة في كل النفوس. ويكفي أن أشهرًا طويلة، كان يمكن أن يحلّ فيها السلام. قد ضاعت سدى، في خلافات ومناقشات لا طائل منها حول إجراءات عقد مؤتمر جنيف، وكلها تعبّر عن الشك الكامل وفقدان الثقة الكاملة.

ولكنني أصارحكم القول بكل الصدق، أنني اتخذت هذا القرار بعد تفكير طويل، وأنا أعلم أنه مخاطرة كبيرة، لأنه إذا كان الله قد كتب لي قدري أن أتولى المسؤولية عن شعب مصر، وأن أشارك في مسؤولية المصير، بالنسبة إلى الشعب العربي وشعب فلسطين، فإنَّ أول واجبات هذه المسؤولية، أن استنفد كل السبُل، لكي أجنّب شعبي المصري العربي، وكل الشعب العربي، ويلات حروب أخرى، محطمة، مدمرة، لا يعلم مداها إلاَّ الله.

وقد اقتنعت بعد تفكير طويل، أن أمانة المسؤولية أمام الله، وأمام الشعب، تفرض عليَّ أن أذهب إلى آخِر مكان في العالم، بل أن أحضر إلى بيت المقدس، لأخاطب أعضاء الكنيست، ممثلي شعب إسرائيل، بكل الحقائق التي تعتمل في نفسي، وأتركّكم، بعد ذلك، لكي تقرروا لأنفسكم. وليفعل الله بنا، بعد ذلك، ما يشاء.

أيها السيدات والسادة

إنَّ في حياة الأمم والشعوب لحظات، يتعين فيها على هؤلاء الذين يتّصفون بالحكمة والرؤية الثاقبة، أن ينظروا إلى ما وراء الماضي، بتعقيداته ورواسبه، من أجل انطلاقة جسور نحو آفاق جديدة.

وهؤلاء الذين يتحملون، مثلنا، تلك المسؤولية الملقاة على عاتقنا، هم أول من يجب أن تتوافر لديهم الشجاعة لاتخاذ القرارات المصيرية، التي تتناسب مع جلال الموقف. ويجب أن نرتفع جميعًا فوق جميع صور التعصب، وفوق خداع النفس، وفوق نظريات التفوق البالية. ومن المهم ألاّ ننسى أبدًا أن العصمة لله وحده.

وإذا قلت إنني أريد أن أجنّب كل الشعب العربي ويلات حروب جديدة مفجعة. فإنني أعلن أمامكم، بكل الصدق، أنني أحمل نفس المشاعر، وأحمل نفس المسؤولية، لكل إنسان في العالم، وبالتأكيد نحو الشعب الإسرائيلي.

ضحية الحرب: الإنسان. إنّ الروح، التي تزهق في الحرب، هي روح إنسان، سواء كان عربيًا أو إسرائيليًا. إنَّ الزوجة التي تترمل، هي إنسانة، من حقّها أن تعيش في أسرة سعيدة، سواء كانت عربية أو إسرائيلية.

(تابـــــــــع)

إنَّ الأطفال الأبرياء، الذين يفقدون رعاية الآباء وعطفهم، هم أطفالنا جميعًا، على أرض العرب، أو في إسرائيل، لهم علينا المسؤولية الكبرى في أن نوفر لهم الحاضر الهانئ، والغد الجميل.

من أجل كل هذا، ومن أجل أن نحمي حياة أبنائنا وأخواتنا جميعًا، من أجل أن تنتج مجتمعاتنا، وهي آمنة مطمئنة، من أجل تطولا الإنسان وإسعاده وإعطائه حقّه في الحياة الكريمة، من أجل مسؤوليتنا أمام الأجيال المقبلة، من أجل بسمة كل طفل يولد على أرضنا. من أجل كل هذا، اتخذت قراري أن أحضر إليكم، رغم كل المحاذير، لكي أقول كلمتي.

ولقد تحملت وأتحمل متطلبات المسؤولية التاريخية. ومن أجل ذلك، أعلنت من قبل، ومنذ أعوام، وبالتحديد في 4 فبراير1971 ، أنني مستعد لتوقيع اتفاق سلام مع إسرائيل. وكان هذا أول إعلان يصدر عن مسؤول عربي، منذ أن بدأ الصراع العربي – الإسرائيلي. وبكل هذه الدوافع، التي تفرضها مسؤولية القيادة، أعلنت في السادس عشر من أكتوبر1973 ، وأمام مجلس الشعب المصري، الدعوة إلى مؤتمر دولي، يتقرر فيه السلام العادل الدائم.

ولم أكن، في ذلك الوقت، في وضع مَن يستجدي السلام أو يطلب وقف النار. وبهذه الدوافع كلها، التي يلزم بها الواجب التاريخي والقيادي، وقّعنا اتفاق فكّ الاشتباك الأول، ثم اتفاق فكّ الاشتباك الثاني في سيناء. ثم سعينا نطرق الأبواب، المفتوحة والمغلقة، لإيجاد طريق معين نحو سلام دائم، عادل. وفتحنا قلوبنا لشعوب العالم كله، لكي نتفهم دوافعنا وأهدافنا، ولكي نقتنع فعلاً أننا دعاة عدل وصنّاع سلام.

وبهذه الدوافع كلها، قررت أن أحضر إليكم، بعقل مفتوح وقلب مفتوح وإرادة واعية، لكي نُقِيم السلام الدائم، القائم على عدل.

وشاءت المقادير أن تجيئ رحلتي إليكم، رحلة السلام، في يوم العيد الإسلامي الكبير، عيد الأضحى المبارك، عيد التضحية والفداء، حين أسلم إبراهيم – عليه السلام، جدُّ العرب واليهود. أقول حين أمره الله، وتوجّه إليه بكل جوارحه، لا عن ضعف، بل عن قوة روحية هائلة، وعن اختيار حرٍّ للتضحية بفلذة كبيرة، بدافع من إيمانه الراسخ، الذي لا يتزعزع، بمُثُل عليا تعطي الحياة مغزى عميقًا. ولعلَّ هذه المصادفة، تحمل معنى جديدا في نفوسنا جميعا، لعلّه يصبح أملا حقيقيا في تباشير الأمن والأمان والسلام.

أيها السيدات والسادة

دعونا نتصارح، بالكلمة المستقيمة، والفكرة الواضحة، التي لا تحمل أي التواء. دعونا نتصارح اليوم، والعالم كله، بغربه وشرقه، يتابع هذه اللحظات الفريدة، التي يمكن أن تكون نقطة تحوّل جذري في مسار التاريخ في هذه المنطقة من العالم، إن لم يكن في العالم كله.

دعونا نتصارح، ونحن نجيب عن السؤال الكبير: كيف يمكن أن نحقق السلام الدائم، العادل؟

(تابـــــــــع)

لقد جئت إليكم أحمل جوابي الواضح الصريح عن هذا السؤال الكبير، لكي يسمعه الشعب في إسرائيل، ولكي يسمعه العالم أجمع، ولكي يسمعه أيضًا كل أولئك، الذينتصل أصوات دعواتهم المخلصة إلى أذني، أملاً في أن تتحقق، في النهاية، النتائج التي يرجوها الملايين من هذا الاجتماع التاريخي.

وقبل أن أعلن جوابي، أرجو أن أؤكد لكم، أنني أعتمد، في هذا الجواب الواضح الصريح، على حقائق عدة، لا مهرب لأحد من الاعتراف بها:

الحقيقة الأولى، أنه لا سعادة لأحد على حساب شقاء الآخرين.

الحقيقة الثانية، إنني لم أتحدث ولن أتحدث بلُغَتَيْن، ولم أتعامل ولن أتعامل بسياستَيْن. ولست أتعامل مع أحدٍ، إلاّ بلُغة واحدة، وسياسة واحدة، ووجْه واحد.

الحقيقة الثالثة، إنَّ المواجهة المباشرة والخط المستقيم، هما أقرب الطرقوأنجحها للوصول إلى الهدف الواضح.

الحقيقة الرابعة، إنَّ دعوة السلام الدائم، العادل، المبْني على احترام قرارات الأمم المتحدة، أصبحت اليوم دعوة العالم كله، وأصبحت تعبيرًا واضحًا عن إرادة المجتمع الدولي، سواء في العواصم الرسمية، التي تصنع السياسة وتتخذ القرار، أو على مستوى الرأي العام العالمي الشعبي، ذلك الرأي العام الذي يؤثِّر في صنع السياسة واتخاذ القرار.

الحقيقة الخامسة، ولعلَّها أبرز الحقائق وأوضحها، إنّ الأمة العربية لا تتحرك في سعيها من أجل السلام الدائم، العادل، من موقع ضعف أو اهتزاز، بل إنها على العكس تمامًا، تملك من مقومات القوة والاستقرار ما يجعل كلمتها نابعة من إرادة صادقة نحو السلام. صادرة عن إدراك حضاري أنه لكي تتجنب كارثة محقَّقة، علينا وعليكم وعلى العالم كله، فإنه لا بديل من إقرار سلام دائم، وعادل، لا تزعزعه الأنواء، ولا تعبث به الشكوك، ولا يهزه سوء المقاصد أو التواء النوايا.

من واقع هذه الحقائق، التي أردت أن أضعكم في صورتها كما أراها، أرجو أيضًا أن أحذركم، لكل الصدق، أحذركم من بعض الخواطر، التي يمكن أن تطرأ على أذهانكم.

إن واجب المصارحة يقتضي أن أقول لكم ما يلي:

أولا :إنني لم أجئ إليكم لكي أعقد اتفاقًا منفردًا بين مصر وإسرائيل. ليس هذا واردًا في سياسة مصر. فليست المشكلة هي مصر وإسرائيل. وأي سلام منفرد بين مصر وإسرائيل، أو بين أية دولة من دول المواجهة وإسرائيل، فإنه لن يُقيم السلام الدائم، العادل، في المنطقة كلها. بل أكثر من ذلك، فإنه حتى لو تحقق السلام بين دول المواجهة كلها وإسرائيل، بغير حل عادل للمشكلة الفلسطينية، فإنَّ ذلك لن يحقق أبدًا السلام الدائم، العادل، الذي يلحّ العالم كله اليوم عليه.

(تابـــــــــع)

ثانيا :إنني لم أجئ إليكم لكي أسعى إلى سلام جزئي، بمعنى أن ننهي حالة الحرب في هذه المرحلة، ثم نرجئ المشكلة برمّتها إلى مرحلة تالية. فليس هذا هو الحل الجذري، الذي يصل بنا إلى السلام الدائم.

ويرتبط بهذا، أنني لم أجئ إليكم لكي نتفق على فضِّ اشتباك ثالث في سيناء، أو في سيناء والجولان والضفة الغربية. فإنَّ هذا يعني أننا نؤجل فقط اشتعال الفتيل إلى أي وقت مقبل، بل هو يعني، أننا نفتقد شجاعة مواجهة السلام، وأننا أضعف من أن نتحمل أعباء ومسؤوليات السلام الدائم، العادل.

لقد جئت إليكم لكي نبني معًا السلام الدائم، العادل، حتى لا تُراق نقطة دم واحدة من جسد عربي أو إسرائيلي. ومن أجل هذا، أعلنت أنني مستعدّ لأن أذهب إلى آخِر العالم.

وهنا نعود إلى الإجابة عن السؤال الكبير: كيف نحقق السلام الدائم، العادل؟

في رأيي، وأعلنها من هذا المنبر للعالم كله، أن الإجابة ليست مستحيلة، ولا هي بالعسيرة، على الرغم من مرور أعوام طويلة من ثأر الدم، والأحقاد الكراهية، وتنشئة أجيال على القطيعة الكاملة، والعداء المستحكم. الإجابة ليست عسيرة، ولا هي مستحيلة، إذا طرقنا سبيل الخط المستقيم بكل الصدق والأمانة.

أنتم تريدون العيش معنا في هذه المنطقة من العالم. وأنا أقول لكم، لكل الإخلاص، إننا نرحب بكم بيننا، بكل الأمن والأمان.

إنَّ هذا في حد ذاته، يشكّل نقطة تحوّل هائلة من علامات تحوّل تاريخي حاسم.

لقد كنّا نرفضكم، وكانت لنا أسبابنا ودعوانا ..**نعم**.

لقد كنّا نرفض الاجتماع بكم، في أي مكان ..**نعم**.

لقد كنّا نصفكم بإسرائيلالمزعومة ..**نعم**.

لقد كانت تجمعنا المؤتمرات أو المنظمات الدولية، وكان ممثلونا، ولا يزالون، لا يتبادلون التحية والسلام ..**نعم**. حدث هذا، ولا يزال يحدث.

لقد كنّا نشترط لأي مباحثات وسيطًا، يلتقي كل طرف على انفراد ..**نعم**.

هكذا تمَّت مباحثات فضِّ الاشتباك الأول. وهكذا أيضًا تمَّت مباحثات فضِّ الاشتباك الثاني.

كما أن ممثلينا التقوا في مؤتمر جنيف الأول، دون تبادل كلمة مباشرة ..**نعم** .هذا حدث.

ولكنني أقول لكم اليوم، وأعلن للعالم كله، إننا نقبل بالعيش معكم في سلام دائم وعادل. ولا نريد أن نحيطكم أو أن تحيطونا بالصواريخ المستعدة للتدمير، أو بقذائف الأحقاد والكراهية.

ولقد أعلنت أكثر من مرة، أن إسرائيل أصبحت حقيقة واقعة، اعترف بها العالم، وحملت القوَّتان العُظميان مسؤولية أمنها وحماية وجودها. ولما كنّا نريد السلام، فعلاً وحقًّا، فإننا نرحب بأن تعيشوا بيننا، في أمن وسلام، فعلاً وحقًّا.

(تابـــــــــع)

لقد كان بيننا وبينكم جدار ضخم مرتفع، حاولتم أن تبنُوه على مدى ربع قرن من الزمان. ولكنه تحطم في عام.1973

كان جدارًا من الحرب النفسية، المستمرة في التهابها وتصاعدها.

كان جدارًا من التخويف بالقوة، القادرة على اكتساح الأمة العربية، من أقصاها إلى أقصاها.

كان جدارًا من الترويج، أننا أمّة تحولت إلى جثة بلا حراك، بل إن منكم من قال إنه حتى بعد مضيّ خمسين عامًا مقبلة، فلن تقوم للعرب قائمة من جديد.

كان جدارًا يهدد دائما بالذراع الطويلة، القادرة على الوصول إلى أي موقع وإلى أي بُعد.

كان جدارًا يحذرنا من الإبادة والفناء، إذا نحن حاولنا أن تستخدم حقّنا المشروع في تحرير أرضنا المحتلة.

وعلينا أن نعترف معًا بأن هذا الجدار، قد وقع وتحطم في عام1973، ولكن، بقي جدار آخر. هذا الجدار الآخر، يشكل حاجزًا نفسيًا معقُّدًا بيننا وبينكم. حاجزًا من الشكوك، حاجزًا من النفور، حاجزًا من خشية الخداع، حاجزًا من الأوهام حول أي تصرف أو فعل أو قرار، حاجزا من التفسير الخاطئ لكل حدث أو حديث.

وهذا الحاجز النفسي، هو الذي عبّرت عنه في تصريحات رسمية، بأنه يشكّل سبعين في المائة من المشكلة.

وإنني أسألكم اليوم، بزيارتي لكم، لماذا لا نمدّ أيادينا، بصدقٍ وإيمانٍ وإخلاصٍ، لكي نحطم هذا الحاجز معًا؟

لماذا لا تتفق إراداتنا، بصدقٍ وإيمانٍ وإخلاصٍ، لكي نزيل معًا كل شكوك الخوف والعذر والتواء المقاصد وإخفاء حقائق النوايا؟

لماذا لا نتصدى معًا، بشجاعة الرجال، وبجسارة الأبطال، الذين يهَبون حياتهم لهدف أسمَى؟

لماذا لا نتصدى معًا، بهذه الشجاعة والجسارة، لكي نُقِيم صرحًا شامخًا للسلام، يحمي ولا يهدِّد، يشعّ لأجيالنا القادمة أضواء الرسالة الإنسانية نحو البناء والتطور ورِفعة الإنسان؟

لماذا نُورِث هذه الأجيال نتائج سفك الدماء، وإزهاق الأرواح، وتيتيم الأطفال، وترمل الزوجات، وهدم الأُسر، وأنين الضحايا؟

لماذا لا نؤمن بحكمة الخالق، التي أوردها في أمثال سليمان الحكيم:

"الغش في قلب الذين يفكرون في الشرّ. أما المبشرون بالسلام، فلهم فرح."

"لقمة يابسة، ومعها سلامة، خير من بيت مليء بالذبائح، مع الخصام."

لماذا لا نردّد معًا من مزامير داوود النبي":إليك، يا رب، أصرخ. اسمع صوت تضرعي، إذا استغثت بك. وأرفع يدي إلى محراب قُدْسك، لا تجذبني مع الأشرار ومع فَعَلة الإثم، المخاطبين أصحابهم بالسلام، والشرّ في قلوبهم. أعطهم حسب فِعلهم، وحسب شر أعمالهم. أطلب السلامة وأسعى وراءها".

(تابـــــــــع)

أيها السادة

الحق أقول لكم، إن السلام لن يكون اسمًا على مسمّى، ما لم يكن قائمًا على العدالة، وليس على احتلال أرض الغير. ولا يَسُوغ أن تطلبوا لأنفسكم ما تنكرونه على غيركم.

وبكل صراحة، وبالروح التي حدت بي على القُدوم إليكم اليوم، فإني أقول لكم، إنَّ عليكم أن تتخلّوا، نهائيًا، عن أحلام الغزو، وأن تتخلّوا، أيضًا، عن الاعتقاد بأن القوة هي خير وسيلة للتعامل مع العرب.

إنَّ عليكم أن تستوعبوا جيدًا دروس المواجهة بيننا وبينكم، فلن يجيدكم التوسع شيئًا.

ولكي نتكلم بوضوح، فإن أرضنا لا تقبل المساومة، وليست عُرضة للجدل. إنَّ التراب الوطني والقومي، يعتبر لدينا في منزلة الوادي المقدس طُوى، الذي كلَّم فيه الله موسى – عليه السلام. ولا يملك أي منّا، ولا يقبل أن يتنازل عن شبر واحد منه، أو أن يقبل مبدأ الجدل والمساومة عليه.

والحق أقول لكم أيضًا، إن أمامنا، اليوم، الفرصة السانحة للسلام، وهي فرصة لا يمكن أن يجود بمثلها الزمان، إذا كنَّا جادّين حقًّا في النضال من أجل السلام.

وهي فرصة، لو أضعناها، أو بددناها، فلسوف تحلّ بالمتآمر عليها لعنة الإنسانية، ولعنة التاريخ.

ما هو السلام بالنسبة إلى إسرائيل؟

أن تعيش في المنطقة، مع جيرانها العرب، في أمن واطمئنان. هذا منطق أقول له **نعم**.

أن تعيش إسرائيل في حدودها آمنة من أي عدوان. هذا منطق أقول له **نعم**.

أن تحصل إسرائيل على كل أنواع الضمانات، التي تؤمِّن لها هَاتَيْن الحقيقتين. هذا مطلب أقول له **نعم.بل إننا نعلن أننا نقبَل كل الضمانات الدولية، التي تتصورونها، وممّن تَرضَونه أنتم.**

نعلن أننا نقبَل كل الضمانات، التي تريدونها من القوَّتين العُظمَيين، أو من إحداهما، أو من الخمسة الكبار، أو من بعضهم.

وأعود فأعلن، بكل الوضوح، أننا قابلون بأي ضمانات تَرتضونها، لأننا في المقابل، سنأخذ نفس الضمانات.

خلاصة القول، إذًا، عندما نسأل: ما هو السلام بالنسبة إلى إسرائيل؟

يكون الرد هو أن تعيش إسرائيل في حدودها مع جيرانها العرب في أمن وأمان، وفي إطار كل ما ترتضيه من ضمانات، يحصل عليها الطرف الآخر.

ولكن كيف يتحقق هذا؟ كيف يمكن أن نصِلَ إلى هذه النتيجة، لكي نصِلَ بها إلى السلام الدائم، العادل؟

(تابـــــــــع)

هناك حقائق لا بد من مواجهتها، بكل شجاعة ووضوح.

هناك أرض عربية احتلتها، ولا تزال تحتلها، إسرائيل بالقوة المسلحة، ونحن نصرّ على تحقيق الانسحاب الكامل منها، بما فيها القدس العربية.

القدس التي حضرت إليها باعتبارها مدينة السلام، والتي كانت، وسوف تظل على الدوام، التجسيد الحيّ للتعايش بين المؤمنين بالديانات الثلاث.

وليس من المقبول أن يفكر أحد في الوضع الخاص لمدينة القدس، في إطار الضم أو التوسع. وإنّما يجب أن تكون مدينة حرة، مفتوحة لجميع المؤمنين.

وأهم من كل هذا، فإن تلك المدينة، يجب ألاّ تُفصل عن هؤلاء الذين اختاروها مقرًّا ومقامًا لعدة قرون.

وبدلا من إيقاف أحقاد الحروب الصليبية، فإننا يجب أن نحيِي روح عمر بن الخطاب وصلاح الدين، أي روح التسامح واحترام الحقوق.

إنَّ دُور العبادة، الإسلامية والمسيحية، ليست مجرد أماكن لأداء الفرائض والشعائر، بل إنها تقوم شاهد صدقٍ على وجودنا، الذي لم ينقطع في هذا المكان، سياسيًا وروحيًا وفكريًا.

وهنا، فإنه يجب ألا يخطئ أحد تقدير الأهمية والإجلال اللذين نكنّهما للقدس، نحن معشر المسيحيين والمسلمين. ودعوني أقُلْ لكم، بلا أدنى تردُّد، إنني لم أجئ إليكم تحت هذه القبة، لكي أتقدم برجاء أن تُجلوا قواتكم من الأرض المحتلة. إن الانسحاب الكامل من الأرض المحتلة بعد1967 ، أمر بديهي، لا نقبل فيه الجدل، ولا رجاء فيه لأحد أو من أحد.

ولا معنى لأي حديث عن السلام الدائم، العادل، ولا معنى لأي خطوة لضمان حياتنا معًا في هذه المنطقة من العالم، في أمن وأمان، وأنتم تحتلون أرضًا عربية بالقوة المسلحة. فليس هناك سلام يستقيم أو يُبنى، مع احتلال أرض الغير.

نعم، هذه بديهية، لا نقبل الجدل والنقاش، إذا خلُصت النوايا وصَدَق النضال، لإقرار السلام الدائم، العادل، لجيلنا ولكل الأجيال من بعدنا.

أمّا بالنسبة للقصية الفلسطينية، فليس هناك من ينكر أنها جوهر المشكلة كلها، وليس هناك كم يقبل، اليوم، في العالم كله، شعارات رُفعت هنا في إسرائيل، تتجاهل وجود شعب فلسطين، بل تتساءل أين هو هذا الشعب؟

إنَّ قضية شعب فلسطين، وحقوق شعب فلسطين المشروعة، لم تعد، اليوم، موضوع تجاهل أو إنكار من أحد. بل لا يحتمل عقل يفكر أن تكون موضع تجاهل أو إنكار.

(تابـــــــــع)

إنها واقع استقبله المجتمع الدولي، غربًا وشرقًا، بالتأييد والمساندة والاعتراف، في مواثيق دولية وبيانات رسمية، لن يجدي أحدًا أن يصمّ أذنيه عن دويّها المسموع، ليل نهار، أو أن يغمض عينيه عن حقيقتها التاريخية، حتى الولايات المتحدة الأمريكية، حليفكم الأول، التي تحمل قمة الالتزام لحماية وجود إسرائيل وأمنها، والتي قدّمت، وتقدّم إلى إسرائيل كل عون معنوي ومادي وعسكري. أقول حتى الولايات المتحدة اختارت أن تواجِه الحقيقة والواقع، وأن تعترف بأن للشعب الفلسطيني حقوقًا مشروعة، وأن المشكلة الفلسطينية هي قلب الصراع وجوهره، وطالما بقيت معلقة دون حل، فإن النزاع سوف يتزايد ويتصاعد، ليبلغ أبعادًا جديدة. وبكل الصدق، أقول لكم إن السلام لا يمكن أن يتحقق بغير الفلسطينيين، وإنه لخطأ جسيم، لا يعلم مداه أحد، أن نغمض الطرف عن تلك القضية، أو ننحّيها جانبًا.

ولن أستطرد في سرد أحداث الماضي، منذ صدر وعد بلفور لستين عامًا خلَت، فأنتم على بيّنة من الحقائق جيدًا.

وإذا كنتم قد وجدتم المبرر، القانوني والأخلاقي، لإقامة وطن قومي على أرضٍ، لم تكن كلها ملكًا لكم، فأولى بكم أن تتفهموا إصرار شعب فلسطين على إقامة دولته من جديد في وطنه.

وحين يُطالب بعض الغُلاة المتطرفين أن يتخلّى الفلسطينيون عن هذا الهدف الأسمى، فإنَّ معناه، في الواقع وحقيقة الأمر، مطالبة لهم بالتخلي عن هويتهم، وعن كل أمل لهم في المستقبل.

إنني أحيّي أصواتًا إسرائيلية، طالبت بالاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني، وصولاً إلى السلام، وضمنًا له. ولذلك، فإنني أقول، أيها السيدات والسادة، إنه لا طائل من وراء عدم الاعتراف بالشعب الفلسطيني وحقوقه في إقامة دولته وفي العودة. لقد مررنا، نحن العرب، بهذه التجربة من قبل، معكم، ومع حقيقة الوجود الإسرائيلي، وانتقل بنا الصراع من حربٍ إلى حربٍ، ومن ضحايا إلى مزيد من الضحايا، حتى وصلنا، اليوم، نحن وأنتم، إلى حافة هاوية رهيبة وكارثة مروّعة، إذا نحن لم نغتنم اليوم معًا فرصة السلام الدائم والعادل.

عليكم أن تواجِهوا الواقع مواجَهة شجاعة، كما واجهته أنا.

ولا حلّ لمشكلة أبدًا بالهروب منها، أو بالتعالي عليها.ولا يمكن أن يستقر سلام بمحاولة فرض أوضاع وهمية، أدار لها العالم كله ظهره، وأعلن نداءه الإجماعي بوجوب احترام الحق والحقيقة.

ولا داعي للدخول في الحلقة المفرَغة مع الحق الفلسطيني.

ولا جدوى من خلق العقبات، إلاّ أن تتأخر مسيرة السلام، أو أن يُقتل السلام.

وكما قلت لكم، فلا سعادة لأحد على حساب شقاء الآخرين. كما أن المواجَهة المباشرة والخط المستقيم، هما أقرب الطرق و أنجحها للوصول إلى الهدف الواضح. والمواجهَة المباشرة للمشكلة الفلسطينية، واللغة الواحدة لعلاجها نحو سلام دائم، عادل، هو في أن تقوم دولته.

(تابـــــــــع)

ومع كل الضمانات الدولية، التي تطلبونها، فلا يجوز أن يكون هناك خوف من دولة وليدة، تحتاج إلى معونة كل دول العالم لقيامها. وعندما تدق أجراس السلام، فلن توجد يد لتدق طبول الحرب، وإذا وُجدت، فلن يُسمع لها صوتٌ.

وتصوروا معي اتفاق سلام في جنيف، نزفّه إلى العالم المتعطش إلى السلام. اتفاق سلام يقومُ على:

- **أولاً** :إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية، التي أُحتلت في عام.1967
- **ثانياً**: تحقيق الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني، وحقّه في تقرير المصير، بما في ذلك حقّه في إقامة دولته.
- **ثالثًا** :حق كل دول المنطقة في العيش في سلام داخل حدودها الآمنة، والمضمونة عن طريق إجراءات يُتفق عليها، تحقق الأمن المناسب للحدود الدولية، بالإضافة إلى الضمانات الدولية المناسبة.
- **رابعًا** :تلتزم كل **دول** المنطقة بإدارة العلاقات فيما بينها، طبقًا لأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وبصفة خاصة عدم الالتجاء إلى القوة، وحل الخلافات بينها بالوسائل السلمية.
- **خامسًا** :إنهاء حالة الحرب القائمة في المنطقة.

أيها السيدات والسادة

إنَّ السلام ليس توقيعًا على سطور مكتوبة، بل إنه كتابة جديدة للتاريخ، إنَّ السلام ليس مباراة في المناداة به، للدفاع عن أية شهوات أو لِستر أية أطماع، فالسلام، في جوهره، نضال جبّار ضد كل الأطماع والشهوات. ولعل تجارب التاريخ، القديم والحديث، تعلّمنا جميعًا أن الصواريخ والبوارج والأسلحة النووية، لا يمكن أن تُقِيم الأمن، ولكنها على العكس تحطم كل ما يبنيه الأمن.

وعلينا، من أجل شعوبنا، من أجل حضارة صنعها الإنسان، أن نحمي الإنسان في كل مكان، من سلطان قوة السلاح.

علينا أن نُعلي سلطان الإنسانية بكل قوة القيَم والمبادئ، التي تُعلي مكانة الإنسان.

وإذا سمحتم لي أن أتوجه بندائي من هذا المنبر إلى شعب إسرائيل، فإنني أتوجه بالكلمة الصادقة الخالصة، إلى كل رجل وامرأة وطفل في إسرائيل،

إنني أحمل إليكم من شعب مصر، الذي يُبارك هذه الرسالة المقدسة من أجل السلام، أحمل إليكم رسالة السلام، رسالة شعب مصر، الذي لا يعرف التعصب، والذي يعيش أنباؤه، من مسلمين ومسيحيين ويهود، بروح المودّة والحب والتسامح. هذه هي مصر، التي حمّلني شعبها أمانة الرسالة المقدسة، رسالة الأمن والأمان والسلام.

فيا كل رجل وامرأة وطفل في إسرائيل: شجعوا قيادتكم على نضال السلام، ولتتجه الجهود إلى بناء صرْح شامخ للسلام، بدلاً من بناء القلاع والمخابئ المحصنة بصواريخ الدمار. قدّموا للعالم صورة الإنسان الجديد في هذه المنطقة من العالم، لكي يكون قدوة الإنسان العصر، إنسان السلام في كل موقع ومكان.

(تابـــــــــع)

بشّروا أبناءكم، أن ما مضى هو آخر الحروب ونهاية الآلام، وأن ما هو قادم هو البداية الجديدة، للحياة الجديدة، حياة الحب والخير والحرية والسلام.

ويا أيتها الأم الثكلى،

ويا أيتها الزوجة المترملة،

ويا أيها الابن الذي فقد الأخ والأب،

يا كل ضحايا الحروب،

-املئوا الأرض والفضاء بتراتيل السلام.

-املئوا الصدور والقلوب بآمال السلام.

-اجعلوا الأنشودة حقيقة تعيش وتثمر.

-اجعلوا الأمل دستور عمل ونضال.

وإرادة الشعوب هي من إرادة الله.

أيها السيدات والسادة؛ قبل أن أصل إلى هذا المكان، توجّهت بكل نبضة في قلبي، وبكل خلجة في ضميري، إلى الله – سبحانه وتعالى – وأنا أؤدي صلاة العيد في المسجد الأقصى، وأنا أزور كنيسة القيامة، توجهت إلى الله – سبحانه وتعالى – بالدعاء أن يلهمني القوة، وأن يؤكد يقين إيماني بأن تحقّق هذه الزيارة أهدافها، التي أرجوها، من أجل حاضر سعيد، ومستقبل أكثر سعادة.

لقد اخترت أن أخرج على كل السوابق والتقاليد، التي عرفتها الدول المتحاربة، ورغم أن احتلال الأرض العربية ما زال قائمًا، بل كان إعلاني عن استعدادي للحضور إلى إسرائيل مفاجأة كبرى، هزّت كثيرًا من المشاعر، وأذهلت كثيرا من العقول، بل شككت في نواياها بعض الآراء، برغم كل ذلك، فإنني استلهمت القرار بكل صفاء الإيمان وطهارته، وبكل التعبير الصادق عن إرادة شعبي ونواياه، واخترت هذا الطريق الصعب، بل إنه في نظر الكثيرين أصعب طريق.

اخترت أن أحضر إليكم، بالقلب المفتوح والفكر المفتوح.

اخترت أن أعطي هذه الدفعة لكل الجهود العالمية المبذولة من أجل السلام.

اخترت أن أقدم لكم، وفي بيتكم، الحقائق المجرّدة عن الأغراض والأهواء.

لا لكي أناور، ولا لكي أكسب جولة، ولكن لكي نكسب معًا أخطر الجولات والمعارك في التاريخ المعاصر، معركة السلام العادل والدائم.

إنها ليست معركتي فقط، ولا هي معركة القيادات فقط في إسرائيل، ولكنها معركة كل مواطن على أرضنا جميعًا، من حقّه أن يعيش في سلام. إنها التزام الضمير والمسؤولية في قلوب الملايين.

(تابـــــــــع)

وقد تساءل الكثيرون، عندما طرحت هذه المبادرة، عن تصوري لما يمكن إنجازه في هذه الزيارة، وتوقعاتي منها. وكما أجبت السائلين، فإنني أعلن أمامكم أنني لم أفكّر في القيام بهذه المبادرة من منطلق ما يمكن تحقيقه أثناء الزيارة، وإنما جئت هنا لكي أبلغ رسالة.

ألا هل بلّغت؟ اللهّم فاشهد.

اللهم إنني أردد مع زكريا قوله: " أحبوا الحقّ والسلام."

وأستلهم آيات الله – العزيز الحكيم – حين قال: " قُلْ آمنَّا باللهِ ومَا أُنزِلَ عَلَيْنَا وَمَا أُنْزِلَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وإسماعيل وإِسْحَقَ وَيَعْقُوبَ والأَسْبَاطِ وَمَا أُوتِيَ مُوسَى وَعِيسَى والنَّبِيُّونَ مِن رَّبِهِمْ لاَ نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُون " صدق الله العظيم.

والسلام عليكم. »

(انـــتـــهـــى)

الملحق رقم 02: معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل.

(أ) ديباجة معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل [1]

إن حكومة دولة إسرائيل وحكومة جمهورية مصر العربية اقتناعا منهما بالضرورة الماسة لإقامة سلام عادل وشامل ودائم في الشرق الأوسط وفقا لقراري مجلس الأمن 242و ..338إذ تؤكدان من جديد التزامهما "بإطار السلام في الشرق الأوسط المتفق عليه في كامب دافيد"، المؤرخ في 17 سبتمبر.. 1978 وإذ تلاحظان أن الإطار المشار إليه إنما قصد به أن يكون أساسا للسلام، ليس بين إسرائيل ومصر فحسب، بل أيضا بن إسرائيل وأي من جيرانها العرب كل فيما يخصه ممن يكون على استعداد للتفاوض من أجل السلام معها على هذا الأساس..ورغبة منهما في إنهاء حالة الحرب بينهما وإقامة سلام تستطيع فيه كل دولة في المنطقة أن تعيش في أمن..واقتناعا منهما بأن عقد معاهدة سلام بين إسرائيل ومصر يعتبر خطوة هامة في طريق السلام الشامل في المنطقة والتوصل إلى تسوية للنزاع العربي الإسرائيلي بكافة نواحيه..وإذ تدعوان الأطراف العربية الأخرى في النزاع إلى الاشتراك في عملية السلام مع إسرائيل على أساس مبادئ إطار السلام المشار إليها آنفا واسترشادا بها..وإذ ترغبان أيضا في إنماء العلاقات الودية والتعاون بينهما وفقا لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي التي تحكم العلاقات الدولية في وقت السلم..قد اتفقتا على الأحكام التالية بمقتضى ممارستهما الحرة لسيادتهما من أجل تنفيذ الإطار الخاص بعقد معاهدة السلام بين إسرائيل ومصر..

- **المادة الأولى:**

: 1تنتهي حالة الحرب بين الطرفين ويقام السلام بينهما عند تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة.

2: تسحبإسرائيل كافة قواتها المسلحة والمدنيين من سيناء إلى ما وراء الحدود الدولية بين مصر وفلسطين تحت الانتداب، كما هو وارد بالبروتوكول الملحق بهذه المعاهدة (الملحق الأول) وتستأنف مصر ممارسة سيادتها الكاملة على سيناء.

3: عند إتمام الانسحاب المرحلي المنصوص عليه في الملحق الأول، يقيم الطرفان علاقات طبيعية وودية بينهما طبقا للمادة الثالثة (فقرة 3).

- **المادة الثانية:**

إن الحدود الدائمة بين مصر وإسرائيل هي الحدود الدولية المعترف بها بين مصر وفلسطين تحت الانتداب كما هو واضح بالخريطة في الملحق الثاني وذلك دون المساس بما يتعلق بوضع قطاع غزة. ويقر الطرفان بأن هذه الحدود مصونة لا تمس ويتعهد كل منهما باحترام سلامة أراضي الطرف الأخر بما في ذلك مياهه الإقليمية ومجاله الجوي.

(1)http://www.ouregypt.us/culture11/culture7.html 16-04-2016، 20:00

(تابـــــــــع)

- **المادة الثالثة:**

: 1يطبق الطرفان فيما بينهما أحكام ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي التي تحكم العلاقات بين الدول في وقت السلم، وبصفة خاصة-:

(أ) يقر الطرفان ويحترم كل منهما سيادة الآخر وسلامة أراضيه واستقلاله السياسي.

(ب) يقر الطرفان ويحترم كل منهما حق الآخر في أن يعيش في سلام داخل حدوده الآمنة والمعترف بها.

(ج) يتعهد الطرفان بالامتناع عن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها، أحدهما ضد الآخر، على نحو مباشر أو غير مباشر، وبحل كافة المنازعات التي تنشأ بينهما بالوسائل السلمية.

:2 يتعهد كل طرف بأن يكفل عدم صدور فعل من أفعال الحرب أو الأفعال العدوانية أو أفعال العنف أو التهديد بها من داخل أراضيه أو بواسطة قوات خاضعة لسيطرته أو مرابطة على أراضيه ضد السكان أو المواطنين أو الممتلكات الخاصة بالطرف الآخر. كما يتعهد كل طرف بالامتناع عن التنظيم أو التحريض أو الإثارة أو المساعدة أو الاشتراك في فعل من أفعال الحرب أو الأفعال العدوانية أو النشاط الهدام أو أفعال العنف الموجة ضد الطرف الآخر في أي مكان. كما يتعهد بأن يكفل تقديم مرتكبي مثل هذه الأفعال للمحاكمة.

:3يتفق الطرفان على أن العلاقات الطبيعية التي ستقام بينهما ستتضمن الاعتراف الكامل والعلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية وإنهاء المقاطعة الاقتصادية والحواجز ذات الطابع التمييزي المفروضة ضد حرية انتقال الأفراد والسلع. كما يتعهد كل طرف بأن يكفل تمتع مواطني الطرف الآخر الخاضعين لاختصاصه القضائي بكافة الضمانات القانونية ويوضح البروتوكول الملحق بهذه المعاهدة (الملحق الثالث) الطريقة التي يتعهد الطرفان بمقتضاها بالتوصل إلى إقامة هذه العلاقات وذلك بالتوازي مع تنفيذ الأحكام الأخرى لهذه المعاهدة.

- **المادة الرابعة:**

1) بغية توفير الحد الأقصى للأمن لكلى الطرفين وذلك على أساس التبادل تقام ترتيبات أمن متفق عليها بما في ذلك مناطق محدودة التسليح في الأراضي المصرية والإسرائيلية وقوات أمم متحدة ومراقبين من الأمم المتحدة وهذه الترتيبات موضحة تفصيلا من حيث الطبيعة والتوقيت في الملحق الأول وكذلك أية ترتيبات أمن أخرى قد يتفق عليها الطرفان

2) يتفق الطرفان على تمركز أفراد الأمم المتحدة في المناطق الموضحة بالملحق الأول ويتفق الطرفان على ألا يطلبا سحب هؤلاء الأفراد وعلى أن سحب هؤلاء الأفراد لن يتم إلا بموافقة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بما في ذلك التصويت الإيجابي للأعضاء الخمسة الدائمين بالمجلس وذلك ما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك.

3) تنشأ لجنة مشتركة لتسهيل تنفيذ هذه المعاهدة وفقا لما هو منصوص عليه في الملحق الأول.

(تابـــــــــع)

4) يتم بناء على طلب أحد الطرفين إعادة النظر في ترتيبات الأمن المنصوص عليها في الفقرتين 1، 2 من هذه المادة وتعديلها باتفاق الطرفين.

- **المادة الخامسة:**

1) تتمتع السفن الإسرائيلية والشحنات المتجهة من إسرائيل وإليها بحق المرور الحر في قناة السويس ومداخلها في كل من خليج السويس والبحر الأبيض المتوسط وفقا لأحكام اتفاقية القسطنطينية لعام 1888 المنطبقة على جميع الدول. كما يعامل رعايا إسرائيل وسفنها وشحناتها وكذلك الأشخاص والسفن والشحنات المتجهة من إسرائيل وإليها معاملة لا تتسم بالتمييز في كافة الشؤون المتعلقة باستخدام القناة.

2) يعتبر الطرفان أن مضيق تيران وخليج العقبة من الممرات المائية الدولية المفتوحة لكافة الدول دون عائق أو إيقاف لحرية الملاحة أو العبور الجوي. كما يحترم الطرفان حق كل منهما في الملاحة والعبور الجوي من وإلى أراضيه عبر مضيق تيران وخليج العقبة.

- **المادة السادسة:**

1) : لا تمس هذه المعاهدة ولا يجوز تفسيرها على أي نحو يمس بحقوق والتزامات الطرفين وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

2) : يتعهد الطرفان بأن ينفذا بحسن نية التزاماتهما الناشئة عن هذه المعاهدة بصرف النظر عن أي فعل أو امتناع عن فعل من جانب طرف آخر وبشكل مستقل عن أية وثيقة خارج هذه المعاهدة.

3) كما يتعهدان بأن يتخذا كافة التدابير اللازمة لكي تنطبق في علاقاتهما أحكام الاتفاقيات المتعددة الأطراف التي يكونان من أطرافها بما في ذلك تقديم الإخطار المناسب للأمين العام للأمم المتحدة وجهات الإيداع الأخرى لمثل هذه الاتفاقيات.

4) يتعهد الطرفان بعدم الدخول في أي التزام يتعارض مع هذه المعاهدة.

5) مع مراعاة المادة 103 من ميثاق الأمم المتحدة يقر الطرفان بأنه في حالة وجود تناقض بين التزامات الأطراف بموجب هذه المعاهدة وأي من التزاماتهما الأخرى، فإن الالتزامات الناشئة عن هذه المعاهدة تكون ملزمة ونافذة.

- **المادة السابعة:**

1- تحل الخلافات بشأن تطبيق أو تفسير هذه المعاهدة عن طريق المفاوضة.

2- إذا لم يتيسر حل هذه الخلافات عن طريق المفاوضة فتحل بالتوفيق أو تحال إلى التحكيم.

- **المادة الثامنة:** يتفق الطرفان على إنشاء لجنة مطالبات للتسوية المتبادلة لكافة المطالبات المالية.

(تابـــــــــع)

- **المادة التاسعة:**

1- تصبح هذه المعاهدة نافذة المفعول عند تبادل وثائق التصديق عليها.

2- تحل هذه المعاهدة محل الاتفاق المعقود بين إسرائيل ومصر في سبتمبر 1975.

3- تعد كافة البروتوكولات والملاحق والخرائط الملحقة بهذه المعاهدة جزءا لا يتجزأ منها.

4- يتم إخطار الأمين العام للأمم المتحدة بهذه المعاهدة لتسجيلها وفقا لأحكام المادة 102 من ميثاق الأمم المتحدة.

(ب) ملاحق معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل [1]

❖ **الملحق الأول: البروتوكول الخاص بالانسحاب الإسرائيلي وترتيبات الأمن[2]**

- **المادة الأولى: أسس الانسحاب**

1- تقوم إسرائيل بإتمام سحب كافة قواتها المسلحة والمدنيين من سيناء في موعد لا يتجاوز ثلاث سنوات من تاريخ تبادل وثائق التصديق على هذه المعادة.

2- لتوفير الأمن لكلى الطرفين سيصاحب تنفيذ الانسحاب على مراحل، الإجراءات العسكرية وإنشاء المناطق الموضحة في هذا الملحق وفي الخريطة رقم (1) والمشار إليها فيما بعد بكلمة "المناطق."

3- يتم الانسحاب من سيناء على مرحلتين :

أ – الانسحاب المرحلي حتى شرق خط العريش / رأس محمد كما هو مبين على الخريطة رقم (2) وذلك خلال تسعة أشهر من تاريخ تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة.

ب – الانسحاب النهائي من سيناء إلى ما وراء الحدود الدولية في مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات من تاريخ تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة.

4- تشكل لجنة مشتركة فور تبادل وثائق التصديق على المعاهدة من أجل الإشراف على وتنسيق التحركات والتوقيتات أثناء الانسحاب، وإحكام الخطط والجداول الزمنية وفقا للضرورة في حدود القواعد المقررة في الفقرة (3) أعلاه، والتفاصيل المتعلقة باللجنة المشتركة الموضحة في المادة (4) من المرفق لهذا الملحق.

وسوف تحل اللجنة المشتركة عقب إتمام الانسحاب الإسرائيلي النهائي من سيناء.

(1)http://www.ouregypt.us/culture11/culture7.html 16-04-2016، 20:00

(2) **معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل واتفاق الحكم الذاتي في الضفة والقطاع**، وزارة الخارجية المصرية، القاهرة، 1979م.

http://www.ouregypt.us/culture11/culture7.html 16-04-2016، 20:00

(تابـــــــــع)

- **المادة الثانية: تحديد الخطوط النهائية والمناطق**

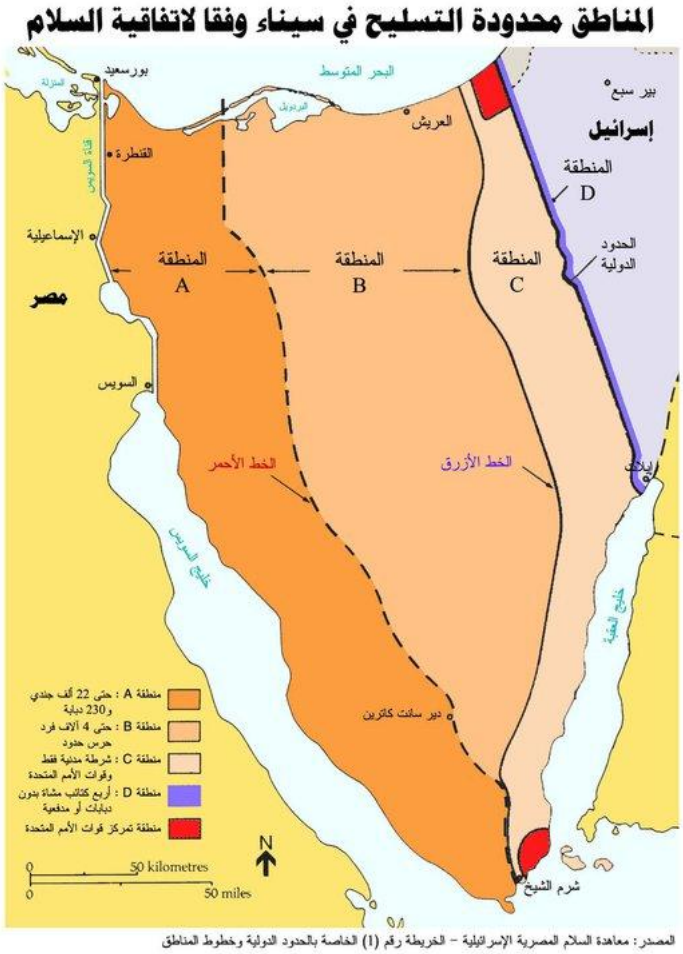

المصدر: معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية – الخريطة رقم (1) الخاصة بالحدود الدولية وخطوط المناطق

1- بغية توفير الحد الأقصى لأمن كلى الطرفين بعد الانسحاب النهائي فان الخطوط والمناطق الموضحة على الخريطة رقم (1) يتم إنشاؤها وتنظيمها على الوجه التالي

أ- المنطقة "1":

(1) المنطقة "أ" يحدها من الشرق الخط "أ" (الخط الأحمر) ومن الغرب قناة السويس والساحل الشرقي لخليج السويس كما هو موضح على الخريطة رقم (1)

(2) تتواجد في هذه المنطقة قوات عسكرية مصرية من فرقة مشاة ميكانيكية واحدة ومنشآتها العسكرية وكذا تحصينات ميدانية.

(3) تتكون العناصر الرئيسية لهذه الفرقة من:

(أ) ثلاثة ألوية مشاة ميكانيكية،

(ب) لواء مدرع واحد،

(ج) سبع كتائب مدفعية ميدانية تتضمن حتى 126 قطعة مدفعية،

(تابـــــــــع)

(د) سبع كتائب مدفعية مضادة للطائرات تتضمن صواريخ فردية أرض/جو وحتى 126 مدفع مضاد للطائرات عيار 37 مم فأكثر،

(هـ) حتى 230 دبابة،

(و) حتى 480 مركبة أفراد مدرعة من كافة الأنواع،

(ز) إجمالي حتى 22 ألف فرد.

ب- المنطقة "ب:"

(1) المنطقة "ب" يحدها من الشرق الخط "ب" (الخط الأخضر) ومن الغرب الخط "أ" (الخط الأحمر) كما هو موضح على الخريطة رقم (1).

(2) توفر الأمن في المنطقة "ب" وحدات حدود مصرية من أربع كتائب مجهزة بأسلحة خفيفة وبمركبات عجل تعاون الشرطة المدنية في المحافظة على النظام في المنطقة، وتتكون العناصر الرئيسية لكتائب الحدود الأربع من إجمالي حتى 4000 فرد.

(3) يمكن إقامة نقاط إنذار ساحلية أرضية قصيرة المدى ذات قوة منخفضة لوحدات الحدود على ساحل هذه المنطقة.

(4) تنشأ في المنطقة "ب" تحصينات ميدانية ومنشآت عسكرية لكتائب الحدود الأربع.

ج- المنطقة "ج:"

(1) المنطقة "ج" يحدها من الغرب الخط "ب" (الخط الأخضر) ومن الشرق الحدود الدولية وخليج العقبة كما هو موضح على الخريطة رقم (1).

(2) تتمركز في المنطقة "ج" قوات الأمم المتحدة والشرطة المدنية المصرية فقط.

(3) تتولى الشرطة المدنية المصرية المسلحة بأسلحة خفيفة أداء المهام العادية للشرطة داخل هذه المنطقة.

(4) توزع قوات الأمم المتحدة داخل المنطقة "ج" وتؤدي وظائفها المحددة في المادة السادسة من هذا الملحق.

(5) تتمركز قوات الأمم المتحدة أساسا في معسكرات تقبع داخل مناطق التمركز التالية والموضحة على الخريطة رقم (1). على أن تحدد مواقعها بعد التشاور مع مصر:

أ- في ذلك الجزء من المنطقة في سيناء التي تقع في نطاق 20 كم تقريبا من البحر المتوسط وتتاخم الحدود الدولية.

ب- في منطقة شرم الشيخ.

(تابـــــــــع)

المنطقة "د:"

(1) المنطقة "د" يحدها من الشرق الخط "د" (الخط الأزرق) ومن الغرب الحدود الدولية كما هو موضح على الخريطة رقم (1).

(2) تتواجد في هذه المنطقة قوة الإسرائيليةمحدودة من أربع كتائب مشاة ومنشآتها العسكرية وتحصينات ميدانية ومراقبي الأمم المتحدة.

(3) لا تتضمن القوة الإسرائيليةفي المنطقة "د" دبابات أو مدفعية أو صواريخ فيما عدا صواريخ فردية أرض/جو.

(4) تتضمن العناصر الرئيسية لكتائب المشاة الإسرائيليةالأربع حتى 180 مركبة أفراد مدرعة من كافة الأنواع وإجمالي حتى 4000 فرد.

(5) يسمح باجتياز الحدود الدولية من خلال نقاط المراجعة فقط والمحددة من قبل كل طرف وتحت سيطرته ويكون هذا الاجتياز وفقا للقوانين والنظم المعمول بها في كل دولة.

(6) تتواجد بهذه المناطق تلك التحصينات الميدانية والمنشآت العسكرية والقوات والأسلحة المسموح بها والمحددة في هذا الملحق.

المادة الثالثة: نظام الطيران العسكري

1- تكون طلعات طائرات القتال وطلعات الاستطلاع، لمصر وإسرائيل فوق المنطقتين "أ" و"د" فحسب، كل في منطقته.

2- تتمركز الطائرات غير المسلحة وغير المقاتلة لمصر وإسرائيل في المنطقتين "أ" و"د" فقط، كل في منطقته.

3- تقلع وتهبط طائرات النقل غير المسلحة المصرية فقط في المنطقة "ب" ويمكن الاحتفاظ في المنطقة "ب" بعدد 8 طائرات منها. يمكن تجهيز وحدات الحدود المصرية بطائرات هليكوبتر غير مسلحة لأداء وظائفها في المنطقة "ب".

4- يمكن تجهيز الشرطة المدنية المصرية بطائرات هليكوبتر غير مسلحة لأداء وظائف الشرطة العادية في المنطقة "ج".

5- يمكن إنشاء مطارات مدنية فقط في هذه المناطق.

6- دون المساس بأحكام هذه المعاهدة، يقتصر النشاط الجوي العسكري في المناطق المختلفة وفي المجال الجوي الواقع فوق مياهها الإقليمية على ما هو مقرر على وجه التحديد في هذا الملحق.

(تابـــــــــع)

- **المادة الرابعة النظام البحري العسكري**

1- يمكن للقطع البحرية التابعة لمصر وإسرائيل التمركز والعمل على سواحل المنطقتين "أ" و"د" كل في منطقته.

2- يمكن لزوارق حرس السواحل المصرية خفيفة التسليح أن تتمركز وتعمل في المياه الإقليمية للمنطقة "ب" لمعاونة وحدات الحدود في أداء وظائفها في هذه المنطقة.

3- تؤدي الشرطة المدنية المصرية والمجهزة بزوارق خفيفة مسلحة تسليحا خفيفا وظائف الشرطة العادية داخل المياه الإقليمية للمنطقة "جـ".

4- ليس في هذا الملحق ما يعتبر انتقاصا من حق المرور البريء للقطع البحرية لكلى الطرفين.

5- يمكن أن تقام في المناطق المختلفة موانئ ومنشآت بحرية مدنية فقط.

6- دون المساس بأحكام هذه المعاهدة يقتصر النشاط البحري العسكري في المناطق المختلفة وفي مياهها الإقليمية على ما هو مقرر على وجه التحديد في هذا الملحق.

- **المادة الخامسة نظام الإنذار المبكر**

يمكن لكل من مصر وإسرائيل انشاء وتشغيل نظم إنذار مبكر في المنطقتين "أ"، "د" فقط، كل في منطقته.

المادة السادسة عمليات الأمم المتحدة

1- يطلب الطرفان من الأمم المتحدة أن توفر قوات ومراقبين للإشراف على تنفيذ هذا الملحق وبذل كل جهودها لمنع أي خرق لأحكامه.

2- يتفق الطرفان، كل فيما يخصه، على طلب الترتيبات التالية فيما يتعلق بقوات ومراقبي الأمم المتحدة:

أ – تشغيل نقاط مراجعة ودوريات استطلاع ونقاط مراقبة على امتداد الحدود الدولية وعلى الخط "ب" وداخل المنطقة "جـ".

ب- التحقق الدوري من تنفيذ أحكام هذا الملحق مرتين في الشهر على الأقل، ما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك.

جـ- إجراء تحقق إضافي خلال 48 ساعة بعد تلقي طلب بذلك من أي من الطرفين.

د- ضمان حرية الملاحة في مضيق تيران وفقا للمادة الخامسة من معاهدة السلام.

3- تنفذ الترتيبات المقررة أعلاه لكل منطقة بواسطة قوات الأمم المتحدة في المناطق "أ"، "ب"، "جـ" وبواسطة مراقبي الأمم المتحدة في المنطقة "د".

4- يرافق أطقم التحقيق للأمم المتحدة ضباط اتصال من الطرف المختص.

5- تخطر قوات الأمم المتحدة ومراقبوها كلى الطرفين بالنتائج التي يتوصلون إليها.

(تابـــــــــع)

6- تتمتع قوات الأمم المتحدة ومراقبوها الذين يعملون في مختلف المناطق بحرية الحركة والتسهيلات الأخرى الضرورية لأداء واجباتهم.

7- لا تتمتع قوات الأمم المتحدة ومراقبوها بأية صلاحيات للسماح باجتياز الحدود الدولية.

8- يتفق الطرفان على الدول التي تشكل منها قوات ومراقبو الأمم المتحدة وسيتم ذلك من الدول غير ذات العضوية الدائمة بمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

9- يتفق الطرفان على أن تقوم الأمم المتحدة بوضع ترتيبات القيادة التي تضمن أفضل تنفيذ فعال لمسؤولياتها.

- **المادة السابعة نظام الاتصال**

1- عقب حل اللجنة المشتركة يتم إنشاء نظام اتصال بين الطرفين، ويهدف هذا النظام إلى توفير وسيلة فعالة لتقييم مدى التقدم في تنفيذ الالتزامات وفقا لهذا الملحق وحل أية مشكلة قد تطرأ أثناء التنفيذ، كما تقوم بإحالة المسائل التي لم يبت فيها إلى السلطات العسكرية الأعلى للبلدين كل فيما يخصه للنظر فيها. كما يهدف أيضا إلى منع أية مواقف قد تنشأ نتيجة أخطاء أو سوء فهم من قبل أي من الطرفين.

2- يقام مكتب اتصال مصري في مدينة العريش ومكتب اتصال إسرائيلي في مدينة بئر السبع ويرأس كل مكتب ضابط من البلد المعني يعاونه عدد من الضباط.

3- يقام اتصال تليفوني مباشر بين المكتبين وكذا خطوط تليفونية مباشرة بين قيادة الأمم المتحدة وكلى المكتبين.

- **المادة الثامنة احترام النصب التذكارية للحرب**

يلتزم كل طرف بالمحافظة على النصب المقامة في ذكرى جنود الطرف الآخر بحالة جيدة، وهي النصب المقامة بواسطة إسرائيل في سيناء والنصب التي ستقام بواسطة مصر في إسرائيل، كما سيسمح كل طرف الوصول إلى هذه النصب.

- **المادة التاسعة الترتيبات المؤقتة**

ينظم المرفق لهذا الملحق والخريطتان رقم (2) و(3) انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية والمدنيين إلى ما وراء خط الانسحاب المرحلي، وكذا حركة قوات الطرفين والأمم المتحدة حتى الانسحاب النهائي.

(تابـــــــــع)

❖ **الملحق الثاني:تنظيم الانسحاب من سيناء**

- **المادة الأولى مبادئ الانسحاب**

1- يتم انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية والمدنيين من سيناء على مرحلتين كما هو مبين في المادة الأولى من الملحق (1). ويتضمن هذا المرفق تخطيط وتوقيت الانسحاب. وتقوم اللجنة المشتركة بإعداد التفاصيل الخاصة بهذه المراحل وتقدمها إلى كبير منسقي قوات الأمم المتحدة بالشرق الأوسط قبل شهر من ابتداء أي مرحلة من مراحل الانسحاب.

2- اتفق الطرفان على المبادئ التالية بشأن ترتيب التحركات العسكرية:

أ- على الرغم مما تقضي به أحكام المادة التاسعة الفقرة الثانية من هذه المعاهدة، وحتى يتم انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من الخطين (ي وم) الحاليين اللذين أنشئا بناء على الاتفاقية المصرية / الإسرائيلية الموقعة في سبتمبر 1975 والمشار إليها فيما بعد باتفاقية عام 1975، إلى خط الانسحاب المرحلي، فإن جميع الترتيبات العسكرية القائمة طبقا لتلك الاتفاقية تبقى سارية المفعول فيما عدا الترتيبات العسكرية المنصوص عليها خلاف ذلك في هذا المرفق.

ب- مع انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية تدخل قوات الأمم المتحدة فورا للمناطق المخلاة لإقامة مناطق عازلة مؤقتة كما هو موضح على الخريطتين (2)، (3) على التوالي بغرض الإبقاء على الفصل بين القوات. ويكون دخول قوات الأمم المتحدة سابقا لتحرك أي أفراد آخرين إلى داخل هذه المناطق.

جـ- خلال فترة سبعة أيام بعد إخلاء القوات الإسرائيلية المسلحة لأية مساحة واقعة في المنطقة "أ"، تنتشر وحدات القوات المسلحة المصرية وفقا لأحكام المادة الثانية من هذا المرفق.

د- خلال فترة سبعة أيام بعد إخلاء القوات الإسرائيلية المسلحة لأية مساحة واقعة في المنطقتين "أ" و"ب" تنتشر وحدات الحدود المصرية وفقا لأحكام المادة الثانية من هذا المرفق، وتؤدي وظائفها وفقا لأحكام المادة الثانية من الملحق (1).

هـ- تدخل الشرطة المدنية المصرية إلى المساحات المخلاة عقب دخول قوات الأمم المتحدة مباشرة لأداء الوظائف العادية للشرطة.

و- تنتشر وحدات القوات البحرية المصرية في خليج السويس وفقا لأحكام المادة الثانية من هذا المرفق.

ز- وباستثناء تلك التحركات المشار إليها أعلاه، فإن أعمال الانتشار للقوات المسلحة المصرية والأنشطة الموضحة في الملحق (1) تكون سارية المفعول في المناطق المخلاة بعد أن تتم القوات المسلحة الإسرائيلية انسحابها إلى ما وراء خط الانسحاب المرحلي.

(تابـــــــــع)

- **المادة الثانية المراحل الفرعية للانسحاب إلى خط الانسحاب المرحلي**

1- يتم الانسحاب إلى خط الانسحاب المرحلي على مراحل فرعية كما هو منصوص عليه في هذه المادة وكما هو موضح على الخريطة (3) وتتم كل مرحلة فرعية خلال العدد المقرر من الأشهر التي يبدأ احتسابها اعتبارا من تاريخ تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة:

أ- المرحلة الفرعية الأولى:

خلال شهرين تنسحب القوات المسلحة الإسرائيلية من منطقة العريش بما في ذلك مدينة العريش ومطارها والمشار إليها بالمنطقة (1) على الخريطة رقم (3).

ب- المرحلة الفرعية الثانية:

خلال ثلاثة شهور، تنسحب القوات المسلحة الإسرائيلية من المنطقة الواقعة بين الخط "م" المقرر بمقتضى اتفاقية عام 1975 والخط "أ" والمشار إليها بالمنطقة (2) على الخريطة رقم (3).

جـ - المرحلة الفرعية الثالثة:

خلال خمسة شهور، تنسحب القوات المسلحة الإسرائيلية من المنطقة الواقعة شرق وجنوب المنطقة (2) والمشار إليها بالمنطقة (3) على الخريطة رقم (3).

د – المرحلة الفرعية الرابعة:

خلال سبعة شهور، تنسحب القوات المسلحة الإسرائيلية من منطقة الطور – رأس الكنيسة والمشار إليها بالمنطقة (4) على الخريطة رقم (3).

هـ - المرحلة الفرعية الخامسة:

خلال تسعة أشهر، تنسحب القوات المسلحة الإسرائيلية من المناطق المتبقية غرب خط الانسحاب المرحلي بما في ذلك منطقة سانت كاترين والمناطق شرق ممري الجدي ومتلا والمشار إليها بالمنطقة (5) على الخريطة رقم (3) ويكتمل بذلك الانسحاب الإسرائيلي إلى ما وراء خط الانسحاب المرحلي.

2- تنتشر القوات المصرية في المناطق المخلاة من القوات المسلحة الإسرائيلية وفقا لما يلي:

أ- ينتشر حتى ثلث القوات المسلحة المصرية الموجودة في سيناء وفقا لاتفاقية عام 1975 في الأجزاء من المنطقة "أ" التي تقع داخل المنطقة (1) وذلك حتى إتمام الانسحاب المرحلي. وبعد ذلك تنتشر القوات المسلحة المصرية كما هو موضح في المادة الثانية من الملحق (1) في المنطقة "أ" حتى حد المنطقة العازلة المؤقتة.

ب – يبدأ نشاط القوات البحرية المصرية وفقا للمادة الرابعة من الملحق (1) على امتداد سواحل المناطق (2) و(3) و(4) عقب إتمام المراحل الفرعية الثانية والثالثة والرابعة على التوالي.

(تابـــــــــع)

جـ- تنتشر كتيبة واحدة من وحدات الحدود المصرية الموضحة في المادة الثانية من الملحق (1) في المنطقة (1) عقب إتمام المرحلة الفرعية الأولى، كما تنتشر كتيبة ثانية في المنطقة (2) عقب إتمام المرحلة الفرعية الثانية. وتنتشر كتيبة ثالثة في المنطقة (3) عقب إتمام المرحلة الفرعية الثالثة. والكتيبتان الثانية والثالثة المذكورتان أعلاه يمكن أن تنتشرا في أي من المناطق المخلاة بعد ذلك بجنوب سيناء.

3- يعاد توزيع قوات الأمم المتحدة في المنطقة العازلة 1 المقررة بمقتضى اتفاقية عام 1975 لتمكين انتشار القوات المصرية الموضح في السابق وذلك عقب إتمام المرحلة الفرعية الأولى، وفيما عدا ذلك تستمر في أداء مهامها وفقا لأحكام الاتفاقية المشار إليها في الأجزاء المتبقية من المنطقة المذكورة حتى إتمام الانسحاب المرحلي، وفقا لما هو موضح في المادة الأولى من هذا المرفق.

4- يمكن للقوافل الإسرائيلية استخدام الطرق جنوب وشرق التقاطع الرئيسي للطرق الواقع شرق العريش لإخلاء القوات الإسرائيلية ومعداتها حتى إتمام الانسحاب المرحلي. وتتحرك القوافل في ضوء النهار بعد تقديم إخطار بذلك بأربع ساعات إلى مجموعة الاتصال المصرية وقوات الأمم المتحدة، وتصاحبها قوات الأمم المتحدة. وسيتم ذلك وفقا للتوقيتات المنظمة من قبل اللجنة المشتركة. ويصاحب القوافل ضابط اتصال مصري لتأمين التحركات دون عائق. ويمكن للجنة المشتركة أن توافق على ترتيبات أخرى بالنسبة للقوافل.

- **المادة الثالثة قوات الأمم المتحدة**

1- يطلب الطرفان توزيع قوات الأمم المتحدة وفقا للضرورة لأداء الوظائف الواردة في هذا المرفق حتى موعد إتمام الانسحاب النهائي، ولهذا الغرض يوافق الطرفان على إعادة توزيع قوات الطوارئ التابعة للأمم المتحدة.

2- تشرف قوات الأمم المتحدة على تنفيذ هذا المرفق وتبذل ما في وسعها لمنع أية مخالفة لأحكامه.

3- عندما توزع قوات الأمم المتحدة تبعا لأحكام المادتين الأولى والثانية من هذا المرفق، تباشر مهمة التحقق في المناطق محدودة القوات وفقا للمادة السادسة من الملحق (1)، وتقيم نقاط مراجعة، ودوريات استطلاع ونقاط مراقبة في المناطق العازلة المؤقتة الموضحة بالمادة الثانية أعلاه، والوظائف الأخرى لقوات الأمم المتحدة والمتعلقة بالمنطقة العازلة للخط المرحلي موضحة في المادة الخامسة من هذا المرفق.

- **المادة الرابعة اللجنة المشتركة والاتصال**

1- تعمل اللجنة المشتركة المشار إليها في المادة الرابعة من هذه المعاهدة من تاريخ تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة، وحتى تاريخ إتمام الانسحاب الإسرائيلي النهائي من سيناء.

(تابـــــــــع)

2-تتكون اللجنة المشتركة من ممثلين عن كل طرف برئاسة ضباط من رتب عالية وتدعو اللجنة المشتركة ممثلين للأمم المتحدة لحضور اجتماعاتها عند مناقشة موضوعات تتعلق بالأمم المتحدة أو إذا طلب أي من الطرفين وجود الأمم المتحدة ويتم التوصل إلى قرارات اللجنة المشتركة باتفاق كل من مصر وإسرائيل.

3-تشرف اللجنة المشتركة على تنفيذ الترتيبات الموضحة في الملحق (1) وفي هذا المرفق. ولهذا الغرض وبالاتفاق بين الطرفين تقوم بما يلي:

أ- تنسق التحركات العسكرية الموضحة في هذا المرفق وتشرف على تنفيذها.

ب- تتناول بالبحث وتسعى إلى حل أية مشكلة تنشأ عن تنفيذ الملحق (1) وهذا المرفق وتناقش أية مخالفات تبلغ إليها بواسطة قوات الأمم المتحدة ومراقبيها، وتحيل إلى حكومتي مصر وإسرائيل أية مشاكل لم يتم حلها.

جـ- تساعد قوات الأمم المتحدة ومراقبيها في تنفيذ مهامهم، وتبحث الجداول الزمنية الخاصة بالتحققات الدورية عندما يطلب منها الطرفان ذلك، كما هو وارد في الملحق رقم (1) وفي هذا المرفق.

د- تنظم وضع العلامات على الحدود الدولية وجميع الخطوط والمناطق المشار إليها في المحلق (1) وهذا المرفق.

هـ- تشرف على تسليم المنشآت الرئيسية في سيناء من إسرائيل إلى مصر.

وتوافق على الترتيبات اللازمة للعثور على الجثث المفقودة لجنود مصر وإسرائيل وإعادتها.

ز- تنظيم إقامة وتشغيل نقاط المراجعة للمداخل على امتداد خط العريش رأس محمد، وفقا لأحكام المادة الرابعة من الملحق (3).

ح- توالي أعمالها عن طريق استخدام أطقم اتصال مشتركة من ممثل واحد عن كل من مصر وإسرائيل من مجموعة اتصال دائمة وسوف تمارس أنشطتها وفقا لتوجيه اللجنة المشتركة.

ط- توفر الاتصال والتنسيق مع قيادة الأمم المتحدة التي تنفذ أحكام المعاهدة وعن طريق أطقم الاتصال المشتركة تحافظ على التنسيق والتعاون المحلي مع قوات الأمم المتحدة المتمركزة في مناطق معنية أو موظفي الأمم المتحدة الذين يرصدون مناطق معينة وعبر أبنية متباعدة مطلوبة.

ي- تناقش أي مسائل أخرى قد يتفق الطرفان على طرحها على اللجنة.

4-تعقد اجتماعات اللجنة المشتركة مرة واحدة كل شهر على الأقل وفي حالة طلب أحد الطرفين من مؤسسات الأمم المتحدة عقد اجتماع خاص، يتم عقد هذا الاجتماع خلال 24 ساعة.

5- تجتمع اللجنة المشتركة في المنطقة العازلة حتى إتمام الانسحاب المرحلي، ثم تجتمع في مديني العريش وبئر السبع بعد ذلك بالتبادل، إلى أن يعقد أول اجتماع لهما ليس متأخرا عن أسبوعين بعد بدء سريان مفعول المعاهدة.

(تابـــــــــع)

- **المادة الخامسة تعريف المنطقة العازلة المؤقتة وأنشطتها**

1- تنشأ منطقة عازلة مؤقتة بغرض قيام قوات الأمم المتحدة بالفصل بين القوات المصرية والإسرائيلية، وذلك غرب غط الانسحاب المرحلي ومتاخمة له كما هو مبين في الخريطة رقم (2)، وذلك بعد تنفيذ الانسحاب الإسرائيلي وتوزيع القوات خلف خط الانسحاب المرحلي.

وتتولى الشرطة المدنية المصرية المجهزة بأسلحة خفيفة القيام بمهام الشرطة العادية في هذه المنطقة.

2- تقوم قوة الأمم المتحدة بتشغيل نقاط مراجعة ودوريات استطلاع، ونقاط مراقبة داخل المنطقة العازلة المؤقتة بغية التأكد من الالتزام بأحكام هذه المادة.

3- وطبقا للترتيبات التي اتفق عليها الطرفان والتي سيتم تنسيقها في اللجنة المشتركة، يتولى أفراد إسرائيليون إدارة منشآت حربية فنية في أربع مواقع محددة وموضحة على الخريطة رقم (2) ومشار إليها بـ (ف1) (إحداثي المركز على الخريطة 57163940) و(ف2) (إحداثي المركز على الخريطة 59351541) و(ف3) (إحداثي المركز على الخريطة 59331527)، و(ف4) (إحداثي المركز على الخريطة 61130979) وذلك طبقا للمبادئ التالية: -

أ- يتولى العمل بالمنشآت الفنية أفراد فنيون وإداريون مسلحون بالأسلحة الصغيرة واللازمة لحمايتهم (مسدسات، بنادق، مدافع رشاشة خفيفة ومتوسطة، قنابل يدوية وذخيرة) كالآتي:-

ف1/ ما لا يزيد على 150 فرد

ف2، 3/ ما لا يزيد على 350 فرد

ف4/ ما لا يزيد على 200 فرد

ب- لا يحمل الأفراد الإسرائيليون أسلحة خارج المواقع، باستثناء الضباط الذين يجوز لهم حمل الأسلحة الشخصية.

جـ- سيدخل طرف ثالث يتفق عليه بين مصر وإسرائيل لإجراء تفتيشات داخل محيط المنشآت الفنية في المنطقة العازلة، ويقوم الطرف الثالث بالتفتيش مرة كل شهر على الأقل وبطريقة فجائية ويتحقق المفتشون من طبيعة عمل وتشغيل المنشآت ومن الأسلحة والأفراد داخلها، ويقوم الطرف الثالث بإبلاغ الطرفين فورا عن أي تحول لأي منشأة عن دورها في أعمال المسح البصري والإلكتروني والمواصلات.

د- يجوز القيام بإمداد المنشآت وزيارتها لأغراض فنية وإدارية واستبدال الأفراد والأجهزة المقامة في المواقع دون تعطيل وذلك من خلال نقاط مراجعة الأمم المتحدة حتى مداخل المنشآت الفنية بعد المراجعة والمرافقة بواسطة قوة الأمم المتحدة فحسب.

هـ- يسمح لإسرائيل أن تدخل في منشآتها الفنية المواد اللازمة للأداء الصحيح للمنشآت والأفراد.

(تابـــــــــع)

و- يسمح لإسرائيل بما يلي وطبقا لما تحدده اللجنة المشتركة:

(1) الإبقاء داخل منشآتها على معدات مكافحة الحريق والصيانة العامة وكذلك العربات الإدارية ذات العجل والمعدات الهندسية المتحركة اللازمة لصيانة المواقع وجميع العربات تكون غير مسلحة.

(2) صيانة الطرق وخطوط المياه وكابلات المواصلات التي تخدم هذه المواقع سواء بداخلها أو داخل المنطقة العازلة وفي كل من مواقع المنشآت الثلاث (ف1، ف2/ ف3، ف4) ويجوز أن تتم هذه الصيانة بما لا يتجاوز عربتين ذات العجل وغير مسلحتين وبما لا يتجاوز اثني عشر فردا غير مسلحين ومعهم المعدات الضرورية فقط بما في ذلك المعدات الهندسية الثقيلة إذا ما دعت الحادة لها. ويجوز إتمام عمليات الصيانة هذه ثلاث مرات أسبوعيا باستثناء المشاكل الخاصة وبعد إعطاء الأمم المتحدة إخطارا مسبقا بأربع ساعات ويرافق الطاقم قوات من الأمم المتحدة.

ز- يتم التنقل من المنشآت الفنية واليها خلال ساعات النهار فقط ويكون الدخول إليها والخروج منها على الوجه التالي:-

(1) ف1/ عن طريق نقطة تفتيش الأمم المتحدة ومن خلال الطريق الموصل بين أبو عجيلة ومفترق طريقي أبو عجيلة وجبل لبنى (كيلومتر 161) كما هو موضح على الخريطة رقم 2.

(2) ف2، ف3/ عن طريق نقطة تفتيش الأمم المتحدة ومن خلال الطريق المنشأ عبر المنطقة العازلة إلى جبل كاترين (الخريطة رقم 2).

(3) ف2، ف3، ف4/ من خلال طائرات الهيلوكوبتر على أن تستخدم ممرا جويا وفي الأوقات وطبقا لنظام طلعات توافق عليها اللجنة المشتركة. وتقوم قوة الأمم المتحدة بتفتيش طائرات الهيلوكوبتر في مواقع الهبوط وخارج نطاق المنشآت.

ح- تخطر إسرائيل قوة الأمم المتحدة قبل ساعة على الأقل من قيامها بأي تحرك تعتزم القيام به من المنشآت وإليها.

ط- يحق لإسرائيل إخلاء المرضى والجرحى واستدعاء الخبراء الطبيين والأطقم الطبية في أي وقت بعد إعطاء بلاغ فوري إلى قوة الأمم المتحدة.

4- تتناول اللجنة المشتركة بحث تفاصيل المبادئ المشار إليها أعلاه وكل الأمور الأخرى الواردة في هذه المادة التي تتطلب التنسيق بين الطرفين.

5- يتم سحب هذه المنشآت الفنية عند انسحاب القوات الإسرائيلية من خط الانسحاب المرحلي أو في وقت يتم الاتفاق عليه بين الطرفين.

(تابـــــــــع)

- **المادة السادسة أسلوب التصرف في المنشآت والمواقع العسكرية**

يحدد الطرفان أسلوب التصرف في المنشآت والموانع العسكرية طبقا للأسس الآتية:-

1- تقوم اللجنة المشتركة خلال فترة لا تتجاوز ثلاثة أسابيع قبل انسحاب إسرائيل من أية منطقة بالإعداد لقيام أطقم الاتصال والأطقم الفنية المصرية الإسرائيلية بعمل تفتيش مشترك على جميع المنشآت المناسبة للاتفاق على حالة المنشآت والمواد التي ستسلم إلى الجانب المصري ولترتيب عملية التسلم. وستعلن إسرائيل في ذلك الوقت عن خططها فيما يتعلق بكيفية التصرف في هذه المنشآت والمواد التي بداخلها.

2- تتعهد إسرائيل أن تنقل لمصر كل ما يتفق عليه من المرافق الأساسية والمنافع العامة والمنشآت بحالة سليمة بما في ذلك المطارات والطرق ومحطات الضخ والموانئ. وتقدم إسرائيل لمصر المعلومات اللازمة لصيانة وتشغيل هذه المنشآت وتسمح للأطقم الفنية المصرية بمراقبة تشغيل هذه المنشآت والتعرف على طريقة عملها لمدة تصل إلى أسبوعين قبل التسلم.

3- عندما تخلي إسرائيل نقاط المياه العسكرية بالقرب من العريش والطور تباشر الأطقم الفنية المصرية إدارة هذه المنشآت والمعدات المعاونة لها طبقا لعملية استلام منظمة وسابقة الإعداد بواسطة اللجنة المشتركة. وتتعهد مصر بأن تستمر في توفير الكميات العادية من المياه المتوفرة حاليا عند مختلف نقاط المياه لحين انسحاب إسرائيل إلى ما وراء الحدود الدولية، إلا إذا تم الاتفاق على خلاف ذلك في اللجنة المشتركة.

4- تتعهد إسرائيل بإزالة أو تدمير جميع العوائق العسكرية بما في ذلك الموانع وحقول الألغام في المناطق التي تجلو عنها ومن المياه المجاورة لها تبعا للأسلوب التالي:

أ – تزال أولا الموانع العسكرية من المنطقة القريبة من السكان والطرق والمنشآت الرئيسية والمنافع العامة.

ب – بالنسبة للموانع وحقول الألغام التي لا يمكن إزالتها أو تدميرها قبل الانسحاب الإسرائيلي، تقوم إسرائيل بتقديم خرائط مفصلة إلى مصر والأمم المتحدة عن طريق اللجنة المشتركة وفي موعد لا يتجاوز 15 يوما قبل دخول قوات الأمم المتحدة إلى هذه المناطق.

جـ- يقوم المهندسون العسكريون المصريون بالدخول إلى هذه المناطق بعد دخول قوات الأمم المتحدة لإجراء عمليات إزالة هذه الموانع طبقا لخطة تقوم مصر بتقديمها قبل التنفيذ.

- **المادة السابعة النشاط الاستطلاعي**

1- يتم النشاط الجوي الاستطلاعي خلال الانسحاب على الموجه التالي:

أ – يطلب كلا الطرفين من الولايات المتحدة الاستمرار في طلعات الاستطلاع الجوي وفقا للاتفاقات السابقة حتى إتمام الانسحاب الإسرائيلي النهائي.

(تابـــــــــع)

ب- تغطي الطلعات الجوية المناطق المحدودة القوات للتأكد من حجم القوات والتسليح وللتأكد من أن القوات الإسرائيلية قد انسحبت من المناطق المبينة في المادة 2 من الملحق (1)، والمادة الثانية من هذا المرفق والخريطتين (2) ورقم (3)، ومن بقاء القوات خلف خطوطها بعد ذلك، ويمكن القيام بطلعات تفتيش خاصة بناء على طلب أي من الطرفين أو بناء على طلب من الأمم المتحدة.

جـ- تقتصر التبليغات على العناصر العسكرية الرئيسية لتنظيم كل طرف كما هي موضحة في الملحق (1) وفي هذا المرفق.

2- يطلب الطرفان من بعثة سيناء الميدانية التابعة للولايات المتحدة أن تستمر في عملياتها طبقا للاتفاقات السابقة وحتى إتمام انسحاب إسرائيل من المنطقة الواقعة شرق ممرات الجدي ومتلا.. وبعد ذلك تنتهي مهمة البعثة.

- **المادة الثامنة ممارسة السيادة المصرية**

تستأنف مصر ممارستها لسيادتها الكاملة على الأجزاء التي يتم إخلاؤها في سيناء بمجرد انسحاب إسرائيل من هذه الأجزاء. كما هو منصوص عليه في المادة (1) من هذه المعاهدة.

❖ **الملحق الثالث: بروتوكول بشأن علاقات الطرفين**

- **المادة الأولى**:العلاقات الدبلوماسية والقنصلية

يتفق الطرفان على إقامة علاقات دبلوماسية وقنصلية وتبادل السفراء عقب الانسحاب المرحلي.

- **المادة الثانية**:العلاقات الاقتصادية والتجارية

1- يتفق الطرفان على إزالة جميع الحواجز ذات الطابع التمييزي القائمة في وجه العلاقات الاقتصادية العادية، وإنهاء المقاطعة الاقتصادية لأي منهما وذلك عقب إتمام الانسحاب المرحلي.

2- يدخل الطرفان في مفاوضات في أقرب وقت ممكن وفي موعد لا يتجاوز ستة شهور بعد إتمام الانسحاب المرحلي وذلك بغية عقد اتفاق تجارة يستهدف إنماء العلاقات الاقتصادية ذات النفع المتبادل بينهما.

- **المادة الثالثة**:العلاقات الثقافية

1- يتفق الطرفان على إقامة علاقات ثقافية عادية بعد إتمام الانسحاب المرحلي.

2- يتفق الطرفان على أن التبادل الثقافي في كافة الميادين أمر مرغوب فيه وعلى أن يدخلا في مفاوضات في أقرب وقت ممكن وفي موعد لا يتجاوز ستة أشهر بعد إتمام الانسحاب المرحلي بغية عقد اتفاق ثقافي.

(تابـــــــــع)

- **المادة الرابعة**:حرية التنقل

1- عقب إتمام الانسحاب المرحلي، يسمح كل طرف لمواطني وسيارات الطرف الآخر بحرية الانتقال إلى إقليمه والتنقل داخله وذلك طبقا للقواعد العامة التي تطبق على مواطني وسيارات الدول الأخرى. ويمتنع كل طرف عن فرض قيود ذات طابع تمييزي على حرية تنقل الأشخاص والسيارات من إقليمه إلى إقليم الطرف الآخر.
2- كما يسمح بالدخول دون إعاقة إلى الأماكن ذات القيمة الدينية والتاريخية وذلك على أساس تبادلي وغير ذي طابع تمييزي.

- **المادة الخامسة**: التعاون في سبيل التنمية وعلاقات حسن الجوار

1- يقرالطرفان أن هناك مصلحة متبادلة في قيام علاقات حسن الجوار ويتفقان على النظر في سبل تنمية تلك العلاقات.
2- يتعاون الطرفان في إنماء السلام والاستقرار والتنمية في المنطقة، ويوافق كل منهما على النظر في المقترحات التي قد يرى الطرف الآخر التقدم بها تحقيقا لهذا الغرض.
3- يعمل الطرفان على تشجيع التفاهم المتبادل والتسامح ويمتنع كل طرف عن الدعاية المعادية تجاه الطرف الآخر.

- **المادة السادسة**: النقل والمواصلات

1- يقر الطرفان بأن الحقوق والمزايا والالتزامات المنصوص عليها في اتفاقيات الطيران التي يكونان من أطرافها تنطبق على كل منهما، وبصفة خاصة الواردة في الاتفاقية الدولية للطيران المدني لعام 1944 ("اتفاقية شيكاغو") والاتفاق الدولي بشأن خدمات النقل الجوي لعام 1944.
2- عقب إتمام الانسحاب المرحلي لا ينطبق أي إعلان لحالة الطوارئ الوطنية الذي يعلنه أحد الطرفين وفقا للمادة 89 من اتفاقية شيكاغو في مواجهة الطرف الآخر على أساس تمييزي.
3- توافق مصر على أن المطارات الواقعة بالقرب من العريش ورفح ورأس النقب وشرم الشيخ التي سوف تخليها إسرائيل يكون استخدامها للأغراض المدنية فحسب بما في ذلك إمكان استخدامها تجاريا بواسطة كافة الدول.
4- يدخل الطرفان في مفاوضات في أقرب وقت ممكن وفي موعد لا يتجاوز ستة شهور بعد إتمام الانسحاب المرحلي وذلك لغرض إبرام اتفاق طيران مدني.

(تابـــــــــع)

5- يقوم الطرفان بإعادة فتح الطرق وخطوط السكك الحديدية بين بلديهما وصيانتها، كما ينظران في إقامة طرق وسكك حديدية إضافية. كما يتفق الطرفان أيضا على إقامة وصيانة طريق بري بين مصر وإسرائيل والأردن بالقرب من ايلات مع كفالة حرية وسلامة مرور الأشخاص والسيارات والبضائع بين مصر والأردن وذلك على نحو لا يمس بالسيارة على الجزء من الطريق الذي يقع داخل إقليم كل منهما.

6- عقب إتمام الانسحاب المرحلي تقام بين الطرفين وسائل اتصالات بريدية وتليفونية وتلكس وصور بالراديو ومواصلات سلكية ولا سلكية وخدمات نقل الإرسال التليفزيوني عن طريق الكابلات والراديو والأقمار الصناعية وذلك وفقا للاتفاقيات واللوائح الدولية المنطبقة.

7- عقب إتمام الانسحاب المرحلي، يسمح كل طرف بالدخول المسموح به عادة إلى موانيه لسفن وبضائع الطرف الآخر، وذلك للسفن والبضائع المتجهة إلى الطرف الآخر أو القادمة منه بنفس الشروط المطبقة بصفة عامة على سفن وبضائع الدول الأخرى. وسوف ينفذ حكم المادة 5 من معاهدة السلام عقب تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة.

- **المادة السابعة:** التمتع بحقوق الإنسان. يؤكد الطرفان التزامهما باحترام ومراعاة حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع، وسوف يدعمان هذه الحقوق والحريات وفقا لميثاق الأمم المتحدة.
- **المادة الثامنة:** المياه الإقليمية

مع مراعاة أحكام المادة 5 من معاهدة السلام، يقر كل طرف بحق سفن الطرف الآخر في المرور البريء في مياهه الإقليمية طبقا لقواعد القانون الدولي.

حرر في: 26مارس 1979 **[انـتـهـت]**

الملحق رقم 03: الخطابات المصاحبة لمعاهدة السلام بين مصر وإسرائيل.

(أ) **الخطابات الخاصة بتبادل السفراء**

خطاب الرئيس السادات إلى الرئيس كارتر، بتاريخ 26 مارس 1979.

26 مارس 1979

عزيزي السيد الرئيس

استجابة لرجائكم، أستطيع أن أؤكد أنه في خلال شهر واحد بعد اتمام انسحاب إسرائيل إلى الخط المؤقت طبقا، لمعاهدة السلام بين مصر وإسرائيل، فإن مصر سوف ترسل سفيراً مقيماً لدى إسرائيل، وسوف تستقبل سفيرا إسرائيليا مقيما بمصر.

المخلص

محمد أنور السادات

الرئيس

البيت الأبيض

خطاب الرئيس كارتر إلى رئيس وزراء إسرائيل، بتاريخ 26 مارس 1979.

26 مارس 1979

عزيزي السيد: رئيس الوزراء

لقد تلقيت كتابا من الرئيس السادات يفيد بأنه في خلال شهر من إتمام إسرائيل لانسحابها إلى الخط المؤقت في سيناء طبقا لما تقضي به معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل، فإن مصر ستوفد سفيراً مقيما في إسرائيل وستستقبل سفيرا إسرائيليا مقيما بمصر.

وسأكون ممتنا إذا ما أكدتم لي أن هذا الإجراء يعد مقبولا من حكومة إسرائيل.

المخلص

جيمي كارتر

السيد مناحمبيجن

رئيس وزراء دولة إسرائيل

(تابـــــــع)

خطاب رئيس وزراء إسرائيل إلى الرئيس كارتر، بتاريخ 26 مارس 1979.

26 مارس 1979

عزيزي السيد الرئيس

يسرني أن أؤكد لكم أن حكومة إسرائيل توافق على الإجراء الموضح بكتابكم المؤرخ 26 مارس 1979 والذي ينص على ما يلي:-

" لقد تلقيت كتابا من الرئيس السادات يفيد بأنه، في خلال شهر من إتمام إسرائيل لانسحابها إلى الخط المؤقت في سيناء، طبقا لما تقضي به معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل، فإن مصر ستوفد سفيرا مقيما في إسرائيل وستستقبل سفيرا إسرائيليا مقيما، بمصر ".

المخلص

مناحمبيجن

الرئيس

البيت الأبيض

(ب) **الخطابان المتطابقان من كارتر إلى: الساداتوبيجن، بشأن الالتزامات الأمريكية تجاه الطرفين، بتاريخ 26 مارس 1979.**

26 مارس 1979

عزيزي السيد الرئيس

أود أن أؤكد لكم، وذلك رهنا باستيفاء الإجراءات الدستورية في الولايات المتحدة أنه:

في حالة حدوث خرق أو تهديد بخرق لمعاهدة السلام بين مصر وإسرائيل فإن الولايات المتحدة ستقوم – بناء على طلب أحد الأطراف أو كليهما – بالتشاور مع الأطراف في هذا الشأن وستتخذ الإجراءات الأخرى التي تراها مناسبة لتحقيق الالتزام بهذه المعاهدة.

وستقوم الولايات المتحدة بعمليات الاستطلاع الجوي بناء على طلب الأطراف طبقا للملحق رقم 1 من هذه المعاهدة.

وتعتقد الولايات المتحدة أن مواد المعاهدة الخاصة بتمركز أفراد الأمم المتحدة في المنطقة المحدودة التسليح يمكن

(تابـــــــع)

ويجب أن تنفذ بواسطة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وستبذل الولايات المتحدة قصارى جهدها للحصول على موافقة مجلس الأمن على هذا الإجراء. وإذا لم يتمكن مجلس الأمن من إقامة الترتيبات التي تتطلبها المعاهدة، فإن رئيس الولايات المتحدة سيكون على استعداد لاتخاذ الخطوات اللازمة لضمان إنشاء واستمرار قوة بديلة مقبولة مكونة من دول متعددة.

صاحب السعادة

محمد أنور السادات

رئيس جمهورية مصر العربية

26 مارس 1979

عزيزي السيد الرئيس

أود أن أؤكد لكم، وذلك رهنا باستيفاء الإجراءات الدستورية في الولايات المتحدة أنه:

في حالة حدوث خرق أو تهديد بخرق لمعاهدة السلام بين مصر وإسرائيل فإن الولايات المتحدة ستقوم – بناء على طلب أحد الأطراف أو كليهما – بالتشاور مع الأطراف في هذا الشأن وستتخذ الإجراءات الأخرى التي تراها مناسبة لتحقيق الالتزام بهذه المعاهدة.

وستقوم الولايات المتحدة بعمليات الاستطلاع الجوي بناء على طلب الأطراف طبقا للملحق رقم 1 من هذه المعاهدة.

وتعتقد الولايات المتحدة أن مواد المعاهدة الخاصة بتمركز أفراد الأمم المتحدة في المنطقة المحدودة التسليح يمكن ويجب أن تنفذ بواسطة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وستبذل الولايات المتحدة قصارى جهدها للحصول على موافقة مجلس الأمن على هذا الإجراء. وإذا لم يتمكن مجلس الأمن من إقامة الترتيبات التي تتطلبها المعاهدة، فإن رئيس الولايات المتحدة سيكون على استعداد لاتخاذ الخطوات اللازمة لضمان إنشاء واستمرار قوة بديلة مقبولة مكونة من دول متعددة.

صاحب السعادة

مناحمبيجن

رئيس وزراء دولة إسرائيل

(تابـــــــع)

(ج) الخطابات المتبادلة الملحقة بوثائق كامب ديفيد

1- نص الرسائل المتبادلة بين كارتر والسادات وبيجن بتاريخ 22 / 9 / 1978 حول القدس.

رسالة رقم (1): من الرئيس السادات إلى الرئيس كارتر.

إلى الرئيس كارتر من الرئيس السادات

أكتب إليكم لأعيد تأكيد موقف جمهورية مصر العربية بشأن القدس.

1 – تعتبر القدس العربية جزءا لا يتجزأ من الضفة الغربية ويجب احترام وإعادة الحقوق العربية الشرعية والتاريخية في المدينة.

2 – أن القدس العربية يجب أن تكون تحت السيادة العربية.

3 – أن من حق السكان الفلسطينيين في القدس ممارسة جميع حقوقهم الوطنية المشروعة بوصفهم جزءا لا يتجزأ من الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية.

4 – أن القرارات الصادرة من مجلس الأمن وخاصة القرارين رقم 242، ورقم 267 يجب أن نطبق بشأن القدسوتعتبر كافة الإجراءات التي اتخذتها إسرائيل لتغيير وضع المدنية لاغية وغير قائمة ويجب إبطال آثارها.

5 – يجب أن تتوافر لجميع الشعوب حرية الوصول إلى القدس وممارسة الشعائر الدينية وحق زيارة الأماكن بدون أي تمييز أو تفرقة.

6 – يجوز وضع الأماكن المقدسة لكل دين من الأديان الثلاثة تحت إدارة وإشراف ممثل هذا الدين.

7 – ينبغي ألا تقسم الوظائف الضرورية في المدينة. ويمكن إقامة مجلس بلدي من كل من العرب والإسرائيليين للإشراف على تنفيذ هذه الوظائف. وبهذه الطريقة فإنه لن يتم تقسيم المدينة.

رسالة رقم (2): من بيجن رئيس وزراء إسرائيل إلى الرئيس كارتر.

إلى الرئيس كارتر من رئيس الوزراء بيجن

يشرفني أن أبلغكم يا سيادة الرئيس بأن البرلمان الإسرائيلي " الكنيست " أصدر قانونا في 28 يونيو عام 1967 يقضي بأن يكون من سلطة الحكومة عن طريق مرسوم تصدره – إخضاع أي جزء من أرض إسرائيل الكبرى للقانون والقضاء والسلطة الإدارية للدولة على النحو المبين في المرسوم.

وقد قامت حكومة إسرائيل على أساس هذا القانون بإصدار مرسوم في يوليو 1967 ينص على أن القدس مدينة واحدة غير قابلة للتقسيم وأنها عاصمة لدولة إسرائيل.

(تابـــــــع)

رسالة رقم (3): من الرئيس كارتر إلى الرئيس السادات.

إلى الرئيس السادات من الرئيس كارتر.

لقد تسلمت رسالتكم المؤرخة في 17 سبتمبر 1978 والتي توضح الموقف المصري بشأن القدسوقد أرسلت نسخة من هذه الرسالة إلى رئيس الوزراء مناحمبيجن لإحاطته علما بها.

أن موقف الولايات المتحدة بشأن القدس يظل هو نفس الموقف الذي أعلنه السفير جولد بيرج أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في 14 يوليو عام 1967 وهو ما أكده من بعده السفير بوست أمام مجلس الأمن في أول يوليو1969.

2- نص الرسائل المتبادلة بين كارتر والساداتوبيجن بتاريخ 22 / 9 / 1978 حول المستوطنات

رسالة رقم (1): من الرئيس السادات إلى الرئيس كارتر[1].

إلى الرئيس كارتر من الرئيس السادات

إلحاقا بإطار التسوية في سيناء الذي ينبغي التوقيع عليه هذا المساء أود أن أؤكد من جديد موقف جمهورية مصر العربية بشأن المستوطنات.

1 - يجب إجلاء جميع المستوطنين الإسرائيلين من سيناء طبقا لجدول زمني خلال الفترة المحددة لتطبيق معاهدة السلام.

2 - لذلك فإن موافقة حكومة إسرائيل ومؤسساتها الدستورية على هذا المبدأ الأساسي تعتبر شرطا مسبقا لبدء مفاوضات السلام التي تستهدف الوصول إلى معاهدة سلام.

3 - في حالة فشل إسرائيل في الوفاء بهذا الالتزام فإن إطار التسوية سيكون لاغياً وغير قائم.

(1) محمد نصر مهنا: **السلام الاسرائيلي المراوغ وتهويد فلسطين-دراسة وثائقية**، ص 664-667.

(تابـــــــع)

رسالة رقم (2): من بيجن رئيس وزراء إسرائيل إلى الرئيس كارتر[1].

إلى الرئيس كارتر، من رئيس الوزراء مناحمبيجن.

أتشرف أن أبلغكم أنه خلال الأسبوعين التاليين لعودتي إلى إسرائيل سأطرح على البرلمان الإسرائيلي (الكنيست) مشروع قرار للبت فيه، يتضمن الإجابة على السؤال التالي:

إذا تمت خلال المفاوضات الخاصة بإبرام معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل وتسويةُ جميعِ المشاكل المعلقة، هل تؤيدون إجلاء المستوطنين الإسرائيليين من المناطق التي يقيمون فيها شمال وجنوب سيناء، أم أنكم تؤيدون بقاء هؤلاء المستوطنين في تلك الأماكن؟

ان التصويت على هذا السؤال – سيدي الرئيس – سيتم بحرية تامة بعيدا عن جميع تقاليد البرلمان المتبعة التي تقضي بأن يتقيد النائب برأي حزبه، وذلك برغم أن الائتلاف الحكومي بتأييد 70 نائبا من أصل 120 نائبا بالكنسيت، وفي اعتقادي أنه سيكون في استطاعة كل عضو في الكنسيت سواء من المؤيدين للحكومة أو في مقاعد المعارضة، الإدلاء بصوته على أساس ما يمليه عليه ضميره.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

التوقيع: مناحمبيجن

رسالة رقم (3): من الرئيس كارتر إلى الرئيس السادات.

من الرئيس كارتر إلى الرئيس السادات بتاريخ 22 / 9 / 1978.

مرفق بهذه الرسالة نسخة من الرسالة التي بعث بها إليَّ رئيس الوزراء مناحمبيجن موضحا كيفية طرح قضية مستوطنات سيناء على الكنيست لاتخاذ قرار بشأنها في وقت لاحق.

وفيما يتعلق بهذه القضية فأنا أفهم من رسالتكم أن موافقة الكنيست على أجلاء جميع المستوطنين الإسرائيليين من سيناء طبقا لجدول زمني خلال الفترة المحددة لتطبيق معاهدة السلام تعتبر شرطا مسبقا لأي مفاوضات من أجل إبرام معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل.

(1) أحمد وافي: **اتفاقية كامب ديفيد في ضوء القانون الدولي والصراع العربي الإسرائيلي**، إشراف: حسن ملحم، معهد الحقوق والعلوم الإدارية، جامعة الجزائر، جوان 1985، ص ص 441-448.

(تابـــــــع)

رسالة رقم (4): من الرئيس كارتر إلى من بيجن رئيس وزراء إسرائيل، بتاريخ 22 / 9 / 1978.

إلى رئيس الوزراء بيجن من الرئيس كارتر:

لقد تسلمت رسالتكم بتاريخ 17 سبتمبر 1978 توضحون فيها كيفية طرح قضية مستقبل المستوطنات الإسرائيلية في سيناء على الكنيست كي تتخذ قرارا بشأنها.

ومرفق هنا نسخة من رسالة الرئيس السادات إلى حول هذا الموضوع.

3-نص الرسائل المبادلة بين كارتر والساداتوبيجن بتاريخ 1978/9/22 حول الضفة الغربية وغزة:

رسالة رقم (1): من الرئيس السادات إلى الرئيس كارتر.

إلى الرئيس كارتر من الرئيس السادات:

إلحاقا على إطار السلام في الشرق الأوسط أكتب لكم هذه الرسالة لأحيطكم علما بموقف جمهورية مصر العربية بشأن تطبيق التسوية الشاملة.

أنه من أجل ضمان تنفيذ البنود المتعلقة بالضفة الغربية وغزة ومن أجل حماية الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني فإن مصر ستكون على استعداد للاضطلاع بالدور العربي الذي تحدده هذه البنود وذلك بعد المشاورات مع الأردن وممثلي الشعب الفلسطيني.

رسالة رقم (2): من الرئيس كارتر إلى بيجن رئيس وزراء إسرائيل.

إلى رئيس الوزراء بيجن من الرئيس كارتر

أحيطكم علما هنا أنكم أبلغتموني بما يلي:

(أ) أنكم ستفسرون وتفهمون عبارات " الفلسطينيون " أو " الشعب الفلسطيني " الواردة في كل فقرة من وثيقة إطار التسوية المتفق عليها باعتبارها تعني " عرب فلسطينيون ".

(ب) أن الحكومة الإسرائيلية ستفهم تعبير " الضفة الغربية " في أي فقرة يرد فيها من وثيقة إطار التسوية على أنه يعني " يهودا والسامرة ".

(انـتـهـت)

الملحق رقم 04: صور وخرائط.

صورة رقم 01: السادات مع بيجن وكارتر[1]

بيجن - كارتر - السادات

صورة رقم 02: لحظة توقيع اتفاق السلام المصري الإسرائيلي في كامب ديفيد 17 سبتمبر 1978[2].

(1) شامل أباظة: **الوجه الآخر لاتفاق كامب ديفيد**، المرجع السابق، ص 133

(2)http://samanews.com/ar/index.php?ajax=preview&id=236668 15-03-2016، 20:00

(تابـــــــع)

الخريطة رقم 01: المناطق محدود التسليح في سيناء وفقاً لاتفاقية السلام[1]

المصدر: معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية – الخريطة رقم (I) الخاصة بالحدود الدولية وخطوط المناطق

(1) غسان حمدان: **التطبيع استراتيجية الاختراق الصهيوني**، المرجع السابق، ص 145.

http://www.aymanwahdan.at/seite/themen/Gesetz/egypt_isr2il_salam.html 15-03-2016، 20:00

(تابـــــــــع)

الخريطة رقم 02: خريطة الحدود الدولية بين مصر وإسرائيل[1]

(1)**معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل واتفاق الحكم الذاتي في الضفة والقطاع**، وزارة الخارجية المصرية، القاهرة، 1979م.

الفهارس

- فهرس الأعلام
- فهرس الأماكن
- قائمة المصادر والمراجع
- فهرس المحتويات

فهرس الأعلام

الشخصية	الصفحات

أريبيه لوفا إيلاف 40
أريك جون ستون 17
أرييل شارون 14
إسماعيل فهمي 37, 42, 45
الأمير عبد الله 23
الحبيب بورقيبة 19
الخديوي إسماعيل 9
الكونت برتادوت 27, 28
اللورد كار دون 21
المشير عبد الحكيم عامر 12
الملك حسين 9, 11, 23, 35, 40
الملك عبد الله 9, 40
الملك فيصل 14
الهاغاناه 27
إلياهو بن إليسار 46
أنتوني إيدن 19
أنور السادات 13, 14, 31, 34, 35, 36, 37, 38, 39, 40, 41, 42, 43, 44, 45, 46, 47, 49, 51, 52, 53, 54, 58, 59, 63, 67, 69, 100, 101, 102, 103, 104, 105, 106, 107
أنورالسادات 33
إيغال آلون 20, 21, 40
باروخ 16
بطرس غالي 44, 46

الشخصية	الصفحات

بلفور 9
بن غوريون 17, 18, 19, 20
بودي فانيري..... 40
بيجن 36, 39, 41, 43, 44, 45, 46, 47, 49, 50, 51, 52, 53, 100, 101, 102, 103, 104, 105, 106, 107
تشر تشل 23
جمال عبد الناصر..... 10, 11, 13, 17, 22, 35, 36, 38
جولد بيرج..... 104
جونسون 11, 19, 21
جيرالد فورد..... 31
جيمي كارتر 35, 37, 39, 46, 47, 49, 50, 51, 52, 53, 67, 100, 101, 103, 104, 105, 106, 107
حافظ الأسد 14, 37, 42
حسين التهامي..... 41, 44
حسين كامل..... 44
دالاس 18, 19
روبرت أندرسون..... 17, 18
روجرز 22
روزفلت 17
سعيد حمامي 40
سيروس فانس..... 39, 50, 51, 52
سيفر 10
سيلا سقيو 46
صبري جريس..... 41

الشخصية	الصفحات

عصام علي السرطاوي 40
عصمت عبد المجيد 46
غلوب باشا..... 9
كمال عدوان 13
كمال ناصر 13
كورت فالدهايم 30
كيسنجر 6, 24, 30, 31, 44
مايمن كوبلاند وكير مت 17
مائي فلنر 40
مائير باعي 40
متياهو 40
محمد إبراهيم كامل 46, 50, 54
محمد رياض 42
محمد يوسف النجار 13
مصطفى خليل..... 44
مصطفى كامل مراد..... 44
مناحم بيجن 36
منظمة التحرير الفلسطينية 13, 23, 25, 26, 40, 41, 45, 46, 55, 60, 65
موشي دايان 41, 42, 49, 50, 51
نيكولاي تشاوتشيسكو 36, 41, 45
هنري كسنجر..... 34, 35
ويلسن 11
ياسر عرفات..... 37

فهرس الأماكن

المكان	الصفحات
أسدود	7
إسرائيل	6, 7, 9, 10, 11, 12, 13, 14, 15, 16, 17, 18, 19, 20, 21, 22, 24, 25, 28, 29, 30, 31, 32, 34, 35, 36, 37, 38, 39, 40, 41, 42, 43, 44, 45, 46, 47, 49, 50, 51, 52, 53, 54, 55, 56, 57, 58, 59, 60, 61, 62, 63, 64, 65, 69, 70, 71, 72, 73, 75, 76, 77, 78, 79, 81, 83, 84, 87, 88, 89, 93, 94, 95, 96, 97, 98, 99, 100, 101, 102, 103, 104, 105, 106, 109
الاتحاد السوفياتي	8, 11, 24, 30, 35, 38, 46, 64
الأردن	6, 9, 11, 12, 13, 14, 17, 18, 20, 21, 22, 23, 24, 26, 27, 30, 40, 46, 50, 51, 53, 54
الإسكندرية	31
الإسماعيلية	15, 46, 49
الإمارات	54
البحرين	54
الجامعة العربية	28
الجزائر	54
الجليل الأعلى	7
الجولان	11, 12, 14, 15, 30, 31, 60
الخرطوم	13
الدول الأوروبية	27, 55
الدولالأوروبية	48
الرملة	7
السودان	12, 55
الصومال	55

المكان	الصفحات

الضفة الشرقية 13
الضفة الغربية 8, 11, 12, 20, 23, 30, 40, 49, 50, 51, 60
العراق 6, 11, 16, 27, 54
الفالوجة 6, 29
القاهرة 10, 11, 18, 19, 26, 28, 36, 37, 42, 45, 46, 51, 52, 54, 63
القدس 7, 17, 20, 23, 28, 37, 38, 42, 43, 44, 45, 46, 47, 49, 50, 51, 60, 76, 103, 104
القنيطرة 31
الكويت 54
اللد 7
المجدل 7
المغرب 41, 42, 45, 55
المملكة العربية السعودية 51, 54, 65
النقب 6, 7, 18, 19, 28
الولايات المتحدة الأمريكية 6, 8, 11, 12, 13, 18, 21, 22, 24, 27, 30, 32, 34, 35, 39, 44, 46, 47, 49, 50, 51, 52, 53, 58, 59, 64
اليمن 54
أم الرشراش 30, 53
إنجلترا 9, 10
إيطاليا 27
إيلات 7, 9, 18, 53, 62
باريس 40
بازل 9
بريطانيا 8, 10, 11, 12, 13, 21, 27
بغداد 28, 54, 55, 65
بوخارست 40

المكان	الصفحات

بور سعيد 10
بيت جبرين 6, 28
بئر السبع 28
بير مسعدة 40
بيروت 28
بيسان 6
تشيكوسلوفاكيا 10, 27
تل أبيب 18, 31, 40, 50
تونس 19, 54, 58, 65
جبل الشيخ 24, 31
جنيف 24, 30, 31, 36, 37, 38, 40, 46, 61, 64
جنين 7
حيفا 6
خط أسدود 6
خط المجدل 6
خط بارليف 14, 15
خليج العقبة 9, 10, 11, 12, 30, 40, 62
دمشق 15, 28, 37, 42
رام الله 7
رودس 29
روما 40
رومانيا 36, 41
سالزبورغ 31
سمح 7
سوريا 6, 10, 11, 12, 14, 15, 16, 17, 21, 24, 30, 31, 37, 38, 46, 51, 54, 58

المكان	الصفحات

سيناء 6, 10, 11, 12, 13, 14, 15, 16, 17, 20, 30, 31, 32, 34, 38, 46, 49, 50, 52, 53, 58, 59, 60, 71, 73, 81, 84, 86, 89, 90, 91, 92, 93, 97, 100, 101, 104, 105, 106, 108

شرم الشيخ 11
صفد 6
طبريا 6
طولكرم 7
عكا 7
عمان 23, 28, 55
عوجة الحفير 29
غزة 8, 10, 11, 12, 14, 17, 20, 26, 29, 40, 49, 50, 60
فرنسا 9, 10
فلسطين 6, 7, 8, 12, 13, 14, 17, 18, 19, 23, 25, 26, 27, 28, 29, 30, 44, 53, 58, 64, 65
فيينا 40
قطر 54
قناة السويس 9, 10, 12, 14, 15, 24, 31, 32, 35, 59, 62
كامب ديفيد 32, 34, 38, 39, 47, 48, 49, 50, 51, 53, 54, 55, 56, 57, 58, 59, 61, 62, 63, 64, 65
كامبديفيد 48
لبنان 6, 13, 14, 16, 17, 26, 30, 46, 54
لندن 40
ليبيا 54
مشمار هايردن 30

المكان	الصفحات
مصر	5, 6, 9, 10, 11, 12, 13, 14, 15, 16, 17, 18, 22, 24, 27, 29, 30, 31, 34, 35, 37, 38, 39, 41, 42, 43, 44, 45, 46, 49, 50, 52, 53, 54, 55, 56, 57, 58, 59, 60, 62, 63, 65, 70, 72, 78, 81, 84, 86, 88, 89, 93, 94, 96, 97, 98, 99, 100, 101, 102, 103, 104, 105, 106, 109

مضايق تيران 11, 12, 59, 62
مطار اللد 44
منطقة العرقوب 13
موريتانيا 54
موسكو 24
مينا هاوس 46
ميناء حيفا 27
نابلس 7
يافا 6

قائمة المصادر والمراجع

المصادر

1- ب. كوانت وليام:**عملية السلام الدبلوماسية الأمريكية والنزاع العربي الإسرائيلي منذ 1967م**، ط1، مكتبة العبيكان، 1423هـ-2002م.

2- تشريحي دان: **أمريكا والسلام في الشرق الأوسط**، تر:محمد مصطفى غنيم، ط1، دار الشروق، القاهرة 1413هـ-1993م.

3- الحمش منير: **السلام المدان**، ط 2، دار الطبع، القاهرة.

4- شوقي إبراهيم: **ديان يعترف**، دار التعاون للطبع والنشر، مركز الدراسات الصحفية، القاهرة.

5- صبري عبد الله إسماعيل: **مصر من الثورة إلى الردة**، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، يناير1981م.

6- العربي نبيل: **طابا كامب ديفيد الجدار العازل**، ط2، دار الشروق، المكتبة القومية الحديثة، القاهرة، 2012م.

7- الفريق الشاذلي سعد الدين: **مذكرات حرب أكتوبر 1968م- 1973م**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 2003م.

8- كامل محمد إبراهيم: **السلام الضائع في كامب ديفيد**، القاهرة.

المراجع:

9- أباظة شامل: **الوجه الآخر لاتفاق كامب ديفيد**، ط1، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 2010.

10- أبو العمش العدوان عبد الحليم مناع: **القضية الفلسطينية في مؤتمرات القمة العربية 1946م-1990م**، ط1، أمانة عمان الكبرى، عمان، 1430هـ -2009م.

11- أحمد وافي: **اتفاقية كامب ديفيد في ضوء القانون الدولي والصراع العربي الإسرائيلي**، إشراف: حسن ملحم، معهد الحقوق والعلوم الإدارية، جامعة الجزائر، جوان 1985م.

12- ببلي سيدني: **الحروب العربية الإسرائيلية وعملية السلام**، تر: إلياس فرحات، ط1، دار الحرف العربي، بيروت، 1416-1996م.

13- البحتري محمد: **حروب مصر في الوثائق الإسرائيلية**، تق: حسن عيسى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2011.

14- حسين خليل: **التاريخ السياسي للوطن العربي**، تق: محمد المجذوب، ط2،منشورات الحلبي الحقوقية، 2012م.

15- حلمي سمير: **المشاريع الأمريكية لتسوية القضية الفلسطينية 1947-1977**، إشراف: أكرم محمد محمود عدوان، التاريخ الحديث والمعاصر، الجامعة الإسلامية-غزة-، 2005/2/9م.

16- حمدان محمد سعيد: **سياسة مصر اتجاه القضية الفلسطينية 1948-1956**، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2006م.

17- الخزن دار محسن: **مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية بعد حرب يونيو 1967**، 31-09-2009م.

18- الدر يولي علي: **الحرب الأمريكية على العالم والجبهة العربية**، دار التلوين، دمشق، 2007م.

19- رمضان عبد العظيم: **المواجهة المصرية الإسرائيلية في البحر الأحمر1949م-1979م**، مطابع روزا اليوسف، القاهرة، 2002م.

20- سويدان طارق: **فلسطين التاريخ المصور**، الإبداع الفكري للنشر والتوزيع، الكويت، 1425هـ-2004م.

21- السيد كتبار كريم ومحمد السوداني غنية: **الصراع العربي الإسرائيلي من التسوية المرحلية إلى التسوية النهائية**، ط1، دار الأكاديمية للطباعة والتأليف، طرابلس، 2006م.

22- شبر حكمت:**النضال العربي من أجل الحرية والاستقلال**، ط1، دار المعارف للمطبوعات، بيروت، فبراير 2010م.

23- شلبي أحمد: **مصر في حربين 1967-1973**، دراسة مقارنه لبيان أسباب الهزيمة ودعائم النصر، ط2، مكتبة النهضة المصرية، 1975.

24- صالح محمد محسن: **القضية الفلسطينية خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة**، ط1، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 1433هـ-2012م.

25- صالح محمد محسن: **فلسطين دراسات منهجية في القضيةالفلسطينية**، ط1، مركز الإعلام العربي، مصر، 1424هـ/2003م.

26- صالح محمد محسن: **منظمة التحرير الفلسطينية: تقييم التجربة وإعادة البناء**، ط1، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 1428هـ - 2007م.

27- عبد الدائم عبد الله: **نكبة فلسطين عام 1948م**، ط1، دار الطليعة للطباعة والنشر، نوفمبر 1998م.

28- عدنان السيد حسين: **التوسع في الاستراتيجية الإسرائيلية**، ط01، دار النفائس، بيروت، 1410هـ-1989م.

29- عصمت عبد المجيد أحمد: تح: جورج طعمة: **قرار مجلس الامن الدولي رقم (242) 1967 بتاريخ 22 نوفمبر 1967**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، لبنان، 1993، (د.ص).

30- غسان حمدان: **التطبيع استراتيجية الاختراق الصهيوني**، دار الأمان، بيروت.

31- الفاعوري إبراهيم: **تاريخ الوطن العربي**، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2011م.

32- قاسم الفرا عبد الناصر: **حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني في ضوء الشرعية الدولية**، علوم سياسية، جامعة القدس المفتوحة –غزة.

33- ماضي محمد إبراهيم:**صراعنا مع اليهود بين الماضي والمستقبل**، دار التوزيع والنشر الإسلامية، القاهرة.

34- محمد نصر مهنا: **السلام الاسرائيلي المراوغ وتهويد فلسطين–دراسة وثائقية**.

35- محمودي عبد القادر، **النزاعات العربية العربية وتطور النظام الإقليمي العربي مع التركيز على النزاعات حول القضية الفلسطينية 1945–1985م**، السيد عبد العزيز بوتفليقة، منشورات المؤسسة الوطنية للاتصال.

36- معاهدة **السلام بين مصر وإسرائيل واتفاق الحكم الذاتي في الضفة والقطاع**، وزارة الخارجية المصرية، القاهرة، 1979م.

37- منصور واصف: **مسألة اللاجئين جوهر القضية الفلسطينية**، ط1، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، لبنان، نوفمبر 2008م.

38- نافعة حسن، **مصر والصراع العربي الإسرائيلي من الصراع المحتوم إلى التسوية المستحيلة**، ط2، مركز دراسات الوحدة المربية، بيروت، 1986م.

39- هيكل محمد حسنين، **المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل عواصف الحرب وعواصف السلام**، دار الشروق، 1996م، القاهرة.

الدوريات:(الجرائد، المجلات، التقارير).

40- **تقرير حول الموقف الأوروبي من مبادرات التسوية السلمية للقضية الفلسطينية 1947–2012م**: إعداد قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، لبنان، 2012م.

41- حمدان أحمد عوض: **الدور المصري في حرب فلسطين 1948**، مجلة جامعة الأقصى (سلسلة العلوم الإنسانية)، المجلد السادس عشر، العدد 2، جوان 2012م.

42- الحميري منصور: **الحروب العربية الإسرائيلية**، مجلة الوسط السياسي، العدد207، الأحد جمادى الأولى 1429هـ/11 مايو 2008م.

43- خالد الخولي:**كامب ديفيد شرعية الخيانة وخيانة الشرعية**، جريدة الشعب، بدون عدد، 2016 م.

44- سلمى عدنان محمد وآخرون: **اتفاقية كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية والإسرائيلية و موقف دول الخليج العربي منها**، مجلة المستنصرية للدراسات العربية و الدولية، العدد 37، 1975م-1982م.

45- السيد حسين حسين: **معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية عام 1979وأثرها علىدور مصر الإقليمي**، مجلة الدراسات التاريخية العددان 117-118، كلية العلوم السياسية، 2012م.

46- عادل عامر: **أثار اتفاقية كامب ديفيد**، مجلة جمعية واتا الدولية للمترجمينواللغويين العرب، 2011/01/22م، 2011م.

47- العبيدي أميرة إسماعيل: **مؤتمر كامب ديفيد وأثاره على القضية الفلسطينية**، مجلة دنيا الوطن، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، 2011 م.

48- العناقرة محمد محمود: "**مشروع المملكة العربية المتحدة**"، جريدة الدستور، ع 49، الثلاثاء 29 ربيع الثاني 1437هـ – 9 شباط 2010م

49- مجلة فيلاديا الثقافية، "**القدس في مشاريع التسوية السياسية**"، بدون عدد.

الموسوعات:

50- أبو طلال الفغالي: الحروب العربية الإسرائيلية، **موسوعة معارك العرب منذ ما قبل الإسلام وحتى حروب الخليج**، ط1، دار نوبليس، بيروت، المجلد (22)، 2007م.

51- جوزيف لخوري طوق: **الاتفاقات العربية الإسرائيلية**، ط2، اتفاق كامب ديفيد، دار نوبليس، بيروت، 2002م.

52- دار سلامة لبنى علي: **الموقف الإسرائيلي من التحول الثوري في جمهورية مصر العربية**، رسالة ماجيستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2013م.

الرسائل الجامعية:

53- سليم إلياس: **موسوعة أحداث العالم**، معاهدات واتفاقات، ط1، المركز الثقافي اللبناني، 1426-2005م.

54- شكيل نادية: **حق العودة للفلسطينيين على ضوء قرارات الأمم المتحدة**، رسالة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011-2012م.

55- شوقي عرجون: **المشكلة النووية في الشرق الأوسط وانعكاساتها على استقرار المنطقة**، رسالة ماجيستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2006-2007م.

56- صامري خولة: **الصراع العربي الإسرائيلي**، حرب 1948 نموذجاً، مذكرة لنيل شهادة الماستر، التاريخ المعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر- بسكرة- 2012-2013

57- الطويل يوسف العاصي: **البعد الديني لعلاقة أمريكا باليهود وإسرائيل وأثره على القضية الفلسطينية خلال فترة (1948-2009)**، رسالة ماجستير، جامعة الازهر، غزة، 1432هـ - 2001م.

58- عليليش نوال، عفيان فاطمة: **أهم مشاريع التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي(1978-2002)**، تخصص تاريخ وجغرافيا، المدرسة العليا للأساتذة في الأدب والعلوم الإنسانية، بوزريعة، 2007-2008 م.

59- المغازي عبد الله هشام سليم: **الاستراتيجية العسكرية لكل من مصر وإسرائيل في حرب أكتوبر 1973م وتأثيرها على نتائج الحرب**، رسالة ماجستير، القسم، جامعة القدس، فلسطين، 1429-2008م.

المواقع الإلكترونية:

60- https://ar.wikisource.org

61- http://elmarsad.org

62- http://horriapost.net

63- http://samanews.com/ar

64- http://www.aymanwahdan.at

65- http://www.ouregypt.us

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة

إهداء

شكروعرفان

مقدمة..... أ

الفصل الأول: لمحة تاريخية عن الصراع العربي الإسرائيلي قبل 1978م..... **5**

المبحث الأول: الحروب العربية الإسرائيلية..... 6

1-حرب 1948:..... 6

2-حرب 1956م العدوان الثلاثي على مصر:..... 9

3- حرب 1967:.....10

4- حرب أكتوبر 1973م:.....13

المبحث الثاني: مشاريع التسوية السلمية قبل سنة 1978م..... 16

أولاً: مشاريع التسوية السلمية 1948-1967م.....16

ثانياً: مشاريع التسوية السلمية 1967-1978م.....19

المبحث الثالث: الاتفاقيات العربية الإسرائيلية قبل 1978م..... 27

1-الهدنة الأولى: جوان 1984م:.....27

2-الهدنة الثانية: (جانفي) 1949م:.....28

3-هدنة رودس 1949م:.....29

4-بيان اتفاقيات الهدنة:.....29

5-اتفاقيتا فصل القوات في سيناء والجولان:.....30

الفصل الثاني: الظروف التي مهدت للاتفاقية، والأطراف المشاركة فيها..... **33**

المبحث الأول: ظروف الاتفاقية والأطراف المشاركة فيها..... 34

أولا-ظروف الاتفاقية:.....34

ثانيا-أطرف الاتفاقية:.....39

الموضوع	الصفحة

المبحث الثاني: الاتصالات السرية بجنيف..... 40
1-الاتصالات الإسرائيلية الأردنية:.....40
2-الاتصالات الإسرائيلية الفلسطينية:.....40
المبحث الثالث: خطاب السادات أمام الكنيست الإسرائيلي..... 43
1-دوافع داخلية:.....43
2-دوافع عربية:.....44
3-دوافع دولية:.....44
خلاصة:..... 47
الفصل الثالث: اتفاقية كامب ديفيد والمواقف منها..... **48**
المبحث الأول: التوقيع على الاتفاقية..... 49
*معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية:.....51
المبحث الثاني: بنود الاتفاقية..... 53
المبحث الثالث: المواقف من الاتفاقية..... 54
أ- موقف الدول العربية:.....54
ب – موقف دول الخليج العربي من اتفاقية كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية
الإسرائيلية:.....55
ج- موقف جامعة الدول العربية:.....55
د-موقف الدول الأوروبية:.....55
خلاصة:..... 56
الفصل الرابع: انعكاسات الاتفاقية على الصراع العربي الإسرائيلي..... **57**
المبحث الأول: آثار اتفاقية كامب ديفيد على مصر..... 58
المبحث الثاني: أثر الاتفاقية على إسرائيل..... 63
أولا: العلاقات الدبلوماسية:.....63
ثانيا: العلاقات الاقتصادية:.....64
ثالثاً: العلاقات الثقافية:.....64

الموضوع	الصفحة

المبحث الثالث: أثرها على الصراع العربي الإسرائيلي..... 64
خلاصة:..... 66
خاتمة..... **67**
الملاحق..... **69**
الملحق رقم 01: خطاب السادات في الكنيست الإسرائيلي..... 70
الملحق رقم 02: معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل..... 82
(أ)ديباجة معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل 82
(ب)ملاحق معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل 85
الملحق رقم 03: الخطابات المصاحبة لمعاهدة السلام بين مصر وإسرائيل. 101
(أ)الخطابات الخاصة بتبادل السفراء.....101
(ب)الخطابان المتطابقان من كارتر إلى: السادات وبيجن، بشأن الالتزامات الأمريكية تجاه الطرفين، بتاريخ 26 مارس 1979.....102
(ج)الخطابات المتبادلة الملحقة بوثائق كامب ديفيد.....104
الملحق رقم 04: صور وخرائط.....108
صورة رقم 01: السادات مع بيجن وكارتر.....108
صورة رقم 02: لحظة توقيع اتفاق السلام المصري الإسرائيلي في كامب ديفيد 17 سبتمبر1978.....108
الخريطة رقم 01: المناطق محدود التسليح في سيناء وفقاً لاتفاقية السلام.....109
الخريطة رقم 02: خريطة الحدود الدولية بين مصر وإسرائيل 110
الفهارس..... **111**
فهرس الأعلام.....112
فهرس الأماكن.....115
قائمة المصادر والمراجع.....120
فهرس المحتويات.....125